



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (٢٩٩)

سياسات تنمية الصادرات في مصر
في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

أكتوبر ٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٩٩)
(سلسلة علمية محكمة)



سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

أكتوبر ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد".

"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتائج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومنتخذي القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط ، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،... إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

ان تنمية الصادرات المصرية تعتبر من أهم القضايا التي تشتمل عليها السياسات الاقتصادية وذلك بهدف زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية أمام مشكلة العجز في الميزان التجاري.

ويهدف البحث بصفة رئيسية إلى اقتراح سياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، من أجل الدفع بقطاع الصادرات المصرية باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال زيادة المحتوى التكنولوجي والابتكاري للصادرات.

واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، ونموذج رياضي لتدفقات التجارة الخارجية. كما استخدم التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية لبيان أهم نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم التوجهات المستقبلية بهدف الوصول لسياسات تنمية الصادرات في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية WTO وبيانات البنك الدولي WB الخاصة بمؤشرات التنمية في العالم، وقاعدة بيانات UNCTAD وبيانات التقارير الدولية، بالإضافة إلى استخدام معادلة اتجاه عام لتحديد القيمة المتوقعة للصادرات السلعية غير البترولية حتى ٢٠٢٦. وقد تم اقتراح مصفوفة سياسات لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية وفي ضوء التباطؤ في النمو في التجارة السلعية العالمية وتساعد الحمائية.

الكلمات الدالة : الصادرات السلعية غير البترولية-تنوع الصادرات- المحتوى التكنولوجي/ الابتكاري للصادرات - صادرات السلع المصنعة - الهيكل السلعي للتجارة - الهيكل الجغرافي للصادرات - تنافسية - الابتكار - سياسات - المستجدات الإقليمية والعالمية .

Abstract

Export Development Policies In Egypt In light of Regional And Global Developments

The case of egyptian exports development and imports restriction to be one of the most important cases of the economic policies. That aims to increase the country resources of foreign currencies to face the problem of the trade balance deficit .

The research aims basically to push the egyptian export sector as a potential driver of sustainable development, through increasing export technological innovative content, and purpose export development policies in EGYPT in light of regional and global developments.

Key Words: Non Petroleum Exports - Export Diversification - Technological Content of Exports - Manufactured Exports - Trade Commodity Structure – Competitiveness – Innovation - Policies - Regional And Global Developments

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية :

- د. نجلاء علام - الباحث الرئيسي
- أ.د. محمد عبد الشفيق
- أ.د. مجدى خليفة
- د. سحر عبود
- أستاذ مساعد /علاقات اقتصادية دولية
- أستاذ غير متفرغ /علاقات اقتصادية دولية
- أستاذ غير متفرغ /علاقات اقتصادية دولية
- مدرس / تخطيط إجتماعى وثقافى

أعضاء الهيئة الادارية :

- د. سيد دياب
- معلومات تخطيطية

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة :

- أ. إسراء هيكل
- أ. مروة نبيل
- معيد علاقات اقتصادية دولية
- معيد علاقات اقتصادية دولية

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٥	الفصل الأول: تطور الصادرات المصرية السلعية غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ في ضوء بعض المؤشرات الرئيسية
٥	تمهيد
٦	١-١ الوضع الراهن للصادرات المصرية السلعية غير البترولية: مؤشرات رئيسية
٦	١-١-١ تطور قيم الصادرات المصرية وهيكلها السلعي والجغرافي
	١-١-١-١ تطور قيمة وحصة الصادرات البترولية مقابل غير البترولية
٧	١-١-٢ الهيكل السلعي للصادرات غير البترولية
١١	١-١-٣ التوزيع الجغرافي
١٤	٢-١ مقارنة أداء الصادرات المصرية بمجموعة من الدول
١٤	٢-١-١ قيمة الصادرات المصرية غير البترولية وحصتها من الصادرات العالمية
١٥	٢-١-٢ هيكل الصادرات من الصناعات التحويلية
١٧	٢-١-٣ تحليل التنافسية
٢٠	٣-١ تطور الإطار المؤسسي لدعم الصادرات المصرية
٢١	٣-١-١ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الحكومي
	٣-١-١-١ المهام المتعلقة بسياسات تنمية الصادرات
	٣-١-١-٢ المهام المتعلقة بخدمات المصددين
٢٣	٣-١-٢ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الخاص
٢٥	٣-١-٣ استراتيجيات تنمية الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة
٣٠	الفصل الثاني : المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية
٣٠	تمهيد
٣١	٢-١ متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات

٣١	١-١-٢ تصنيفات اقتصاديات العالم
٣٤	٢-١-٢ نمو الناتج العالمي
٣٧	٣-١-٢ الصادرات والواردات العالمية : الكميات والأسعار
٤٢	٢-٢ اتجاهات التغير في الصادرات المصنّعة على المستوى العالمي والإقليمي
٤٣	١-٢-٢ الصادرات العالمية المصنّعة
٤٤	٢-٢-٢ توزيع الصادرات العالمية المصنّعة
٤٥	٣-٢-٢ توزيع الصادرات المصنّعة للبلاد النامية حسب الأقاليم
٤٦	٣-٢ البيئة الإقليمية - الإفريقية للصادرات
٤٦	١-٣-٢ الأداء التنموي الكلي في أفريقيا
٤٨	٢-٣-٢ الأداء التجاري : الهيكل السلعي للصادرات الإفريقية
٥١	الفصل الثالث : تنافسية الصادرات السلعية المصرية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية
٥١	تمهيد
٥٢	١-٣ تنافسية الصادرات السلعية غير البترولية المصرية والتحليل الرباعي
٥٢	١-١-٣ الصادرات السلعية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية والميزان التجاري
٥٥	٢-١-٣ بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧
٦٠	١-١-٣ بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦
٦٦	٤-١-٣ التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية المصرية
٧١	٢-٣ الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات
٧١	١-٢-٣ بعض مؤشرات التنافسية والابتكار والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ - ٢٠١٧
٧٦	٢-٢-٣ الابتكار وزيادة تنافسية الصادرات
٧٧	١-٢-٣ دور التمويل في بناء القدرات والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير
٧٩	٢-٢-٣ الابتكار ونمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية
٨٤	٣-٣ تحديد دالة أهم محددات الصادرات السلعية المصرية

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٨٤	٣-٣-١ النموذج المستخدم
٩٠	٣-٣-٢ تقدير معلمات النموذج وتفسير نتائجها
٩٥	الفصل الرابع : محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية
٩٥	تمهيد
٩٥	٤-١ أهم محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر
٩٦	٤-١-١ السياسات متوسطة وطويلة الأجل
٩٦	٤-١-١-١ سياسة توسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير
٩٨	٤-١-١-٢ تنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية
١٠٤	٤-١-٢-١ بالنسبة للسياسات الصناعية
١٠٥	٤-١-٢-٢ وبالنسبة للسياسة الزراعية
١٠٧	٤-١-٢ السياسات قصيرة الأجل
١٠٧	٤-١-٢-١ سياسة تحرير سعر الصرف
١٠٩	٤-١-٢-٢ سياسة دعم الصادرات
١١١	٤-١-٢-٣ سياسة الحوافز الضريبية والتمويل
١١٢	٤-٢ السياسات التسويقية والاتفاقيات الخارجية
١١٢	٤-٢-١ السياسات التسويقية
١١٣	٤-٢-١-١ سياسة الجودة التكنولوجية للصادرات
	- رفع القدرة التصديرية والابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
١١٨	٤-٢-١-٢ سياسات الجودة البيئية للصادرات
١٢١	٤-٢-٢ سياسة تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية
١٢١	٤-٢-٢-١ بعض الاتفاقيات الخارجية
١٢٥	٤-٢-٢-٢ سياسة مستويات التعاون العربي في ضوء تنامي دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية
١٢٧	٤-٢-٣ سياسة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية
١٢٨	٤-٢-٣ سياسة الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية

١٣٣	٣-٤ مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية
١٣٦	النتائج والتوصيات
١٤٥	الملخص
١٥١	المراجع
١٥٧	الملاحق

قائمة الجداول

م	الجدول	الصفحة
١-١	تطور الميزة التنافسية للصادرات المصرية لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٦	٩
٢-١	حصة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات غيرالبترولية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)	١٧
٣-١	صادرات الصناعات التحويلية وفقا لدرجة التصنيع عام ٢٠١٦	١٧
١-٢	ترتيب السلع العشرة الأولى على سلم صادرات أفريقيا - ترتيباً تنازلياً في فترة ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٨
١-٣	بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧	٥٥
٢-٣	تنافسية الصادرات السلعية المصرية غير البترولية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦	٦١
٣-٣	مؤشرات التنافسية والابتكار لمصر ومجموعة دول مقارنة ٢٠١٥-٢٠١٧	٧٢
٤-٣	الابتكار التكنولوجي لتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة لمصر ودول مقارنة- جنوب شرق آسيا ٢٠١٦ - ٢٠١٧	٨١
٥-٣	أهم دراسات دالة محدثات الصادرات السلعية المصرية	٨٥

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٩٠	ملخص إحصائي للبيانات المستخدمة في تطبيق نموذج الجاذبية	٦-٣
٩١	تقديرات النماذج	٧-٣
٩٧	تطور عجز الميزان التجاري المصري ونسبة تغطية حصيللة الخدمات للميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٥/٢٠١٦	١-٤
٩٩	النصيب القطاعي لكل من الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الاستثمار ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٦/٢٠١٥	٢-٤
١٠١	الميزة النسبية لمصر ومجموعة دول مقارنة متوسط الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥	٣-٤
١١٠	القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية ٢٠١٦ والقطاعات المستفيدة من برامج صندوق تنمية الصادرات وتطور أدائها ٢٠١٦/٢٠١٥	٤-٤
١٢١	حجم العجز في الميزان التجاري لمصر مع أهم التكتلات في العالم خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥ ومعدل التبادل التجاري	٥-٤
١٢٧	تقييم كفاءة التجارة لمصر وعدد من الدول العربية ٢٠١٦/٢٠١٥	٦-٤
١٣٠	تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦	٧-٤

قائمة الأشكال

م	الشكل	الصفحة
١-١	تطور قيمة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦	٦
٢-١	تطور معدل النمو السنوي للصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦	٧
٣-١	تطور حصة وقيمة الصادرات غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦	٧
٤-١	الصادرات المصرية غير البترولية وفقا للمجموعات السلعية عام ٢٠١٦	٨
٥-١	حصة المجموعات السلعية من الصادرات غير البترولية ٢٠٠٥ و ٢٠١٦	٨
٦-١	الصادرات المصرية غير البترولية وفقا للتوزيع الجغرافي ٢٠٠٥ - ٢٠١٦	١١
٧-١	هيكل الصادرات المصرية وهيكل واردات الدول العربية عام ٢٠١٦	١٢

	واردات الدول العربية من بعض الدول ٢٠١٦	
٨-١	هيكل الصادرات المصرية وهيكل الواردات للاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ والواردات الأوروبية من بعض الدول النامية عام ٢٠١٦	١٣
٩-١	قيمة الصادرات غير البترولية في الدول المختارة ٢٠١٦، ٢٠٠٥	١٤
١٠-١	حصة مصر وبعض الدول المختارة من الصادرات غير البترولية عام ٢٠١٦	١٥
١١-١	تطور قيمة صادرات الصناعات التحويلية لمصر خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ حسب درجة التصنيع	١٦
١٢-١	هيكل الصادرات العالمية والمصرية لأكثر ٢٠ منتج لعام ٢٠١٦	١٨
١-٣	الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦	٥٤
٢-٣	التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية المصرية	٦٧
١-٤	نسبة مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦	١٠٣
٢-٤	الميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦	١٣١
٣-٤	مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	١٣٣

مقدمة

تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في أن انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل النمو في الواردات يؤدي إلى تزايد العجز في الميزان التجاري، مما ينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية. وعلى الرغم أن قطاع التصدير في مصر يعد أحد دعائم تمويل التنمية الاقتصادية، إلا أن الصادرات المصرية لم تسهم بالشكل المناسب في حل مشكلة البطالة وتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل التنمية، مما يدفع بضرورة السعي لتحقيق طفرة في الصادرات كقوة دافعة لعملية التنمية. ومن ثم أصبح من الضروري تناول الموضوع بالبحث والدراسة للوصول إلى السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، فقد شهدت الصادرات السلعية المصرية تراجعاً خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥) - وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري- من حوالي ٢٨.٠ مليار دولار إلى حوالي ١٨.٧ مليار دولار خلال الفترة المذكورة، بينما ازدادت الواردات السلعية من حوالي ٥٠.٨ مليار دولار إلى حوالي ٥٧.٤ مليار دولار عن نفس الفترة. هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي لمصر ٤.٣% في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، بالإضافة إلى تباطؤ النمو في أوروبا الشريك التجاري الرئيسي لمصر. كما أشار البنك الدولي (١) إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر ٣.٩% في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وسيكون محركه الرئيسي الاستثمارات العامة وصافي الصادرات.

ومن ثم يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ما هو وضع الصادرات السلعية، وخاصة غير البترولية، مع المستجدات الإقليمية والعالمية؟

-ما هي أهم معوقات التصدير؟

-ما هي أهم الأسواق المتنامية والمستهدفة؟

(١) البنك الدولي، "تقرير : مصر - الآفاق الاقتصادية"، أبريل، ٢٠١٧. www.albankaldawli.org

ويتوقع أن تحقق الإجابة على هذه التساؤلات الأساس لطرح السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، والثورات المصرية والعربية والتغيرات الجيو- سياسية.

أهمية البحث والمستفيدين

إن تنمية الصادرات السلعية المصرية تعتبر من أهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة المستدامة. إذ يسهم قطاع التصدير فى دعم الناتج المحلى الإجمالى وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، مما يسهم فى خفض الدين الخارجى . ويتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث كل من المؤسسات والجهات المعنية والمسئولة عن قطاع التصدير لما يمكن أن تقوم به من دفع وتنمية الصادرات السلعية، ومن ثم توفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل التنمية. ويتوقع أيضا أن يستفيد من نتائج هذا البحث الباحثين الاقتصاديين.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى طرح مجموعة من السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية وزيادة قدرتها التنافسية، من أجل النهوض بقطاع الصادرات السلعية المصرية غير البترولية باعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية الشاملة المستدامة، وذلك من خلال:

- دراسة الصادرات السلعية والميزان التجارى.
- الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات.
- الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية.
- اقتراح السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية، سياسات قصيرة الأجل وسياسات متوسطة وطويلة الأجل، فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى، وذلك فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، وأيضا المحلية.

منهجية البحث

تتناول الدراسة سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستقصاء المؤشرات وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع البحث لتحديد المتغيرات والمستجدات المؤثرة على أداء قطاع الصادرات السلعية غير البترولية، بالإضافة إلى التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية لبيان أهم نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم التوجهات المستقبلية بهدف الوصول لسياسات تنمية الصادرات فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. واستخدام نموذج رياضى لتدفقات التجارة الخارجية. بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية WTO وبيانات البنك الدولي WB الخاصة بمؤشرات التنمية فى العالم، وقاعدة بيانات UNCTAD ، وبيانات التقارير الدولية، والجهات المتعلقة بالتجارة الخارجية فى مصر بالإضافة إلى العديد من الدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى استخدام معادلة اتجاه عام لتحديد القيمة المتوقعة للصادرات السلعية غير البترولية حتى ٢٠٢٦.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التى تناولت قضية تنمية الصادرات، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (المعهد العربى للتخطيط)^(١) تناولت القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى استحالة الحفاظ على تنافسية قطاع الصادرات بسبب تخلف التصنيع وبطء التحول الهيكلي. وتناولت دراسة أخرى (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية)^(٢) تنمية الصادرات كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية وذلك عام ٢٠١٠، وخلصت الدراسة إلى طرح مجموعة من المقترحات فى مجال تنمية الصادرات فى مصر تتمثل فى تنويعها ورفع جودتها ومحتواها التقني. كما تناولت دراسة أخرى (معهد التخطيط القومى)^(٣) تحقيق التنمية

(١) المعهد العربى للتخطيط، "دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثانى، الكويت، يوليو ٢٠١١.

(٢) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر"، سلسلة آراء فى السياسة، العدد (٢٤)، أبريل ٢٠١٠.

(٣) معهد التخطيط القومى، "تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٠"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، القاهرة، ٢٠١١.

المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠/٢٠١١، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها فى مجال التصدير أن تنمية الصادرات تتطلب تكامل الأدوار المؤسسية والارتقاء بالمستوى التقني للصادرات. ويغلب على الدراسات السابقة تناولها لقضية الصادرات فى الفترة السابقة على التغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية والثورات المصرية والعربية، مما يجعل تناول قضية الصادرات السلعية غير البترولية فى ضوء التغيرات الجيو- سياسية والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية هو محور اهتمام البحث.

إطار البحث

تتناول الدراسة سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية بالتركيز على الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، مع تناول فترات زمنية أخرى وفقا لمقتضيات البحث والدراسة. وفى إطار هذا السياق تشتمل الدراسة على أربعة فصول، يستعرض الفصل الأول : تطور الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦) فى ضوء بعض المؤشرات الأساسية، ويتناول الفصل الثانى: المستجدات الرئيسية فى البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية، بينما تناول الفصل الثالث : تنافسية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، أما الفصل الرابع : فيتطرق إلى سياسات تنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، ثم يتم عرض النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة .

والله ولى التوفيق ،،،

الباحث الرئيسى

د. نجلاء علام

الفصل الأول

تطور الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)

في ضوء بعض المؤشرات الرئيسية (*)

تمهيد

يستعرض الفصل تطور أداء الصادرات السلعية المصرية غير البترولية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٦، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس تطور قيمة الصادرات، وهيكلها السلعي، وتوزيعها الجغرافي. هذا إلى جانب تقييم أداء مصر التصديري مقارنة بمجموعة مختارة من الدول التي تنتمي لفئة الدول متوسطة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي. واعتمدت الدراسة علي تقييم الأداء من خلال المقارنة سواء بالأداء السابق أو بالدول المختارة والتركيز علي النواحي التي يمكن إصلاحها أكثر من استعراض المشكلات التي تعاني منها منظومة التصدير والتي استحوذت علي اهتمام دراسات عديدة. هذا بالإضافة إلي تقييم موجز لآخر الاستراتيجيات التي اعلنت لتنمية الصادرات المصرية، ورصد أهم التطورات التي شهدتها الإطار المؤسسي للتصدير في مصر سواء علي مستوى القطاع الحكومي أو الخاص، وذلك خلال فترة الدراسة.

وسيتم رصد التغيرات التي طرأت علي الأداء التصديري لمصر خلال فترة الدراسة والذي يعكس مدي قدرة الاستراتيجيات التصديرية السابقة علي تحقيق أهدافها. وجدير بالذكر أن فترة الدراسة شهدت مجموعة من المتغيرات المحلية ومن أهمها، الثورة المصرية والثورات العربية، ويسبقها تغيرات عالمية، ومن أهمها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي بكل تأكيد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر علي هذا الأداء. وتنتهي بمجموعة من الاقتراحات المحددة التي تستكمل الجهود المتعددة لتحسين أداء منظومة التصدير في مصر.

(*) أعد هذا الفصل د. سحر عبود

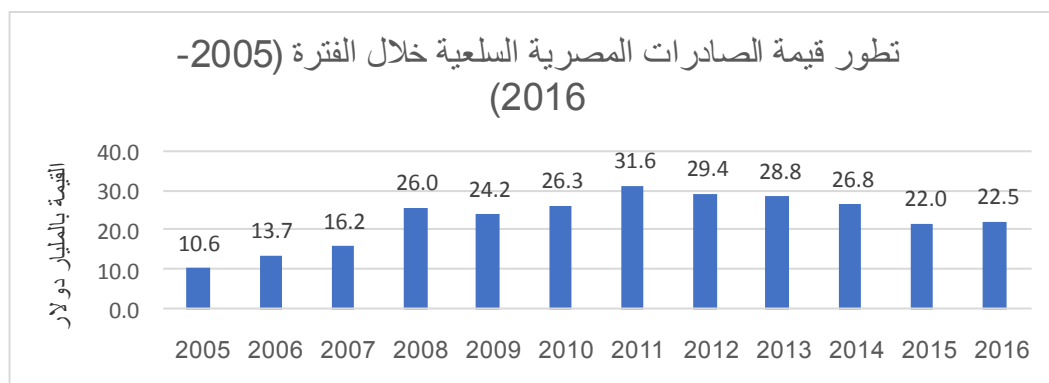
١-١ الوضع الراهن للصادرات السلعية المصرية غير البترولية: مؤشرات رئيسية

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي تعكس الوضع الحالي للصادرات المصرية غير البترولية

١-١-١ تطور قيم الصادرات المصرية وهيكلها السلعي والجغرافي:

انعكست الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها مصر منذ التسعينات خاصة في مجال السياسات التجارية في زيادة قيمة الصادرات المصرية من ١٠.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ لتصل إلى نحو ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨. ثم انخفضت الصادرات المصرية عام ٢٠٠٩ نتيجة الآثار السلبية التي تسببت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية وحقت الصادرات المصرية معدلات نمو سالبة ثم عادت للتعافي مرة أخرى خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ومنذ ٢٠١١ وما شهده الاقتصاد المصري والعديد من الدول العربية من تغيرات سياسية حدث من النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى استمرار تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات وتراجع معدلات نموها مرة أخرى حتى عام ٢٠١٥، إلا أنها بدأت في التحسن الطفيف خلال عام ٢٠١٦. وهو ما يوضحه شكل رقم (١-١) وشكل رقم (٢-١).

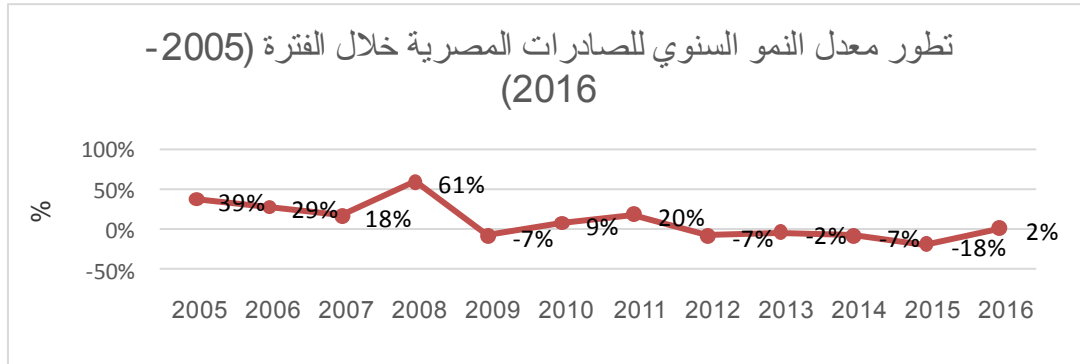
شكل رقم (١-١)



المصدر: وفقاً لبيانات UN Comtrade Statistics Database

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

شكل رقم (٢-١)

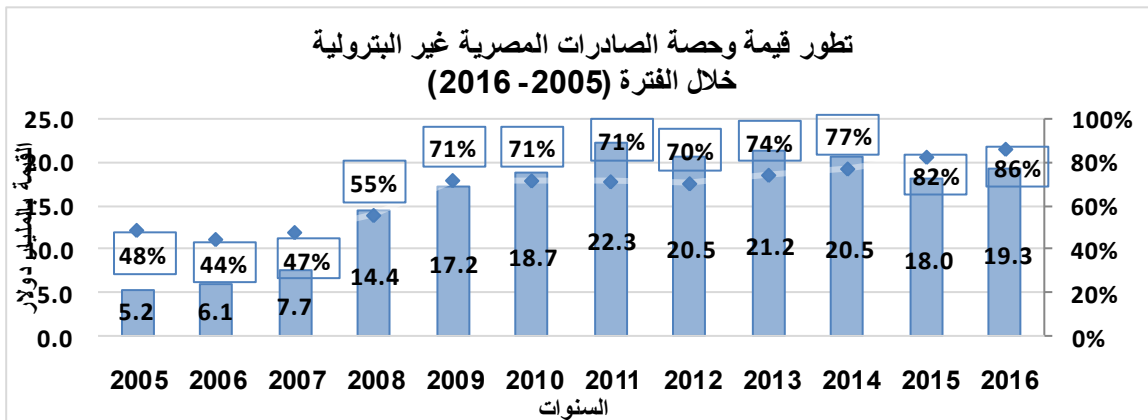


المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UNComtrade Statistics Database

١-١-١-١ تطور قيمة وحصة الصادرات البترولية مقابل غير البترولية:

تحسن وضع الصادرات غير البترولية حيث ارتفعت من نحو ٥.٢ مليار عام ٢٠٠٥ إلى نحو ١٩.٣ مليار عام ٢٠١٦ بما يمثل ٨٦% من إجمالي الصادرات المصرية السلعية. كما يتضح من الشكل التالي .

شكل رقم (٣-١)

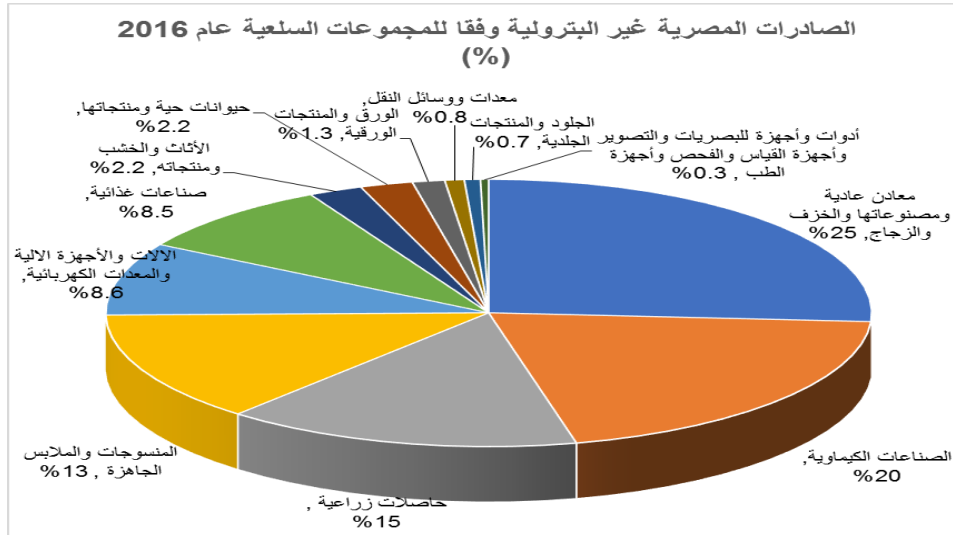


المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade Statistics Database

٢-١-١ الهيكل السلعي للصادرات غير البترولية:

تهيمن الصادرات من مجموعات سلعية معينة علي هيكل الصادرات غير البترولية وتحديدًا الصناعات التعدينية غير المعدنية مثل السيراميك والزجاج، وصناعة الحديد والصلب كمعادن أساسية، يليها الصناعات الكيماوية، ثم الحاصلات الزراعية، يليها المنسوجات والملابس الجاهزة. كما في شكل رقم (١-٤).

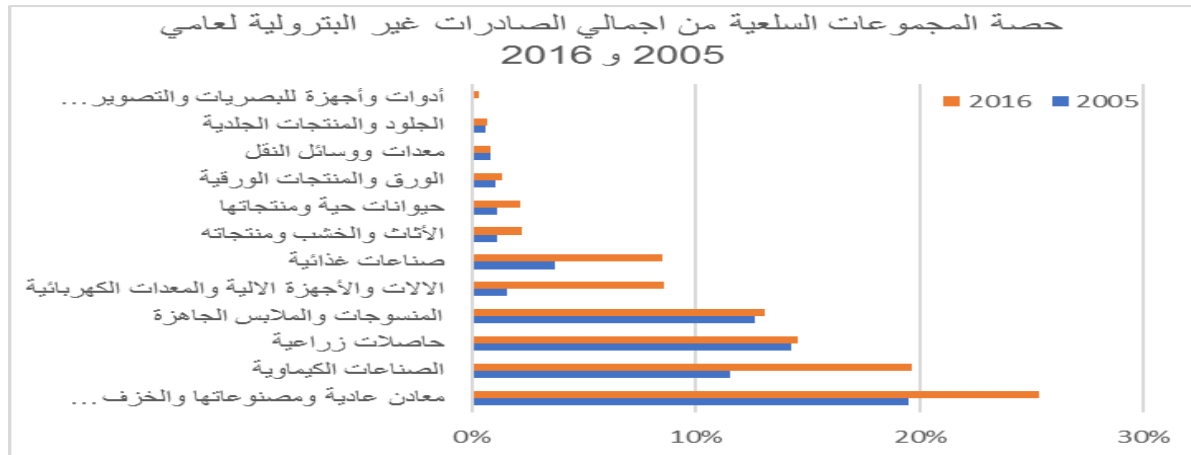
شكل رقم (١-٤)



المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade Statistics Database

وللتعرف علي مدي حدوث تغير في هيكل الصادرات السلعية غير البترولية فسوف نقارن حصة كل مجموعة سلعية لعام ٢٠١٦ بمثيلتها عام ٢٠٠٥. يتضح من الشكل التالي أن هناك تطوراً كبيراً في حصة بعض المجموعات السلعية وهي الآلات والأجهزة الكهربائية يليها الصناعات الغذائية وأخيراً الصناعات الكيماوية.

شكل رقم (١-٥) (١)



المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UNComtrade Statistics Database

(١) مجموعات مختارة .

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

ووفقا لبيانات المركز الدولي للتجارة International Trade Center وبحساب معدل نمو الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٤ نجد أن معدل النمو بلغ ١٩% ، نحو ٩٢% منه ، أي ١٧.٥% يرجع بالأساس إلي زيادة صافي عدد المنتجات التقليدية التي تصدرها مصر إلي الأسواق التقليدية أي أنه يعتبر هامش كثيف للصادرات Intensive Growth ونحو ٨% فقط أي ١.٥ من هذا النمو يرجع الي زيادة عدد المنتجات الجديدة إلي الأسواق الجديدة ويعبر عن النمو الواسع للصادرات Extensive Growth (١) وهذه المجموعة الأخيرة هي التي تحتاج أن تكون محل اهتمام من قبل صانعي

السياسات التصديرية لأنها تفتح آفاقا تصديرية جديدة. ويتم استكمال هذا التحليل من خلال متابعة تطور الميزة التنافسية للصادرات المصرية، ولتقييم مدى حدوث تغيرات في طبيعة المنتجات التي تصدرها مصر وفقا لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة. تم تقسيم المنتجات التي تصدرها مصر إلي ثلاث مجموعات من المنتجات، المجموعة الأولى منتجات تقليدية لمصر فيها ميزة نسبية عام ٢٠٠٥ وازدادت عام ٢٠١٦، والمجموعة الثانية منتجات حققت مصر فيها ميزة نسبية عام ٢٠٠٥ انخفضت أو زالت عنها في ٢٠١٦، والمجموعة الأخيرة منتجات لم يكن لمصر فيها أي ميزة نسبية عام ٢٠٠٥ واستطاعت ان تكتسب ميزة نسبية فيها عام ٢٠١٦. ويوضح الجدول (١-١) الثلاث مجموعات.

جدول (١-١) تطور الميزة التنافسية للصادرات المصرية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠٠٥

منتجات لم يكن لمصر فيها ميزة نسبية في ٢٠٠٥ واكتسبت ميزة نسبية في ٢٠١٦				منتجات تقليدية لمصر ميزة نسبية فيها عام ٢٠٠٥ وزادت عام ٢٠١٦				منتجات تقليدية لمصر فيها ميزة نسبية عام ٢٠٠٥ وزالت عنها في ٢٠١٦			
رمز code	السلع	RCA ٢٠٠٥	RCA ٢٠١٦	رمز code	السلع	RCA ٢٠٠٥	RCA ٢٠١٦	رمز code	السلع	RCA ٢٠٠٥	RCA ٢٠١٦
'57	سجاد وغيره	٠.٣	١٤.٧	'31	سماد مخصبات	١.٣	١٢.١	'25	الملح، السلفور	١٧.٣	٥.٥
'13	صمغ لك	٠.١	٨.٠	'07	نباتات جذور أكل	٦.١	٩.٨	'53	ألياف نباتية	٤.٣	٣.٤
'58	ألياف وأنسجة	٠.١	٣.٩	'08	فواكه ومكسرات	٢.٤	٧.٨	'63	مواد نسجية	٤.٠	٢.٧
'51	مواد مصنعة	٠.١	٣.٣	'17	سكر	٣.٦	٦.٦	'14	مواد نباتية	١٧.٥	١.٩
'96	جلود خام	٠.١	٣.٣	'52	قطن	٦.٠	٦.٢	'27	زيوت معدنية	٣.٨	١.٥
'41	مطاط	١.٠	٣.٢	'20	مستحضرات خضروات وفواكه	١.٤	٤.٥	'72	حديد وصلب	١.٩	١.١

¹⁾ International Trade Centre, Egypt Trade Performance, 2016

at: <http://www.intracen.org/country/Egypt/General-Trade-Performance/>

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومى

٠.٢	٦.٩	الحيوب	'10	٤.٠	١.٢	زجاج وألياف	'11	٣.٢	٠.٦	زجاج	'70
٠.٠	٤.٦	سلع أخرى	'99	٣.٦	٢.١	منتجات سيراميك	'69	٣.٢	٠.٩	منتجات ألبان	'04
				٣.٥	١.٦	مواد الأحجار والأسمنت	'68	٢.٩	٠.١	لآلى طبيعية أوزراعية	'71
				٣.٣	٢.٠	صابون تنظيف	'34	٢.٧	٠.٥	زيوت عطرية	'33
				٢.٥	١.٦	بنور زيتية	'12	٢.٦	٠.٣	أشجار وغيره	'06
				١.٨	١.٢	ألومنيوم	'76	٢.٥	٠.٧	اكسسوارات زينة	'62
								٢.٤	٠.٠	تبغ	'24
								٢.١	٠.٣	مستحضرات أكل	'21
								١.٨	٠.٧	مواد رصاص	'78
								١.٨	٠.٢	منتجات حيوانية	'05
								١.٦	٠.١	كاكاو	'18
								١.٦	٠.٠	أسلاك يدوية	'55
								١.٥	٠.٨	بلاستيكيات	'39
								١.٥	٠.٢	دهون حيوانية	'19
								١.٥	٠.٧	ملابس كروشيه	'28
								١.٥	٠.٣	دباغة وصباغة	'56
								١.٣	٠.٥	أثاث	'15
								١.٣	٠.٦	اكسسوارات زينة	'61
								١.٢	٠.١	دباغة وصباغة	'32
								١.١	٠.٤	الأثاث	'94
								١.١	٠.٣	نشا وأنزيمات	'35
								١.١	٠.٤	ورق وكرتون	'48
								١.١	٠.٢	خيوط يدوية	'54

المصدر: بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade Statistics Database

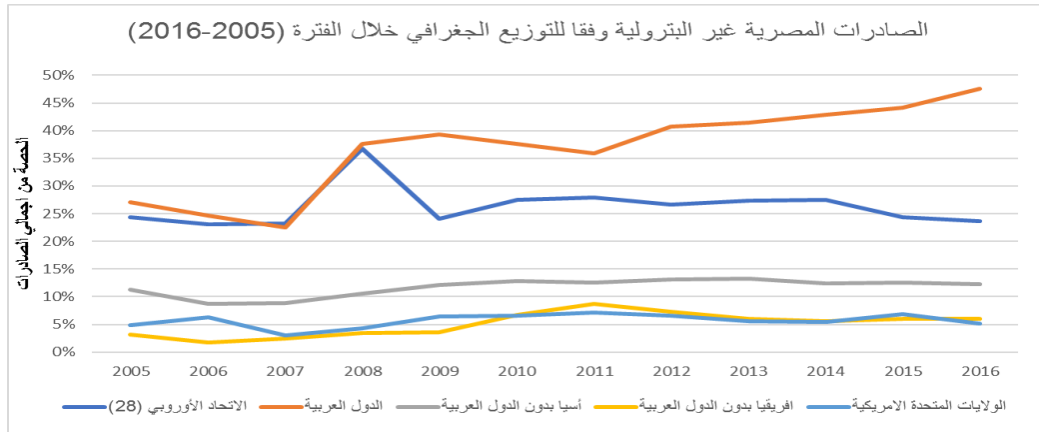
سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

يتضح من الجدول ان مصر بالفعل استطاعت أن تكتسب ميزة تنافسية في تصدير مجموعة من السلع ومنها : السجاد وأغطية الأرضيات، أنواع معينة من الألياف، منتجات الزجاج، منتجات الألبان والزيوت. وبالتالي ينبغي استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر في هذه المنتجات وتوجيه السياسات التصديرية لتوسيع نطاق وتنوع هذه المجموعة بحيث تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوي تكنولوجي وابتكاري أكبر.

٣-١-١ التوزيع الجغرافي :

يوضح الشكل (٦-١) التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية علي الأقاليم الجغرافية المختلفة خلال فترة الدراسة. ومنه يتضح أن اعتبارات القرب الجغرافي والاتفاقيات التجارية التفضيلية هي العوامل الحاكمة في الأسواق التي تصدر إليها مصر وبالتالي قد لا تكون هذه الأسواق هي الأسواق الرئيسية للمنتجات المصدرة. وقد وقعت مصر العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع شركائها التجاريين ومن أهمها: اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية اغادير، اتفاقية الشراكة الأوروبية، بروتوكول المناطق الصناعية الحرة، واتفاقية التجارة الحرة مع الميركسيور، وفي يونيو ٢٠١٥ وقعت مصر علي الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية لأفريقيا، وبدأت منذ ديسمبر ٢٠١٦ في مفاوضات اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الاوراسي الذي يضم روسيا وكازخستان وأرمينيا وبيلاروسيا وفيرغيزستان. وهذا التوجه لا يقتصر علي مصر فقط بل تتبناه الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وهو ما أكدته تقارير التجارة الدولية من ارتفاع نسب تجارة الجنوب-الجنوب^(١)

شكل رقم (٦-١)



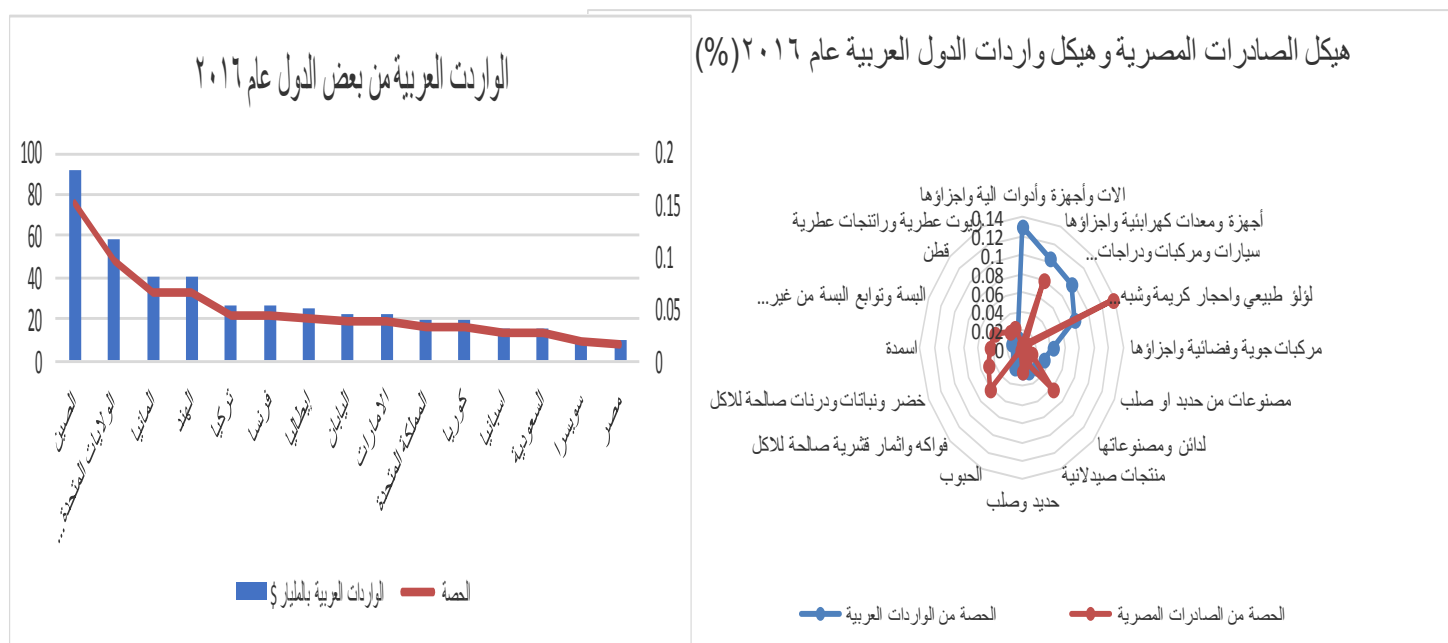
المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UNComtrade Statistics Database

^١) World Trade Organization,(2016),” World Trade Statistical Review2016”, WTO, Geneva, P.54.

ويتضح من الشكل (٦-١) تصاعد نصيب الدول العربية من الصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة؛ حيث وصل نصيب الدول العربية لنحو ٤٨% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية عام ٢٠١٦.

إلا أن مصر تواجه منافسة العديد من الدول ومنها دول نامية تستحوذ علي حصة سوقية تفوق حصة مصر فيها. ويمكن إرجاع أحد الأسباب وراء ذلك أيضا إلي اختلاف هيكل صادرات مصر عنه بالنسبة لواردات الدول العربية علي النحو المبين بالشكل رقم (٧-١) التالي.

شكل رقم (٧-١)



المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade Statistics Database

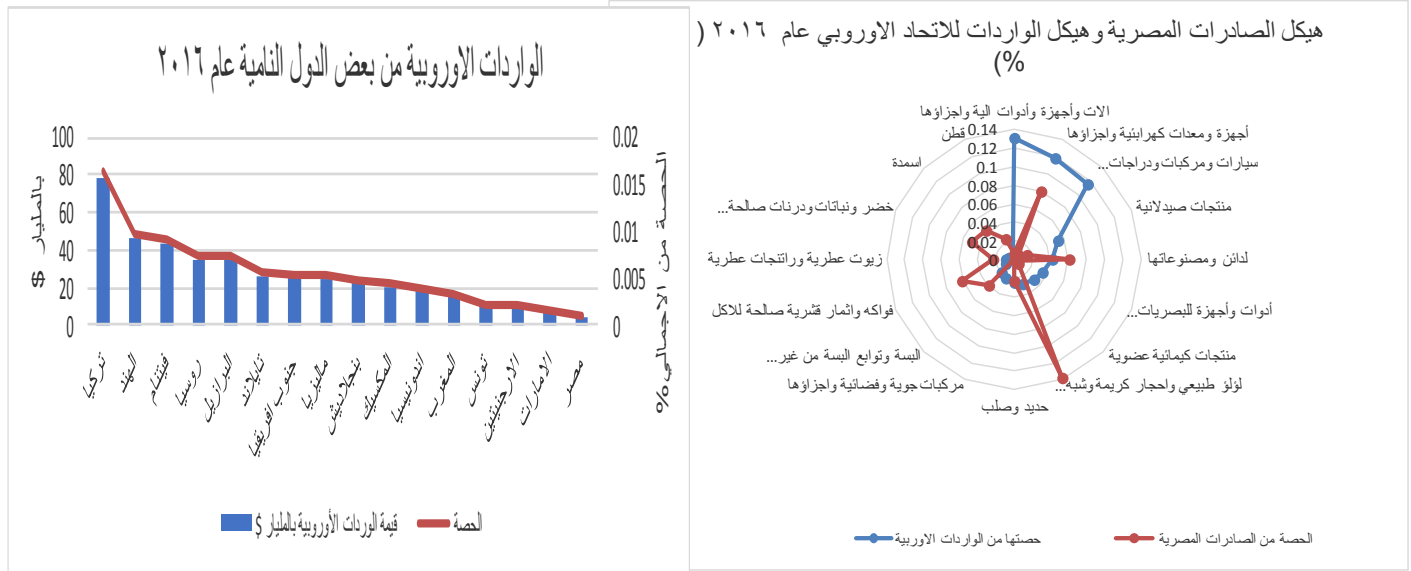
بينما تراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات غير البترولية الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي انخفاض الطلب نتيجة الإضرابات التي يشهدها الاقتصاد الأوروبي من جانب، والقيود غير التعريفية التي تتطلب التزامات فنية صارمة لم تستطع الصادرات المصرية الالتزام بها من جانب آخر. ويعتبر

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين من أكثر الدول التي تفرض قيوداً فنية علي المنتجات الواردة إليها.^(١)

بالإضافة إلي ما سبق يختلف هيكل الصادرات المصرية عن هيكل الطلب في الاتحاد الأوروبي كما في شكل (٨-١) وذلك كما يتضح من مقارنة حصة أكبر عشر سلع تصدرها مصر وأكبر ١٠ سلع يستوردها الاتحاد الأوروبي والتي تتركز في الآلات والمعدات، ثم الأجهزة الاليكترونية، يليها وسائل النقل والمنتجات الصيدلانية. تواجه الصادرات إلي الاتحاد الأوروبي- باعتباره الشريك التجاري الأول لمصر - منافسة شرسة من دول نامية أخرى وباستبعاد الصين التي بلغت صادراتها إلي الاتحاد نحو ٤٥٢ مليار دولار بما يمثل ٩% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، نجد العديد من الدول النامية الأخرى استطاعت أن تصدر للاتحاد الأوروبي بقيم تفوق الصادرات المصرية إليه، وتستحوذ علي حصة تفوق حصة مصر في هذا السوق، ومن أهمها تركيا والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا.

شكل (٨-١)



المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade Statistics Database

¹UNCTAD,(2016),”Key Statistics and Trends in Trade policy”, United Nations, Geneva.

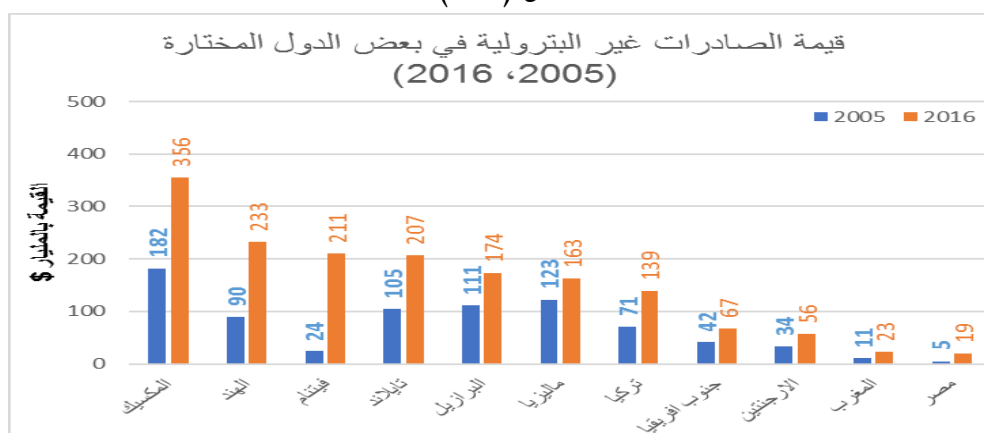
٢-١ مقارنة أداء الصادرات المصرية بمجموعة من الدول

بالرغم من زيادة قيمة الصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة إلا أن وضع مصر لا زال متأخراً عنه في العديد من الدول النامية. وقد تم اختيار مجموعة من الدول النامية متوسطة الدخل وفقاً لتصنيف البنك الدولي وتضم (الصين، الهند، تركيا، المكسيك، ماليزيا، جنوب أفريقيا، تايلاند، الأرجنتين، فيتنام، المغرب، تونس).

١-٢-١ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية وحصتها من الصادرات العالمية:

علي الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات المصرية غير البترولية من نحو ٥ مليار \$ عام ٢٠٠٥ إلى ١٩ مليار \$ عام ٢٠١٦ كما هو مبين بالشكل (٩-١)، إلا أنها لم تزد عن ٠.١% من إجمالي الصادرات العالمية غير البترولية وتسبقها كافة الدول المختارة كما يتضح من شكل رقم (١٠-١). ولقد حققت الصين طفرة في صادراتها غير البترولية حيث ارتفعت صادراتها من ٧٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ أي نحو ٨.٣% من الصادرات العالمية الي ٢٠٧١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بما يمثل ١٤.٥% من الصادرات العالمية. يليها كافة الدول محل المقارنة.

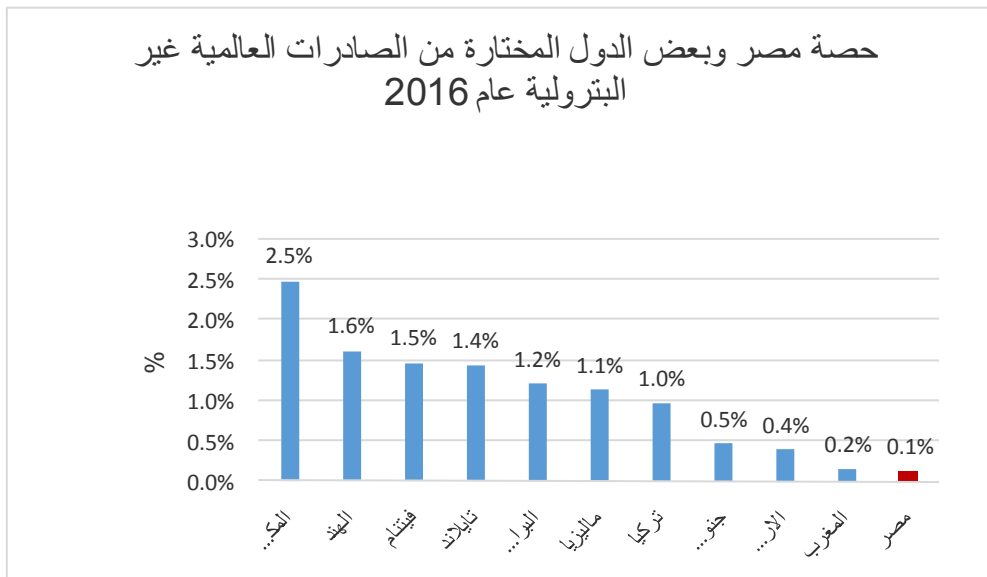
شكل (٩-١)



المصدر: وفقاً لبيانات UN Comtrade Statistics Database

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

شكل (١٠-١)



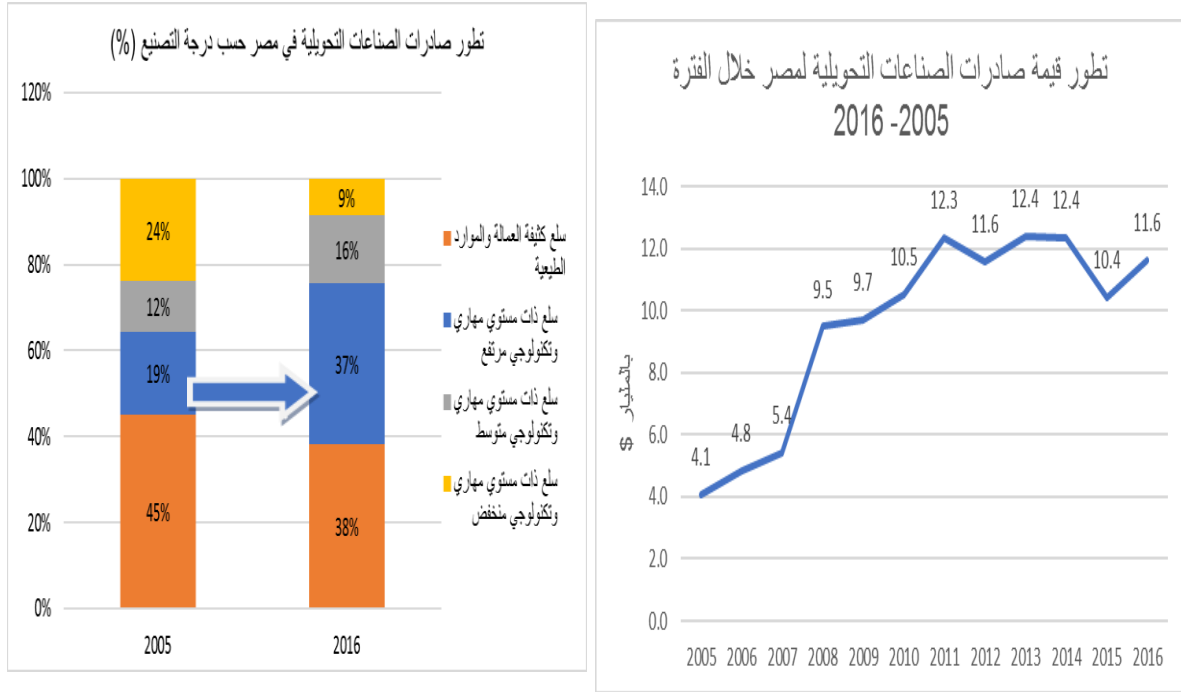
المصدر: حسب بواسطة الباحث باستخدام بيانات UN Comtrade Statistics Database

٢-٢-١ هيكل الصادرات من الصناعات التحويلية :

استطاعت مصر ان تضاعف قيمة صادرات الصناعات التحويلية من ٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١١.٦ مليار دولار عام ٢٠١٦. وبدراسة هيكل صادرات الصناعات التحويلية وفقا لدرجة التصنيع (١) ، يتضح حدوث تحسن نسبي في هيكل صادرات الصناعات التحويلية لمصر حيث زادت نسبة الصادرات ذات المستوي المرتفع من المهارات والتكنولوجيا وهذه المجموعة من السلع تضم الإلكترونيات والأجزاء والمكونات الخاصة بالإلكترونيات والأجهزة الكهربائية، وهو ما يتضح من الشكل (١-١١) .

^(١) وفقا لقاعدة البيانات الإحصائية لـ UNCTAD، تقسم المنتجات المصنعة إلى أربع مجموعات هي السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية، السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا، السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والتكنولوجيا وأخيرا، السلع ذات المستوى المرتفع من المهارة والتكنولوجيا.

شكل (١-١١)



المصدر: حسب بواسطة الباحثة بناء على قاعدة البيانات الإحصائية للانكتاد <http://unctadstat.unctad.org/>

وبالرغم من هذا التحسن النسبي في أداء صادرات مصر من الصناعات التحويلية إلا أن أدائها ما زال متواضعا مقارنة بالدول المختارة بما فيهم بعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب وتونس، سواء من حيث حصة صادرات الصناعات التحويلية لإجمالي الصادرات غير البترولية، أو من حيث نصيب السلع ذات المستوي المتوسط أو المرتفع من المهارات والتكنولوجيا. وهو ما يتضح من الجدولين التاليين.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

حصة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات غير البترولية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦) (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصين	94%	94%	94%	95%	95%	95%	95%	95%	95%	95%	95%	95%
المكسيك	90%	89%	85%	88%	86%	86%	84%	84%	86%	87%	87%	86%
تونس	86%	84%	83%	87%	87%	89%	86%	86%	86%	89%	82%	86%
فيتنام	67%	68%	69%	68%	69%	72%	72%	76%	79%	80%	83%	81%
ماليزيا	86%	85%	83%	67%	81%	80%	76%	77%	78%	79%	80%	79%
تايلاند	79%	78%	78%	77%	75%	75%	73%	75%	77%	77%	77%	77%
تركيا	84%	84%	85%	84%	80%	81%	81%	74%	80%	80%	77%	77%
الأردن	74%	74%	79%	76%	72%	74%	70%	69%	74%	74%	74%	75%
الجزائر	60%	54%	58%	56%	52%	48%	54%	56%	52%	73%	76%	70%
الهند	65%	67%	65%	66%	65%	63%	62%	67%	64%	68%	68%	70%
المغرب	66%	66%	65%	63%	64%	64%	65%	66%	68%	69%	68%	69%
مصر	54%	55%	50%	66%	61%	60%	60%	62%	63%	64%	62%	56%
جنوب أفريقيا	56%	52%	52%	53%	50%	52%	44%	47%	45%	49%	51%	51%
البرازيل	55%	54%	51%	48%	42%	39%	37%	38%	38%	37%	39%	41%
الأرجنتين	37%	37%	35%	34%	36%	35%	34%	33%	33%	33%	29%	32%

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة بناء على قاعدة البيانات الإحصائية للانكتاد <http://unctadstat.unctad.org/>

جدول (٣-١) صادرات الصناعات التحويلية وفقا لدرجة التصنيع عام ٢٠١٦ (%)

الدول	سلع كثيفة العمالة والموارد الطبيعية	سلع ذات (B) مستوي مهاري وتكنولوجي منخفض	سلع ذات (C) مستوي مهاري وتكنولوجي متوسط	سلع ذات (D) مستوي مهاري وتكنولوجي مرتفع	(C)+(D)
المكسيك	7%	6%	57%	30%	87%
ماليزيا	10%	4%	20%	66%	85%
تايلاند	10%	7%	42%	42%	84%
الأرجنتين	10%	7%	52%	31%	84%
جنوب أفريقيا	8%	22%	46%	24%	70%
المغرب	31%	2%	36%	31%	68%
الصين	25%	10%	26%	39%	65%
الأردن	32%	4%	11%	53%	64%
البرازيل	14%	22%	38%	26%	64%
تونس	35%	5%	37%	23%	60%
الهند	28%	13%	23%	36%	59%
تركيا	33%	13%	39%	14%	54%
مصر	38%	9%	16%	37%	53%
فيتنام	42%	6%	12%	40%	52%

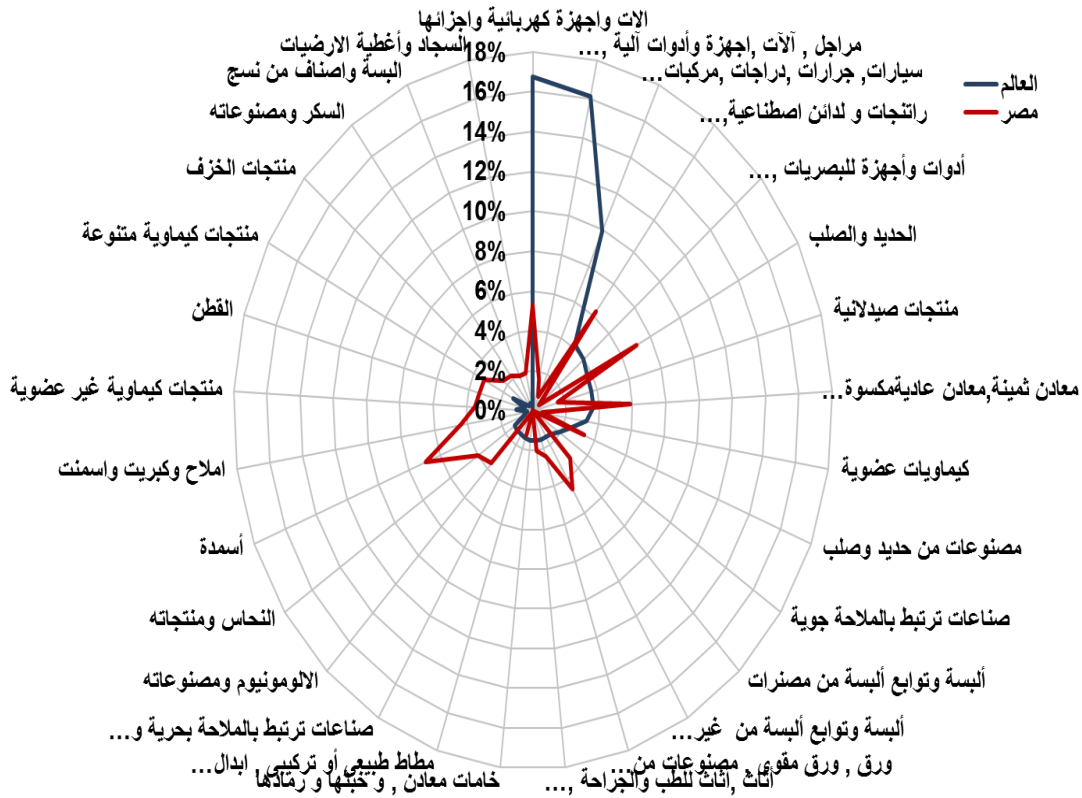
المصدر: حسبت بواسطة الباحثة بناء على قاعدة البيانات الإحصائية للانكتاد <http://unctadstat.unctad.org/>

١-٢-٣ تحليل التنافسية - الصادرات المصرية وهيكل الطلب العالمي:

وبداسة أكبر ٢٠ منتج من حيث نصيبهم من إجمالي الطلب العالمي، وأكبر ٢٠ منتج من حيث نصيبهم في هيكل الصادرات المصرية، يتضح وجود فجوة كبيرة بينهما؛ فبينما تتركز الصادرات العالمية في صناعات مرتفعة القيمة المضافة والمكون التكنولوجي تحديداً الآلات والأجهزة ووسائل النقل، في المقابل الصادرات المصرية تتركز في عدد من الصناعات

منخفضة / متوسطة المكون التكنولوجي وكثيفة الطاقة وتحديداً الأسمدة والسيراميك وصناعات الحديد والصلب بالإضافة إلى بعض المنتجات ذات المكون التكنولوجي المرتفع ومنها الآلات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية وأجزائها.

شكل (١٢-١) : هيكل الصادرات العالمية والمصرية الأكبر ٢٠ منتج لعام ٢٠١٦ (%)



المصدر: حسب بواسطة الباحثة باستخدام بيانات UN Comtrade Statistics Database

والعديد من العوامل تكمن وراء تواضع أداء الصادرات المصرية : هناك العديد من العوامل وراء تواضع أداء التجارة الدولية عموماً والصادرات المصرية خصوصاً، حيث يواجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات منذ الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ ٢٠٠٨ وتسببت في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي ، وما تلاها من أزمات لاحقة وتحديداً الاضطرابات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي من تفاقم المديونيّات بمنطقة اليورو، ومؤخراً خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وعدم استقرار اليورو وغيرها من المتغيرات التي أدت إلى تباطؤ حجم وقيمة ومعدل نمو التجارة العالمية الذي بلغ ١% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٦ وهو أبطأ معدل تحقق منذ

الأزمة^(١). تعددت الأسباب التي أدت إلى هذا التباطؤ لعل من أهمها انخفاض الطلب الكلي من الاقتصاديات المتقدمة وتأثير الإصلاحات الهيكلية في الصين التي تستهدف زيادة الإنتاج المحلي والتصدير وخفض الواردات الصينية، وكذلك انخفاض أسعار السلع عالمياً (أسعار الطاقة وحدها انخفضت بنحو ٤٥% عام ٢٠١٥)، قيام العديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها أمام الدولار الأمريكي علاوة على ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ سياسات تحرير التجارة في الدول المتقدمة وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكذلك شهدت الفترة محل الدراسة العديد من التغيرات المحلية منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تبع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وان كانت الصادرات لم تتأثر مباشرة خلال هذا العام نظراً لوجود تعاقدات سابقة لكن التغيرات التي تبعت هذه الثورة أثرت فيما بعد سواء على مؤشرات الاقتصادي الكلي وكذلك مؤشرات التجارة الخارجية. كذلك شهدت الفترة تغيرات إقليمية كبيرة أدت إلى توقف الصادرات المصرية إلى دول بعينها نتيجة ظروفها السياسية. والاقتصاد المصري تأثر بالتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتغيرات الإقليمية والمحلية أسفرت عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عجز الميزان التجاري خاصة في ظل انخفاض تنافسية الصادرات المصرية والتي يرجع جزء منها لارتفاع قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى بشكل مبالغ فيه^(٢). وقد أدت التغيرات والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وتحديداً اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي من منظور ضعف الوزن النسبي للصناعات التحويلية فيه، وتركز الصناعات التحويلية في مجالات محدودة إلى انخفاض حجم الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمكون التكنولوجي الكبير وتلك التي تقوم على الابتكار^(٣). وبالإضافة إلى ما سبق ما زالت الصادرات المصرية تواجه العديد من المعوقات الداخلية التي تحد من قدراتها التوسعية وتنافسيتها في الأسواق الخارجية. وتتعلق هذه المعوقات بالضرائب

^(١) World Trade Organization, (2017), "World Trade Statistical Review 2017", WTO.P.18.

^(٢) وجدير بالذكر أن مصر قد قامت بتحرير سعر الجنيه مقابل الدولار الأمريكي في ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

^(٣) معهد التخطيط القومي، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠/٢٠١١"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، القاهرة، ٢٠١١، (بحث جماعي).

والجمارك ، والتسويق، والتمويل، البنية التحتية للتصدير .^(١) هذا علاوة على العديد من الصعوبات التي تعوق بيئة الأعمال وتحد من تنافسية الاقتصاد المصري بشكل عام (الذي يعكسه تواضع أداء مصر في مؤشري بيئة الأعمال والتنافسية). إلى جانب ارتفاع حدة المنافسة التي يواجهها المصدر المصري نتيجة برامج الدعم المتنوعة التي تقدمها الدول الأخرى لمصدريها. وأخيراً، غياب آلية واضحة تساعد على التحول التدريجي في هيكل الصناعة والصادرات نحو الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة المكون التكنولوجي. - وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد - . ومن ثم أسهمت كافة المستجدات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية السابقة في عدم حدوث طفرة في الصادرات المصرية خاصة غير البترولية، سواء من حيث القيمة أو الحجم أو تحسين الهيكل السلعي أو الجغرافي أو زيادة تنافسيتها وظل أداء مصر التصديري أقل منه في العديد من الدول النامية.

٣-١ تطور الإطار المؤسسي والتشريعي لدعم الصادرات المصرية

مما لا شك فيه ان قضية تنمية الصادرات المصرية برزت بشكل كبير ضمن أولويات السياسة الاقتصادية في مصر منذ عقود ماضية وأصبحت أكثر إلحاحاً الآن. لذا فقد تعددت الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية واطلقت الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق طفرة تصديرية وتنويع المنتجات والأسواق. وتعد استراتيجيه تنمية الصناعة والتجارة التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٦ هي الأحدث وتستهدف نمو الصادرات المصرية غير البترولية بمعدل ١٠% سنوياً لتبلغ قيمتها نحو ٣١ مليار دولار بحلول ٢٠٢٠. وتأكيداً لأهمية الارتقاء بنوعية الصادرات المصرية، بالإضافة إلى حجمها، استهدفت استراتيجيه التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ زيادة نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي إلى ٦% من إجمالي الصادرات المصرية.

ويضم الإطار المؤسسي لقطاع التصدير العديد من الجهات والمؤسسات علي المستويين الحكومي والخاص. يضم الإطار الحكومي كل من الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، الهيئة

^(١) لمزيد من التفاصيل حول المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية يمكن الرجوع الي: معهد التخطيط القومي، (٢٠١٣)، " بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٤٨، القاهرة، ص ١٠٥-١١٣.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

العامّة لشئون المعارض والأسواق الدولية، جهاز التمثيل التجاري، الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقيات، صندوق تنمية الصادرات، بنك تنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات، نقطة التجارة الدولية، مركز تدريب التجارة الخارجية، جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية الملكية الفكرية.^(١) بينما تعد المجالس التصديرية هي الإطار المؤسسي الرئيسي الممثل للقطاع الخاص فيما يتعلق بالتصدير.

١-٣-١ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الحكومي:

فاذا قسمنا المهام المتعلقة بالتصدير الي مجموعتين رئيسيتين من المهام وهما:

١-٣-١-١ **المهام المتعلقة بسياسات تنمية الصادرات:** وتشمل وضع السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية وتقييمها ومراجعتها، متابعة التطورات في المنظمات الدولية وإبرام الاتفاقيات، تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١-٣-١-٢ **المهام المتعلقة بخدمات المصدرين:** الفحص والرقابة على الصادرات والواردات ومدى مطابقتها للمواصفات، الترويج للصادرات من خلال تنظيم المعارض والبعثات التجارية، تدريب المصدرين حول الأساليب الحديثة في التسويق الدولي، وضع الآليات اللازمة لضمان توفير التمويل للصادرات وضمان ائتمان الصادرات، توفير المعلومات عن الفرص التصديرية، وتقديم الدراسات السوقية، توفير قاعدة بيانات عن الصادرات والواردات وغيرها من البيانات التجارية، وضع قاعدة بيانات عن المصدرين والمستوردين والقيّد في سجل المصدرين والموردين وإصدار شهادات المنشأ، حل المشاكل التي يتعرض لها المصدرين، خفض الأعباء التمويلية عن المصدر.

ويتبين بمراجعة الأدوار التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية في هاتين المجموعتين من المهام نجد أن هناك تداخلاً كبيراً ما بين اختصاصات هذه الجهات . تؤدي أكثر من جهة نفس المهمة وبالتالي يصبح الإصلاح المؤسسي الذي يستهدف مزيد من التنسيق وإزالة التداخل وتحقيق التكامل بين أدوار مختلف الجهات وتحسين كفاءتها في أداء الدور المنوط بها أمراً ضرورياً لتنمية الصادرات المصرية.

لذا ورد ضمن برامج المحور الخاص بالحوكمة والتطوير المؤسسي في إستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وتحت مشروع إعادة الهيكلة أن الإستراتيجية تستهدف إيجاد كيان

^(١) معهد التخطيط القومي، " تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١١ / ٢٠١٠"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٢٣، (بحث جماعي).

متخصص لتنمية الصادرات المصرية يعمل كنقطة محورية للتعامل مع كافة أعمال الصادرات بما فيها الترويج والتسويق للصادرات المصرية والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة من المصدرين والمجالس التصديرية والممثلات التجارية ويتابع تنفيذ مختلف استراتيجيات الوزارة يندمج فيه المؤسسات الحالية التابعة للوزارة والتي تعمل في هذا المجال لضمان توحيد الجهود واستخدام أفضل للموارد المخصصة لهذا الملف. ومن ثم فقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ ، بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، وذلك بهدف تفعيل دوره في تحقيق أهداف الإستراتيجية. وقد ضم التشكيل تمثيلاً لكافة الجهات المرتبطة بالعملية التصديرية^(١) . وتتركز مهام الهيئة في ثلاثة محاور رئيسية وهي: سياسات تنمية الصادرات، ترويج الصادرات، بناء القدرات التصديرية. وفي سبيل تحقيق هذه المهام تم ضم بعض الجهات التابعة للوزارة إلى الهيئة (نقطة التجارة الدولية ومركز تدريب التجارة الخارجية)^(٢).

على الرغم من الإيجابيات التي نتجت عن إعادة تشكيل هيئة تنمية الصادرات من ضم العديد من الجهات المرتبطة بالتصدير تحت كيان مؤسسي واحد مما يضمن التنسيق ما بين هذه الجهات وإزالة التداخل في المهام فيما بينها وتيسير كافة مراحل العملية التصديرية، إلا أنه يوجد العديد من الملاحظات التي ينبغي توضيحها:

- لم تمثل القطاعات التصديرية بشكل عادل في هذا التشكيل؛ فقد ضم أكثر من ممثل لكل من قطاع الملابس الجاهزة وقطاع الصناعات الهندسية بينما غاب تمثيل الصناعات الغذائية والصيدلانية والأثاث عن التشكيل الجديد للهيئة. كذلك إن المهمة الأساسية للهيئة تتمثل في تنمية الصادرات من سلع وخدمات علي الرغم من أن التشكيل الحالي لم يضم أي ممثلين للقطاعات الخدمية.

- بالإضافة إلى أن التشكيل يثير التساؤل إلى أي مدى قد يوجد تعارض مصالح نتيجة لضم جمعية المصدرين المصريين إلى المجلس وهي تعتبر منافس مباشر للهيئة المصرية للمعارض والمؤتمرات من القطاع الخاص، أيضاً مدى قدرة الكيان المؤسسي الجديد علي الاستفادة من خبرات القطاع الخاص فيما يتعلق بتطوير منظومة المعارض الحالية .

^(١) حيث ضم رؤساء كل من البنك المصري لتنمية الصادرات ، والشركة المصرية لضمان تنمية الصادرات ، الهيئة العامة للرقابة علي صادرات والواردات ، الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات ، الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، الجهاز التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات ومصلحة الجمارك وجهاز التمثيل التجاري وقطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية ، بالإضافة الي ٩ من القطاع الخاص .

^(٢) الهيئة العامة للاستعلامات ، ٧ فبراير ٢٠١٧ علي الموقع الالكتروني:

- وكذلك عدم ضم صندوق تنمية الصادرات^(١) المنشأ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ للهيئة، علي الرغم من أنه الأداة المتاحة التي يمكن توجيه استخدامها بشكل مباشر لتحقيق أهداف تنمية الصادرات، بل ويمكن أن تساهم في إحداث تحول تدريجي في هيكلها من خلال التركيز علي دعم الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمحتوي التكنولوجي المرتفع أو تلك التي لها أبعاد اجتماعية معينة أو القطاعات التي تعتمد علي الطاقة المتجددة على سبيل المثال .
- أيضاً لم تعلن الهيئة عن الآليات التي سوف تستخدمها لتوسيع قاعدة المصدرين، سواء من خلال دعم المصدرين الجدد وصغار المصدرين خاصة، وأن مشاكلهم التصديرية تختلف عن تلك بالنسبة لكبار المصدرين. مع ملاحظة أن القطاع الخاص الممثل في مجلس إدارة الهيئة لم يضم ممثلين لصغار المصدرين من الأساس.

١-٣-٢ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الخاص :

تتمثل أبرز التغيرات التي طرأت علي المجالس التصديرية^(٢) في إصدار بعض القرارات من أجل مزيد من تفعيل دورها في خدمة مجتمع المصدرين. فقد وافق مجلس الوزراء في ١٩ أبريل ٢٠١٧ علي تعديل القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير. تتضمن التعديل إضافة مادة إلي هذا القانون - مادة رقم ٣ مكرر - تخص إنشاء مجالس قطاعية استشارية تسمي المجالس التصديرية، تهدف إلي تقديم المشورة والدراسات الفنية والخدمات اللازمة لتنمية التصدير، ويكون لها الشخصية الاعتبارية الخاصة، ويحدد اختصاصاتها ومواردها وأوجه إنفاقها ونظام العمل والعضوية بها بحسب كل قطاع وسائر شئونها القرار الصادر بإنشائها.

وبالرغم من إيجابية هذا القرار من حيث منح مزيد من المرونة للمجالس التصديرية من حيث التصرف في مواردها بما يمكنها بالقيام بمزيد من الخدمات لدعم قطاع التصدير، بالإضافة إلي اشتراط ثلث عدد الأعضاء يكون من اتحاد الصناعات وبالتالي يضمن أن يكون هناك تمثيل للمصنعين والمصدرين في المجلس بما يدعم الصناعة الوطنية. إلا أنه إلي أي مدي تعد التعديلات التي تمت في قانون تنمية التصدير تمثل فرصة حقيقية لتفعيل دور هذه المجالس في تنمية الصادرات المصرية .

^(١) انشيء الصندوق بموجب قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢،

^(٢) أنشأت المجالس التصديرية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ بتشكيل المجالس السلعية والتي تعد إطاراً تنظيمياً يربط بين المصدرين والمنتجين ويهدف تنمية الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها. تم تعديل مسمي هذه المجالس السلعية إلي المجالس التصديرية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٤٣ لسنة ٢٠٠٥. نص القرار الوزاري رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٨ في مادتها الأولى علي اعتبار المجالس التصديرية مجالس استشارية تختص بإعداد الاستراتيجيات والخطط لزيادة الصادرات ورفع كفاءتها من أجل تعزيز المركز التنافسي للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.

فالقرار الوزاري المنشئ لهذه المجالس يعد خطوة هامة لتقنين أوضاع المجالس التصديرية ، مما يعطيها المرونة اللازمة للقيام بمهامها في خدمة مجتمع المصدرين بشكل عام، والقيام بدور اكبر لتنمية الصادرات المصرية، فيحق لها علي سبيل المثال إنشاء شركات للترويج بالخارج أو إقامة معارض دائمة بالخارج ومناطق لوجيستية وهو أمر هام خاصة في حالة التصدير للدول الأفريقية التي يقوم التصدير إليها علي مفهوم البضاعة الحاضرة أو أي أنشطة أخرى داعمة للتصدير .

ومن ناحية أخرى، تضع التعديلات المطروحة العديد من التحديات، من أبرزها:

- ما هي الضمانات التي يمكن بموجبها التأكد من أن تمكين المجالس التصديرية ومنحها الشخصية الاعتبارية الخاصة يؤدي لقيامها بإجراءات لخدمة القطاع ككل خاصة صغار المصدرين، مما يتطلب وضع معايير موضوعية إلزامية لاختيار أعضاء هذه المجالس والتي من أهمها توافر الخبرة اللازمة ، والتمثيل القطاعي والجغرافي والنوعي في تشكيل هذه المجالس .

- ينبغي أن يصاحب تقنين أوضاع المجالس التصديرية ومنحها الشخصية الاعتبارية الخاصة إلزامها بمهام واضحة ومحددة تتجاوز المهام المحدودة التي وردت في التعديل^(١)، كتمثيل مجتمع المصدرين محلياً ودولياً، واقتراح الخطط والسياسات والبرامج التي تكفل زيادة الصادرات المصرية حجماً وتنوعاً وابتكاراً ورفع قدرتها التنافسية، وإعداد قاعدة بيانات محدثة ومتاحة للجميع تضم المصدرين والمنتجات والأسواق وآخر التشريعات وكذلك مقدمي الخدمات التصديرية المتنوعة والفرص التصديرية المتاحة، أيضاً التشريعات والسياسات الحكومية من حيث انعكاساتها علي الصادرات المصرية، ووضع أهداف كمية لزيادة صادرات كل قطاع صناعي وتعميق التصنيع المحلي وتقوية القاعدة الصناعية الوطنية وخفض الواردات المصرية كهدفاستراتيجيوفقاً لإطار زمني معنن واقتراح مؤشرات متابعة الأداء، ووضع خطط المعارض والبعثات الترويجية والإشراف عليها. وكذلك تفعيل مبدأ المحاسبة في ضوء تحقق الأهداف .

^(١) (جدير بالذكر أنه سبق وأن حدد القرار الوزاري رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٤ -والذي تم إلغاؤه - هذه المهام.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

- وفيما يخص إدارة أي كيانات جديدة يقوم المجلس التصديري بإنشائها، هل سيقوم كل مجلس بإنشاء منطقة لوجيستية علي حده في النطاق الجغرافي محل اهتمامه أم بالتنسيق بين كافة المجالس، وكيفية تنفيذ وإدارة هذه المناطق من الناحية القانونية والمالية خاصة في ظل المخاطر المحتملة اذا حققت هذه الكيانات خسائر، الأمر الذي يتعارض مع كون المجالس التصديرية جهات غير هادفة للربح.

- وأما فيما يتعلق بإلغاء المجالس التصديرية للصادرات غير التقليدية التي تم إنشائها بموجب القرار الوزاري رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٤ ، فمن الضروري مراجعته خاصة وأنها تهدف إلي توسيع القاعدة التصديرية حجما وتنوعا وابتكاراً وكذلك خلق كوادرات تصديرية جديدة قادرة علي المساهمة في وضع السياسات التصديرية المستقبلية في ضوء إستراتيجية تنمية صادرات الصناعات الصغيرة والتي تعد من المهام الأساسية للمجالس التصديرية .

٣-٣-١ إستراتيجيات تنمية الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة :

تعددت جهود الحكومات المختلفة لتنمية الصادرات المصرية وأصدرت العديد من الاستراتيجيات التي تتضمن مستهدفات تسعى لتحقيقها ومعوقات تسعى لتذليلها. ونركز في تحليلنا علي الاستراتيجيات الثلاثة التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة خلال فترة الدراسة.

وضعت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية عام ٢٠٠٩ إستراتيجية لمضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية بحلول ٢٠١٣ لتبلغ ٢٠٠ مليار جنيه. وتعتمد الإستراتيجية في تحقيق أهدافها علي القطاعات الرائدة وسريعة النمو وهي الكيماويات والأسمدة ، الصناعات الهندسية، الصناعات المعدنية ومواد البناء، الصناعات الغذائية.(١) ثم في عام ٢٠١٤ وضعت الوزارة إستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية الصناعية من خلال سيناريوهين الأول يستهدف مضاعفة الصادرات الصناعية بحلول ٢٠١٨ والثاني يستهدف المضاعفة مع حدوث تحول تدريجي في هيكل الصادرات الصناعية تزيد من خلاله الصادرات المصرية من منتجات

(١) وزارة التجارة والصناعة ، " إستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار الي ٢٠٠ مليار جنيه (٢٠١٠-٢٠١٣) "، القاهرة، فبراير ٢٠١٠.

محددة بنسبة ٤٠٠ % خلال فترة الإستراتيجية. وتميزت الإستراتيجية الثانية بأنها استخدمت منهجية واضحة لاختيار القطاعات محل التركيز وتحديد مستهدفات علي مستوى كل قطاع وفي الأسواق الرئيسية بالنسبة له. ورصدت منتجات تفصيلية محددة علي مستوى تكويد رباعي لأهم الصادرات الواعدة^(١).

تتشارك الاستراتيجيات المختلفة في تبني رؤى وأهداف طموحة تسعى لتحقيقها، وغالبا تتمثل الأهداف في مضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية أو صادرات الصناعات التحويلية، وكذلك تتشارك في تحديد القطاعات والأسواق المستهدفة. إلا أنها تفتقر التكامل فيما بينها فكل إستراتيجية تبدأ من جديد بدراسة الوضع الراهن للصادرات المصرية والهيكل السلعي والجغرافي ثم اختيار القطاعات وسرد للمشكلات التي تواجه الصادرات والإجراءات المقترحة لحلها. وبالتالي لم تتضمن أي منها أي خطط عمل تفصيلية بآليات تنفيذية محددة وبإجراءات ومسئوليات للأطراف المعنية في اطار زمني معين، وكذلك لم تتضمن أي مؤشرات للتقييم والمتابعة، ونتيجة لذلك لم تستطع أي من الإستراتيجيتين الوصول لأهدافهم المنشودة . كذلك يمكن إرجاع احد أسباب عدم نجاح الاستراتيجيات السابقة إلى الافتقار إلي التكامل ما بين إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، وإستراتيجية التنمية الصناعية التي لم يتم تحديثها منذ أن وضعت عام ٢٠٠٦. بينما استهدفت إستراتيجية التنمية الصناعية ان تصل الصادرات المصرية غير البترولية الي ٧٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥، استهدفت استراتيجية تنمية الصادرات لعام ٢٠٠٩ وصول الصادرات المصرية غير البترولية الي ٢٠٠ مليار^(٢) عام ٢٠١٣ علي الرغم من ان استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

مؤخرا، أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن استراتيجية لتنمية الصناعة والتجارة عام ٢٠١٥^(٣). تستهدف الاستراتيجية تحقيق معدل نمو صناعي يصل الي ٨% وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الي ٢١% وزيادة الصادرات المصرية الي ٣٠ مليار دولار بحلول عام

^(١) وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، "استراتيجيات تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨"، القاهرة، ٢٠١٥.

^(٢) تم استهداف قيمة الصادرات بالجنيه المصرى .

^(٣) وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠"، القاهرة، ٢٠١٦ .

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي ١٠%. وتضم الإستراتيجية خمسة محاور رئيسية تعمل عليها الوزارة وهي محور التنمية الصناعية ومحور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ومحور تنمية الصادرات ومحور تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني وأخيرا محور الحوكمة والتطوير المؤسسي.

يتضمن كل محور مجموعة من المشروعات فمحور تنمية الصادرات يتضمن ستة مشروعات وهي مشروع تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد ومشروع تعزيز تنافسية الصادرات ومشروع تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والاستيراد ومشروع تطوير اللوجيستيات ومشروع تفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق وأخيرا مشروع الترويج والتسويق للصادرات المصرية. وحددت الإستراتيجية القطاعات المستهدفة والتي لم تختلف كثيرا عن تلك الواردة بالاستراتيجيات السابقة وهي الصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية وصناعات الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية ومواد البناء.

- تعد الإستراتيجية الأخيرة أول إستراتيجية تربط بين السياسات الصناعية والتجارية وتدخل التنمية الإقليمية بما يتناسب مع إمكانيات كل محافظة في التنمية، وذكرت الإستراتيجية أن الإطار الذي تعمل من خلاله يتركز في محورين أساسيين وهما حزمة من التدابير التشريعية والإجرائية والمؤسسية التي يتم العمل عليها لخلق مناخ أعمال مواتي للتنمية المنشودة وحزمة أخرى من الحوافز الموجهة لقطاعات بعينها بشرط ربط الحصول عليها بتحقيق تلك القطاعات لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية. إلا أن الإستراتيجية لم ترصد هذه الأهداف التي ينبغي تحقيقها حتي تحصل القطاعات علي الحوافز وأيضا لم ترصد ماهية الحوافز القطاعية بشكل تفصيلي.

-تضمنت الاستراتيجية مجموعة من المحاور بأهداف ومخرجات واضحة إلا أن نجاحها في تحقيق هذه الأهداف يظل رهنا بآليات التنفيذ وهو ما افتقدته هذه الاستراتيجية أيضا وبالتالي ينبغي أن تستكمل الاستراتيجية بخطط عمل تنفيذية بمسؤوليات واضحة وتوزيع متنسق لأدوار مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ الاستراتيجية وإطار زمني معين ومؤشرات أداء للمتابعة والتقييم.

-تثير الأهداف المطروحة التساؤل حول إمكانية تحقيقها في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية التي تمثل تحديات أمام الاقتصادي المصري وبالتالي أمام صادراته علاوة علي استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

-كذلك الاستراتيجية لم تحدد القطاعات المستهدفة بمنهجية واضحة علاوة علي أن اختيار قطاعات متنوعة وغير متجانسة بحجم الصناعات الهندسية أو الصناعات الكيماوية دون تحديد دقيق للقطاعات الفرعية والمنتجات المستهدفة يجعل من الصعب تحقيق إنجازات ملموسة علي مستوي القطاع ككل وأيضا اختلاف طبيعة المشاكل التي تواجه القطاعات الفرعية تتطلب سياسات أكثر تفصيلا من السياسات العامة التي وردت في الاستراتيجية ولم تخصص للقطاعات كل علي حده.

-وبالتالي لم توضح الاستراتيجية الآليات التي من خلالها تستهدف إحداث تحول هيكلي في طبيعة المنتجات التي تصدرها مصر وهذا يتطلب تعديل منظومة مساندة الصادرات وربطها بالمفهوم الاقتصادي للقيمة المضافة وزيادة المستوي التكنولوجي وتحقيق أهداف بيئية أخرى.

وأخيرا، ينبغي التأكيد علي أن نجاح أي استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية يظل رهناً بوجود إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية لمعالجة مشاكل التصدير المتعلقة بالنواحي الإنتاجية، ووضع الحوافز لبناء طاقات إنتاجية جديدة في المجالات المستهدفة. هذا بالإضافة إلي أهمية توافر العديد من الاعتبارات الأخرى ومنها: استقرار سياسات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التصدير، تبني مبدأ المشاركة من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية صياغة وتنفيذ السياسة الصناعية والتصديرية، التركيز على الأداء من خلال التقييم والمتابعة المستمرة .

بعض مقترحات الإصلاح المؤسسي:

ان الهدف من الإصلاح المؤسسي يتمثل في زيادة كفاءة المؤسسات التي ترتبط بالعملية التصديرية من خلال القضاء علي التداخل في المهام ما بين مختلف الجهات، تقديم خدمات أفضل للمصدرين بنظام أكفأ للإجراءات وإتاحة المعلومات ومساندة الترويج، وأخيرا زيادة قاعدة المصدرين من خلال وضع آليات خاصة لخدمة صغار المصدرين والمصنعين المحتمل ان يمارسوا التصدير في

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

المستقبل. هذا وقد بدأت وزارة الصناعة والتجارة بالفعل الإصلاح المؤسسي من خلال تفعيل دور الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات. وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في استكمال خطوات الإصلاح المؤسسي لمنظومة التصدير:

- يقترح فصل الصياغة وإعداد سياسات تنمية الصادرات عن التنفيذ والمتابعة بحيث يقوم مركز تنمية الصادرات بالمشاركة مع كافة الجهات بصياغة وإعداد استراتيجية تنمية الصادرات وبحول السياسات والرؤى المتعلقة بتنمية الصادرات إلى برامج محددة بأطر زمنية وجهات مسئولة عن تنفيذها بحيث يتمكن من متابعة تنفيذ الاستراتيجية بصفة دورية من خلال مجموعة محددة من مؤشرات الأداء الخاصة بكل برنامج، ويكون التنفيذ للمجالس التصديرية بالتعاون مع مختلف الجهات الأخرى.

- يقترح تكوين مجموعة من المجالس الاستشارية أو اللجان الفنية المتخصصة: تضم ممثلين عن المصدرين والمصنعين والأكاديميين وممثلي المحافظات المختلفة للمشاركة في إعداد استراتيجية تنمية الصادرات.

- أيضا إنشاء وحدة تابعة لوزارة التجارة مباشرة لفض المنازعات ما بين المصدرين وأي من الجهات الحكومية المرتبطة بالعملية التصديرية. علي ان تتسم الوحدة بالسرعة والموضوعية. وإنشاء وحدة للتقييم والمتابعة وتعمل بآليات واضحة ومؤشرات أداء محددة تهدف لتقييم أداء الجهات المختلفة في تحقيق المهام الموكلة إليها علي أن تضم ممثلين للمصدرين من كل قطاع.

- استمرار التعديل الهيكلي الذى تقوم به الوزارة ، أهمها نقل تبعية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى رئاسة الوزراء حتى تتمكن من القيام بدورها الرقابي على السلع المصدرة والمستوردة.

- أهمية تركيز الجهات القائمة علي تنمية الصادرات بالاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ نظراً لأنها المستفيد الأساسي للخدمات التي تقدمها تلك الجهات وخاصة فيما يتعلق بالتدريب والخدمات الاستشارية والرقابة علي الجودة. والعمل علي زيادة كفاءة جميع الجهات المرتبطة بالعملية التصديرية

خاصة في مجال الفحص والمواصفات وضمان المخاطر وتمويل الصادرات، فلا يمكن نجاح أي استراتيجية لتنمية الصادرات دون فض التداخل ما بين مختلف الجهات، وتقييم أدائها بشكل مستمر من خلال مؤشرات أداء واضحة، ورفع الكفاءة الفنية للعاملين بها وكيفية التعامل مع المصدرين خاصة الصغار أو الجدد. وضرورة استكمال تبسيط الإجراءات اللازمة لإتمام العملية التصديرية.

الفصل الثاني

المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية

المؤثرة على الصادرات المصرية (*)

تمهيد

يمكن تناول موضوع "المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية" من زوايا متعددة وبطرق متنوعة. وفيما يلي إشارة إلى بعض الاعتبارات التي وقع لاهتمام الخاص بها حول نقاط التركيز في موضوع الدراسة :

- تقديم خلفية عريضة من وجهة نظر الاقتصاد الدولي لتجارة الصادرات العالمية ، وفق رؤية تأخذ بعين الاعتبار واقع الانقسام الدولي في "عالم منشق"، على حدّ تعبير منظّمي منتدى "دافوس" الاقتصادي العالمي ٢٠١٨. هذا من جهة. و من جهة أخرى، هي رؤية تأخذ في الاعتبار التوزيع القاري والمناطقى للكرة الأرضية، وخاصة للعالم النامي في كتلته العامة دون تخصيص. و أول مقومات البيئة الدولية المعنية ما يتصل بخريطة توزيع الناتج العالمي، منظورا إليه من زاوية معدلات النمو بالذات، وذلك بعد التطرق لعدد السبل المتبعة من أجل التصنيف التحليلي للمجتمع الدولي، فيما يشبه "نظرة طائر محلّق" Bird's Eye Glance. وثاني هذه المقومات، ما يتصل بالصادرات والواردات العالمية، بالتركيز على جانبي الكميات التصديرية والأسعار السائدة، مع مراعاة المقارنة الزمنية.

- لأسباب عملية، متعلقة بإتاحة البيانات من المظانّ الدولية، وأسباب موضوعية ، متعلقة بعامل الأهمية النسبية من وجهة النظر المصرية، فقد تم التركيز بصفة خاصة على القارة الإفريقية كمحيط إقليمي. ويتزامن هذا الاختيار مع إعادة توجيه "بوصلة" الاهتمام الاستراتيجي المصري، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، نحو "القارة السمراء-الخضراء" إفريقيا. ذلك دون افتئات على الأولوية المعطاة تاريخيا وحضاريا للدائرة العربية للسياسة المصرية بمعناها الواسع.

(*) أعد هذا الفصل أ.د. محمد عبد الشفيع

• اهتمام خاص بالسلع المصنّعة ضمن "جدول أعمال" السياسة التصديرية ، وقبل ذلك: اهتمام بعملية التصنيع في سياق إحداث "التحول الهيكلي-التموي" الذي تشتق منه عملية تطوير الصادرات المصنّعة، كما ينبغي لها. وفي عملية التصنيع، ومن بعدها التصدير الصناعي، ثمة تركيز خاص على البعد التكنولوجي-الابتكاري، كمدخل أساسي للتنمية وتطوير الصادرات، في إطار كلي للتوجه العام نحو احتياجات ومتطلبات البلاد، فيما يسمّى In-ward Looking Development. في ضوء نقاط التركيز الثلاثة آنفة الذكر، وقع تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ عالج أولها ما أطلقنا عليه "متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات"؛ وتناول ثانيها "اتجاهات التغير في الصادرات المصنّعة على المستوى الإقليمي-الإفريقي، والعالمي"، بينما كرّس ثالثها للمتغيرات الإقليمية المحيطة بالصادرات المصرية مع إشارة خاصة إلى المحتوى التكنولوجي-الابتكاري للصادرات الإفريقية.

٢-١ متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية

وخاصة الصادرات

٢-١-١ تصنيفات اقتصاديات العالم :

تتمثل أهم متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية في عدد من العوامل الرئيسية ، في مقدمتها الأوضاع المتعلقة بنقاوت مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي بين مناطق العالم المختلفة ، في ضوء درجات التنمية المحققة في كل منها عبر التاريخ الحديث والمعاصر وحتى الوقت الراهن. فمن الملاحظ أن العالم ينقسم اقتصادياً إلى مجموعات مختلفة وفق معايير متنوعة، أهمها: معيار درجة التنمية ومعيار مستوى الدخل .

من حيث درجة التنمية يمكن التوصل إلى أنماط تصنيف متعددة لدول العالم ، مع علمنا بالطابع النسبي لهذه الأنماط ، وبالتالي طابعها "التحكمي" ذو الطابع الإجرائي في أعمال البحوث .
فهناك مثلاً .. التصنيف الذي تبناه تقرير التنمية الصناعية في العالم عن عام ٢٠١٨ Industrial Development Report 2018 ، المعنون : (الطلب على الصناعة التحويلية : دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة) والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" .

يقسم ذلك التقرير اقتصادات العالم إلى المجموعات التالية : مجموعة الاقتصادات المصنّعة Industrialized ومجموعة اقتصادات البلاد النامية والبلاد الناهضة صناعياً Developing and Industrial Emerging Economies والاقتصادات الأقل نمواً Least-developd.

أما من حيث مستوى الدخل فإن التقرير المذكور يصنّف دول العالم إلى ثلاث مجموعات^(١) : الدول مرتفعة الدخل High – income ، ومجموعة الدول متوسطة الدخل middle income (مع تقسيمها بدورها إلى دول ذات مستوى متوسط مرتفع ، وأخرى ذات مستوى متوسط منخفض) - وأخيراً مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض Low – income .

أما "مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية" (أنكثاد) فإنه قسم دول العالم من الناحية الاقتصادية تقسيماً عريضاً إلى ثلاث مجموعات : الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) ، ومجموعة الاقتصادات الانتقالية فى "بلدان الاتحاد السوفيتى السابق" - وأهمها روسيا- بالإضافة إلى حلفائه السابقين فى أوروبا الشرقية ، وأخيراً : البلدان النامية ، التى يعيد توزيعها وفق المعيار الجغرافى حسب الانتماء القارى .

أما نحن فنميل إلى تقسيم لا يتعارض مع ما سبقه ، ولكنه يختلف إلى حد ما ، إذ يقوم بصفة أساسية على درجة التنمية ، خاصة التنمية الصناعية^(٢) ، بحيث يمكن أن يقسم العالم اقتصادياً إلى المجموعات الآتية :

- أ- مجموعة الدول الصناعية السبعة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا: الولايات المتحدة - كندا - بريطانيا - ألمانيا - فرنسا - إيطاليا واليابان .
- ب- مجموعة الدول الديناميكية الكبيرة عددياً أو نوعياً ، وتمثلها الدول أعضاء تجمع بريكس BRICS وهى - حسب الترتيب الأبجائى اللاتينى : البرازيل - روسيا - الهند - الصين - جنوب أفريقيا
- ج- مجموعة البلدان المصنّعة حديثاً Newly-Industrialized وأبرزها كوريا الجنوبية و تاوان والمكسيك .

^(١) (أيضاً تصنيف البنك الدولى - تقارير التنمية فى العالم .

^(٢) (التصنيف الذى تبناه تقرير التنمية الصناعية فى العالم عن عام ٢٠١٨ والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" .

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

د- مجموعة البلاد حديثة التصنيع New-industrializing ومن أهمها ماليزيا، تركيا، تايلاند والأرجنتين ه- ما يسمى بالأسواق الناشئة Emerging Markets مثل العديد من الدول العربية، بما فيها مصر والدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ، وكل من تونس والجزائر والمغرب .

و- البلاد الأقل نمواً Least-developed والبلاد الأقل أقل نمواً Less-LeastDeveloped وهى الأشد فقراً والمغلقة (بلا منافذ بحرية) والجزرية .

ز- البلاد ذات الظروف الخاصة ، الممزقة بفعل حرب أهلية، أو "عدم استقرار مزمن" أو خاضعة للاحتلال .

ويمكن إجمال هذا التقسيم - إن شئنا المزيد من التبسيط - إلى مجموعتين بينهما استقطاب شديد هما : الدول الصناعية السبعة ، والدول النامية بمختلف درجاتها ، ولو تجاوزاً فى حالة بعضها (مع وضع خاص لكل من الصين وروسيا). وللتغلب على عقبة عدم التجانس بين الدول ، أقرت بعض المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة استحداث تسمية (البلدان النامية والصين) ، اعترافاً بالوزن النسبى الكبير للصين . ولكن هذا يثير أسئلة عن دول كبيرة أخرى وإن كانت نامية ، وخاصة الهند والبرازيل . لذلك، قد يكون من الأجدى الإبقاء على التقسيم الثنائى : الدول الصناعية والدول النامية ، مع التأكيد على طابع "عدم التجانس" لمجموعة الدول النامية ، كمجموعة عريضة جداً تضم - على سبيل التعميم - المجموعات الفرعية السبعة التى تلى "مجموعة الدول الصناعية السبعة" السابقة.

وسوف يتأثر التحليل الذى نقدمه للبيئة الدولية والإقليمية بهذا التصنيف سواء العام أو الموسع. أياً كان التصنيف، فإنه يشير إلى تفاوت مستويات التنمية ومعدلات النمو المحققة بين بلدان العالم المختلفة، وهذا يلقي بانعكاساته القوية على كافة المتغيرات الاقتصادية الإجمالية : مستوى ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، مستوى وتركيب التوظيف أو التشغيل، الادخار والاستثمار والتمويل ، والتجارة الخارجية من حيث الأحجام والأسعار وبالتالي القيم .

فى ضوء ذلك، يتضح أن التجارة الخارجية بمعناها المحدد ، السلعية والخدمية ، بتأثيرها العينى والنقدى ، من صادرات وواردات ، وباستبعاد العناصر الأخرى من "ميزان المدفوعات" ، ضمن حساب رأس المال ، تتأثر بصورة قوية ، إيجاباً وسلباً، بالأوضاع الاقتصادية الدولية السائدة فى مجال المتغيرات الإجمالية المذكورة. أول هذه المتغيرات نمو الناتج العالمى فى الدول الصناعية والنامية ، حسب التوزيع الجغرافى - القارى. وهذا ما نتناوله فى الفقرة التالية .

٢-١-٢ نمو الناتج العالمى :

نقدم فيما يلى لوحة إجمالية تمثل خريطة الناتج العالمى ، وفق بيان إحصائى تتبّع لمعدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى، خلال فترات متتابة من عام ١٩٩١ حتى ٢٠١٧ (تقديرى)، وفق حسابات الناتج بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ مقومةً بالدولار (جدول رقم ١ من الملحق الإحصائى Appendix2) (١) .

من هذا البيان يتضح أن الاقتصاد العالمى - بمؤشر معدل النمو المذكور - حقق نوعاً من النمو المعتدل والمنتظم للناتج المحلى الإجمالى المجمع على الصعيد العالمى خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) و (٢٠٠١-٢٠٠٨) حيث حقق ٢,٩% للفترة الأولى ، و ٣,٢% للفترة الثانية. وترتب على الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ انخفاض المعدل خلال السنوات التالية للأزمة أعقبه تزايد نسبى ليصل إلى ٢,٦% عام ٢٠١٥ ، أى أقل قليلاً من المعدل المحقق حتى ٢٠٠٨ . ويقدر أن الاقتصاد العالمى استمر فى التعافى النسبى ليصل المعدل إلى ٢,٧% عام ٢٠١٧ .

فى العام الأخير (٢٠١٧) حققت الدول المتقدمة أحد أضعف معدلات النمو (١,٩%) خلال ربع القرن الأخير، وخاصة فى اليابان (١,٢%) التى ما زالت تعالج آثار أزمة "الركود الفقاعى" خلال تسعينات القرن المنصرم و مطلع القرن الجديد ، مقابل ٢,١% للولايات المتحدة لتحقيق أعلى معدل بين الدول المتقدمة ، بالمقارنة أيضاً مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبى (٢٨ دولة) بمعدل ١,٩% ، وهو معدل قريب من ذلك الخاص بدول "الاتحاد السوفيتى السابق" المسماة بالاقتصادات الانتقالية (١,٨%) لينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 1.5% فى روسيا الاتحادية بالذات .

فى المقابل ، يمكن القول إن معدل النمو العالمى المقدر لسنة المقارنة - ٢٠١٧ - حافظ على مستواه المعتدل نسبياً (٢,٧%) اعتماداً على المعدل المرتفع فى المجموعة العامة للدول النامية (٤,٢%) . ولكن هذه المجموعة تنقسم بعدم التجانس بين القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا و (أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبى)، ما بين أدنى معدل فى هذه الأخيرة (١,٢%) انتقالاً من نمو بالسالب خلال عام ٢٠١٥ (-٠,٣%) بعد أن كان بلغ ٣,٩% عشية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ومعدل متوسط منخفض فى القارة الأفريقية (٢,٧%) بعد أن كان ٥,٧% فى الفترة السابقة على الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ مما يدل على طول الفترة التى تستغرقها استعادة التعافى فى القارتين الإفريقية واللاتينية . بالمقارنة، حققت آسيا أعلى معدل مقدر فى العالم ككل لعام ٢٠١٧ (٥,٢%)

¹) UNCTAd, Trade and Development 2017, Beyond Austerity: Towards A Global New Deal, Table 1-1, P.2.

وهو نفس المعدل المحقق عام ٢٠١٥ ، وإن كان أقل من المعدل الخاص بالفترة السابقة على الأزمة سابقة الذكر (٧.٣%) . وكما أن "عدم التجانس" سمة سائدة في العلاقات النسبية بين القارات الثلاثة، فإنه سمة سائدة أيضا داخل كل قارة .

فيما يتعلق بأفريقيا، من الأمور المثيرة للانتباه، أن منطقة "جنوب الصحراء" (ما عدا جنوب أفريقيا) حققت نمواً منتظماً Steady growth عند مستوى معتدل طوال ربع القرن الأخير بالمقارنة مع كل من شمال أفريقيا (ما عدا السودان وجنوب السودان) ودولة جنوب إفريقيا .. فقد حققت منطقة (جنوب الصحراء) معدلاً للنمو ٢,٧% خلال فترة ١٩٩١-٢٠٠٠ ، و ارتفع بأقل قليلاً من ثلاثة أضعاف خلال (٢٠٠١-٢٠٠٨) ليصل إلى ٦.٨% . بالاتساق مع موجة الركود المتذبذبة بعد ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، حافظت المنطقة المذكورة على "اتزانها" فأنجزت ٣,٨% عام ٢٠١٥ ، مع انخفاض طفيف بمقدار لعام ٢٠١٧ ليبلغ ٣.٢%.

ولكن منطقة شمال أفريقيا (من المفترض أن تضم مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ولكن مصر تتدرج في منطقة غرب آسيا) كان أدائها متذبذباً، فقد حققت معدل ٢.٨% خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) - وهو مقارب لمعدل النمو العالمي في نفس الفترة (٢.٩) و أعلى قليلاً من المعدل الأفريقي الوسطى (٢.٦%) . و يبدو أنه، مع ارتفاع أسعار النفط بعد سنة ٢٠٠٠ فقد ارتفع المعدل إلى ٥% لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨ . ولكن بعد انخفاض أسعار النفط مجدداً، بالإضافة إلى عوامل سياسية معروفة (أحداث ٢٠١١ وما بعدها في كل من مصر وليبيا وتونس) انخفض معدل النمو إلى النصف تقريباً على مستوى المنطقة (شمال أفريقيا) ليبلغ ٢.٩% . ومع شيء من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ارتفع المعدل قليلاً ليقدّر بنحو ٣,٢% عام ٢٠١٧ .. وهو نفس المعدل المقدّر لجنوب الصحراء . وهذا هو الأمر المثير للانتباه ، فكيف حافظت دول جنوب الصحراء على معدل (مرتفعاً بشكل معقول) وصل إلى ٦.٨% لفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) مقابل ٥% لشمال أفريقيا. ورغم الانخفاض فإنها حققت عام ٢٠١٥ معدلاً أعلى من شمال أفريقيا بنحو ١% (٣.٨% مقابل ٢.٩%) .. ثم تساوى المعدل في المنطقتين حسب تغيرات ٢٠١٧ (٣.٢%) .

كيف حافظت (جنوب الصحراء) على معدلات النمو المذكورة بالمقارنة مع شمال أفريقيا برغم عدم حيازتها لأهم مادة أولية في العصر الحالي وهي البترول والغاز الطبيعي ؟ مع التسليم بأثر العاملين السابق الإشارة إليها في معرض البحث عن تفسير لتذبذب معدل النمو في منطقة شمال أفريقيا خلال السنوات العشرة الماضية (٢٠٠٨-٢٠١٧) وهما : تذبذب أسعار النفط ، والتغيرات السياسية الأخيرة،

إلا أنه لا يسعنا إلا التسليم بأن الأداء الاقتصادي للدول الأفريقية جنوب الصحراء حقق تحسناً ملموساً في الداخل والخارج. وهذا ما تؤكدته دراسات عديدة في هذا الصدد (١). بالإضافة إلى "عدم التجانس" في القارة الأفريقية، تبدو نفس الظاهرة في قارة آسيا. فمن الواضح أن المنطقة الفرعية لشرق آسيا تفقد عملية النمو الاقتصادي في القارة، بل وعلى مستوى العالم ككل. فقد حققت معدلاً وسطياً ٨.٢% خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) مقابل ٦.٢% للقارة ككل ليبلغ أعلى معدل بين مناطق العالم خلال (٢٠٠١-٢٠٠٨) وهو ٨.٤% (مقابل ٧.٣% للقارة) .. وكما هو الحال في بقية مناطق العالم، انخفض المعدل في شرق آسيا إلى ٥.٥% تقريباً في كل من ٢٠١٥ و ٢٠١٧، وهو مستوى مقارب للقارة الآسيوية ككل (٥.٢%).

وكما أن شرق آسيا تفقد آسيا، فإن الصين قادت شرق آسيا خلال ربع القرن الأخير؛ فقد حققت الصين أعلى معدل للنمو بين كل دول العالم خلال فترة ١٩٩١-٢٠٠٠ وهو ١٠.٦% ليرتفع إلى قرابة ١١% (١٠.٩%) في فترة ٢٠٠١-٢٠٠٨. ولكن لأسباب متصلة بالركود العالمي بعد ٢٠٠٩، وبالتالي انخفاض مستوى الصادرات الصينية إلى الخارج، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، والضغط عليها من أجل رفع سعر (اليوان) بالإضافة إلى الدعوة العالمية إلى تشجيع الطلب الداخلي في الصين كآلية لقيادة النمو الاقتصادي فيها، فقد انخفض معدل النمو في الصين ليلبلغ نحو ٧% (٦.٩%) عام ٢٠١٥، ويبقى عند نفس المستوى تقريباً، بانخفاض طفيف، حسب تقديرات ٢٠١٧ (٦.٧%). ويلفت الانتباه تحسن أداء الهند في مجال معدل النمو الاقتصادي (دون النظر إلى المؤشرات الأخرى للأداء الكلي) حيث لم يقل معدل النمو المسجل طوال ربع القرن الأخير عن ٦%، ليزيد عن ٧% أحياناً (٧.٢% عام ٢٠١٥) مع تقدير بانخفاض محدود عام ٢٠١٧ إلى ٦.٧% (٢).

ننتقل إلى منطقة غرب آسيا - التي تشمل وفق تصنيف الأمم المتحدة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والشرق العربي وجمهورية مصر العربية، وحيث يتماس موقع مصر مع كل من "غرب آسيا" هذه و "شمال أفريقيا" - فقد سجل هبوطاً ملحوظاً، بتأثير انخفاض الطلب العالمي على النفط والتغيرات السياسية. فقد انخفض المعدل إلى ٣.٧% عام ٢٠١٥، ومعدل مقدر بنحو ٢.٧% لعام

(١) أنظر: معهد التخطيط القومي، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً والاقتصاد المصري خصوصاً"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨٣)، - الفصل الأول، القاهرة، ٢٠١٦/٢٠١٧. (بحث جماعي).

(٢) IMF, World Economic Outlook, 2017.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٢٠١٧ وهو، للمقارنة، مساوٍ للمعدل الأفريقي الوسطى المقدّر للعام الأخير، وللتذكّرة فإنّه أقل قليلاً من كل من شمال أفريقيا وجنوب الصحراء (٣.٢% لكل منهما).

٣-١-٢ الصادرات والواردات العالمية : الكميات والأسعار :

١-٣-١-٢ الكميات (أحجام الصادرات) :

من الجدول رقم (٢-٢) في الملحق الإحصائي (٢) (١) نستطيع التوصل إلى عدد من الحقائق، بالإشارة إلى حساب التغير السنوي بالنسب المئوية لكميات الصادرات والواردات بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. على المستوى العالمي، حدث تناقص في معدل نمو الصادرات من ٣.١% عام ٢٠١٣ إلى ١.٧% عام ٢٠١٦، مقابل ٢.٣% و ٢.١% في حالة الواردات. في مجموعة الدول المتقدمة بالتحديد، كان معدل نمو الصادرات عام ٢٠١٦ أقل بنحو ٢٥% من عام ٢٠١٣ بينما ارتفع معدل نمو الواردات من صفر عام ٢٠١٣ إلى ٢.٧% عام ٢٠١٦. وعموماً، يلاحظ السلوك الإيجابي للواردات في معظم الدول المتقدمة في العام الأخير للمقارنة، مقابل سلوك سلبي أو أقل إيجابية للصادرات في نفس العام. كما يلاحظ الطابع المتجانس لأداء التجارة الخارجية بين أعضاء المجموعة المتقدمة اقتصادياً من العالم (اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مع فروق طفيفة، مع اتجاه عام لصالح الواردات على كل حال. أما فيما يتعلق بالمجموعة العريضة للدول النامية فيبرز عدم التجانس بوضوح. و فيما يتصل بالقارة الأفريقية كان معدل النمو في حجم الصادرات عام ٢٠١٣ بالسالب (-١.٦%) مقابل زيادة بنحو ٣% (٢.٩%) عام ٢٠١٦. أما الواردات فقد حققت تطوراً سالباً من زيادة في المعدل بنسبة ٦.٨% عام ٢٠١٣ إلى نقص بنسبة ٤.٦% عام ٢٠١٦. إذن كان سلوك الصادرات بين سنتي المقارنة معاكساً لسلوك الواردات لصالح الصادرات. ولكن فيما يتعلق بمنطقة جنوب الصحراء بالذات، انخفاض معدل نمو الصادرات (من ٢.٨% إلى -٠.٣%) مقابل نقص للمعدل بين السنتين، في حالة الواردات بنسبة أكبر (من ٧.٥% عام ٢٠١٣ إلى -٦٦% عام ٢٠١٦). هذا يعني تناقص الطاقة الاستيرادية لدول أفريقيا جنوب الصحراء بصورة أكبر من نقص معدل نمو القدرة على التصدير.

¹) - UNCTAD, op.cit, Table 1-2, P.8.

- WTO, World Trade and GDP growth in 2016 and early 2017.

و إذا كنا لاحظنا سابقا تحسن الأداء الاقتصادى الكلى لدول إفريقيا جنوب الصحراء حيث تحقق معدل نمو منتظم عند مستوى معتدل طوال ربع القرن الأخير، فإن الأمر المثير للانتباه تعثر أداء التجارة الخارجية، مما يعنى حدوث نوع من التوجه الخارجى مقابل قدر من الانتعاش أو التوسع الداخلى. هل يعنى هذا أن الدول الأفريقية المشار إليها قد اختارت، وربما فرض عليها، قدر من (التوجه نحو الداخل) Inward looking حيث أدى نقص حصيلة الصادرات نسبياً (ربما بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية والتي تشكل الكتلة الرئيسية الأكبر من الصادرات الأفريقية) إلى نقص أكبر مسيطر على سلوك الواردات . تحتاج هذه المنطقة إذن إلى تحقيق زيادة قوية فى التصدير من أجل تمويل الواردات و إحداث المزيد من النمو الاقتصادى الكلى، ولعل هذا ما دفع دول إفريقيا - جنوب الصحراء - إلى تنمية المعاملات التجارية المتبادلة فى إطار التكتلات الإقليمية الفرعية (كوميسا-سادك-إياك) وفق ما تمت ملاحظته فى الدراسات الخاصة بالتكامل الإفريقى البيني (١).

فى حالة أمريكا اللاتينية والكاريبى حافظت معدلات نمو الصادرات على تطورها المعتدل (٢.٤% و ٢.٣% فى سنتى المقارنة) بينما تناقصت معدلات نمو الواردات بطريقة ملفتة (من زيادة بنسبة ٣٨% عام ٢٠١٣ إلى تغير بالسالب بنسبة ٤.٢% عام ٢٠١٦). ويفيد فى تفسير هذا السلوك فى هذه الحالة -وفى حالة أفريقيا جنوب الصحراء أيضا - أن البيان المقدم هنا يتعلق بالكميات وليس بالأسعار، فربما يمكن تفسير انخفاض الواردات (ومعظمها من السلع الرأسمالية والوسيلة وأسعارها ذات ميل اتجاهاى نحو الارتفاع عبر الزمن فى الأسواق الدولية) بانخفاض العائد من الصادرات. وقد انخفضت الإيرادات المحصلة من الصادرات بفعل هبوط ملحوظ فى الحجم، لتناقص الطلب على المواد الأولية، من الألياف والمعادن بصفة أساسية، مقابل تزايد استخدام المواد التخليقية والتركيبية واللدائن وما يسمى بالمواد الجديدة New Materials كتغير رئيسى فى أنماط الاستخدامات العالمية فى إطار التطورات التكنولوجية المتلاحقة خلال ربع القرن الأخير. وقد تفاعل انخفاض الحجم التصديرى الإفريقى مع ميل أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية للانخفاض، مما أدى بالتبعية إلى نقص حصيلة التصدير ليؤدى إلى نقص أكبر فى معدل نمو الواردات. مع ملاحظة انخفاض أسعار السلع الصناعية منخفضة المحتوى العلمى والتكنولوجى أيضا، والتي تمثل غالبية صادرات الدول النامية عموماً (٢) .

(١) معهد التخطيط القومى، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثارها....."، مرجع سابق .

(٢) See : UNIDO, Industrial Development Report 2018, p.170.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

تقدم منطقة شرق آسيا مثلاً مختلفاً، حيث تناقص معدل نمو الصادرات بشكل قوى ومفاجيء بين سنتي المقارنة من ٦.٧% إلى ٠.٦%، نظراً لتزايد النزعة الحمائية في الدول المتقدمة اقتصادياً، وخاصة الولايات المتحدة، باتجاه الصادرات القادمة إليها من شرق آسيا. ترتب على ذلك نقص في معدل نمو الواردات، ولكن بنسبة أقل مما حدث في حالة التصدير، من ٧% عام ٢٠١٣ إلى ٢.٢% عام ٢٠١٦. تقدم الصين مثلاً دالاً على الظاهرة السابقة بدرجة عالية، فبينما حقق التصدير زيادة بمعدل ٨.٥% عام ٢٠١٣ فإنها في عام ٢٠١٦ لم تزد، إذ بلغ معدل نمو الحجم التصديري صفراً. وانعكس الهبوط في معدل نمو الصادرات على الاستيراد ولكن بنسبة أدنى، فقد اتجه من ٩.١% عام ٢٠١٣ إلى ٣.١% عام ٢٠١٦، مما يدل على قوة ارتباط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي الذي تقوده الدول المتقدمة، حيث يلاحظ التركيز من جانب هذه الدول الأخيرة على المطالبة بخفض نسبي للصادرات الصينية نحو الخارج مقابل الضغط على الصين من أجل توسيع نطاق الطلب الداخلي على منتجاتها المحلية، من ناحية أولى، ومزيد من فتح الأسواق الصينية للسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي والأوروبي، وصولاً إلى الخدمات المالية، من جهة أخرى.

في داخل القارة الآسيوية، نشير إلى حالة المنطقة الفرعية لغرب آسيا (التي تنتمي إليها مصر - عضو "إسكوا"، اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة غرب آسيا) حيث لوحظ انخفاض طفيف في الصادرات (من النفط بصفة أساسية) من ٣.٧% إلى ٣.٥% بين سنتي المقارنة، وفي المقابل : انخفضت الواردات بشدة نسبية، من معدل للنمو بنسبة ٦.٧% في العام الأول إلى نمو بالسالب في العام الأخير (-٢.٤%)^(١). فكأن حالة غرب آسيا تقدم مثلاً مختلفاً عن حالة شرق آسيا، ومشابهاً نسبياً لحالة "أفريقيا جنوب الصحراء"، حيث ترافق انخفاض التصدير من غرب آسيا مع انخفاض بنسبة أكبر بكثير في حالة الاستيراد. ويمكن تفسير هذا السلوك المزدوج للتجارة الخارجية في غرب آسيا بما في ذلك مصر كما أشرنا - بعاملين هما تذبذب أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية، وكذا بالسياسات النقدية المحلية في عدد من الدول، ومنها مصر، والتي تميل إلى إحداث خفض للواردات (دون تحقق زيادة فعلية مناظرة في الصادرات) وذلك كأثر لخفض قيم العملات المحلية Devaluation والمصاحب في بعض الحالات لما يسمى بالتعويم الحر أو التنظيف كأسلوب لإدارة سياسة الصرف.

¹) - ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION, Twenty-fifth Issue, UN-New York, 2017.

وإذا كان التذبذب السعري مفسراً لحالة الدول المصدرة للنفط فى منطقة الخليج ، فإن السياسة النقدية تملك قوة تفسيرية أكبر فى حالة بعض الدول الأخرى، مثل مصر: معدل معتدل لنمو الصادرات - مع اتجاه محتمل إلى انخفاض طفيف فى بعض الحالات أو الأحيان، يرافقه معدل قوى لهبوط الميل للاستيراد فى الأجل القصير والمتوسط على الأقل.

٢-١-٣-٢ التغير فى الأسعار العالمية للسلع الأولية :

نعمد فى تحليل اتجاهات التغير فى أسعار السلع الأولية أو الأساسية خلال العقد الأخير ، على الجدول رقم (٣) من الملحق الإحصائى Appendix 2، والذى يتتبع تغير الأسعار بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٧ بالنسبة المئوية على أساس سنوى . وقد اخترنا التركيز على نقاط زمنية مفصلة خلال فترة السنوات العشرة الذى يغطيها الجدول، وهى السنوات : ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (تقديرى) (١) .

وقد أشرنا فى سياق الدراسة إلى أهمية المتغير السعري فى سلوك التجارة الخارجية، سواء من منظور الصادرات أو الواردات، وخاصة بالنسبة للبلاد النامية ، حيث تستمد الأسعار أهميتها الخاصة من واقع الاتجاه التاريخى الملاحظ لانخفاض أسعار الموارد الأولية والسلع الأساسية، والميل الثابت لارتفاع أسعار السلع المصنّعة ، خاصة ذات المحتوى الكثيف من العلم والتكنولوجيا ، وبصفة أخص: التكنولوجيا الرقمية فى الوقت الحالى .. أو أن الأسعار تتناسب فى علاقة طردية موجبة مع مدى كثافة المحتوى التكنولوجى والابتكارى للسلع والخدمات ، سيما وأن العالم يعيش الآن فيما يسمى بعصر ما بعد الصناعة ، أو "الثورة الرقمية". واعتماداً على بيانات الجدول المذكور آنفاً، يمكن ملاحظة ما يأتى :

١- لأول وهلة يتضح لنا أن الأسعار العالمية للسلع الأولية ككل حققت فى عام ٢٠٠٨ زيادة عن العام السابق بنسبة ٣٣.٨% . هذا يعكس الانتعاش الظاهر للاقتصاد العالمى قبيل الأزمة المالية العالمية فى أواخر ٢٠٠٨ ، وبالتالي توسع الطلب الدولى على السلع الأساسية والمواد الأولية المستخدمة فى كافة الأغراض. بعد أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أخذت أسعار المواد والسلع المذكورة اتجاهها نزولياً منتظماً حيث حققت فى عام ٢٠١٢ تناقصاً بنسبة ٣.٥% عن العام السابق. وحدث تغير بالسالب عام ٢٠١٦ ليسجل هبوطاً بنسبة ٨.٧% . وكان التغير أكثر وضوحاً فى حالة سلع الطاقة

¹) Op.cit, Table 1-3, P.9.UNCTAD,

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

- وخاصة الزيت الخام - والتي كانت بلغت إحدى ذرى ارتفاعها في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٨.٧% (٣٦.٤% في حالة البترول الخام) ، وتحت وطأة تخمة الإنتاج النفطي في السوق الدولية وانخفاض الطلب لدى المشتريين الرئيسيين وخاصة الصين - التي سبق أن لاحظنا (من تحليل الجدول رقم ٢) في الملحق الإحصائي) أن واردتها عام ٢٠١٦ لم تزد سوى بنسبة ٣.١% (مقابل ٩.١% عام ٢٠١٣) - مع ثبات معدل نمو صادراتها عام ٢٠١٦ دون تغير^(١). لذلك وجدنا أن أسعار السلع الطاقوية انخفضت عام ٢٠١٦ بنسبة ١٧.٧% (١٥.٧% في حالة البترول الخام).

ويقدر أنه قد حدث نمو موجب عام ٢٠١٧ تحت تأثير الإجراءات التي اتخذتها الدول المصدرة للبترول، من خلال منظمة (أوبك) في أغسطس- سبتمبر ٢٠١٦ وما تبعه من توافق مع منتجين آخرين كبار في مقدمتهم روسيا، للحد من الإنتاج ، و لتحقيق توازن سوقى معتدل. بيد أن حالة النفط ربما تمثل استثناء من السلع الأساسية، بالنظر إلى أن لها احتكارا قويا يحميها، ممثلاً في "منظمة الدول المصدرة للبترول"-أوبك^(٢) .

٢- لم تنجُ السلع الأخرى، السلع غير الطاقوية non-fuel، من الاتجاه النزولى العام للأسعار العالمية للمواد الأولية، فبعد أن حققت نمواً للأسعار عشية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بنسبة ٢١.٧% اتخذت مساراً هابطاً لتصل إلى تغير بالسالب في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٢.٧% .

في عام ٢٠١٦ حققت السلع غير الطاقوية زيادة سعرية بنحو ١.٧% (مقابل انخفاض نسبته ١٧% لأسعار السلع الطاقوية في نفس العام) لتزيد زيادة معتدلة مقدرة عام ٢٠١٧ بنسبة ٩.٨% (مقابل ٢٢% لسلع الطاقة كما أشرنا) . وفي ٢٠١٦ حققت السلع التعدينية، وكذا السلع المعدنية كالحديد والألمونيوم والنحاس- بالتوافق مع اسعار سلع الطاقة - تغيراً موجباً في الأسعار بنسبة ٢٣.١%.. علماً بأن مصر تحقق ميزة نسبية ظاهرة في مجال الحديد الخام (تصدره لتستورد خام الحديد، بيليت) هذا، و تتأثر صادرات البلاد النامية ، وخاصة الأفريقية ، ومن بينها مصر العربية، تأثراً كبيراً بالتغير السعري للسلع الأساسية، فما تزال مصر تعتبر دول مصدرة للبترول الخام، رغم أنها "مستورد صاف" لسلع الطاقة ككل. أما عن السلع الغذائية وخاصة من الأصل الزراعى التي تعتبر موطن

(١) أضف إلى الصين، الولايات المتحدة التي حققت اكتفاءً ذاتياً من النفط مع تزايد إنتاج النفط الصخرى وتشغيل المزيد من "الحفارات" تحت ضغوط (لوبي) رجال الأعمال الكبار والشركات الكبرى المنتجة للزيت الصخرى في الولايات المتحدة . كما يلاحظ أن الموردين الرئيسيين للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي + روسيا) لم يحققوا التوافق الضروري لضبط الطاقة الإنتاجية ، والكف عن لعب دور "المورد المتمم" بطريقة غير منتظمة من جانب بعض دول (أوبك) . ونضيف دخول إيران إلى سوق الإنتاج النفطي بعد الاتفاق النووي ٢٠١٥، بموجب اتفاق (١+٥) ورفع العقوبات الاقتصادية عنها نهائياً منذ سنتين تقريباً؛ وكذا دخول العراق، وليبيا إلى حد ما، ولو جزئياً، (مزادات) العرض البترولى العالمى .

(٢) وإن كان هذا سلاحاً ذا حدين، فحين ينفرط عقد الاحتكار أو يضعف، تقل إلى درجة خطيرة قدرته على المساهمة الفعالة في "صنع الأسعار" Price making .

ميزة نسبية لمصر ، فقد هبطت أسعارها من الذروة التى كانت بلغتها عام ٢٠٠٨ (مع نمو موجب بنسبة ٣٢.٩%) لتتقصر عام ٢٠١٢ بنسبة ٦.٥% وتعاود الزيادة بنسبة معتدلة عام ٢٠١٦ (٢.٥%) ويستمر تذبذب أسعارها مع اتجاه نزولى ليقف التغير بالزيادة عند حدود ١% حسب تقديرات ٢٠١٧ . وقد هبطت أسعار المواد الخام الزراعية (بما فيها القطن الذى يمثل أهم سلعة زراعية خام تصدرها مصر باستثناء البطاطس) من ذروة عام ٢٠٠٨ (٨.٧%) لتتخفض عام ٢٠١٦ بنسبة ٠.٧% .

٣- إن فى الجدول رقم (٢-٣) من الملحق الإحصائى - محل الدراسة فى هذه النقطة - صفًا مخصصا لتغير أسعار السلع المصنّعة، يشير إلى السلوك السعري للسلع المصنّعة غير التى تتخصص فيها الدول المتقدمة اقتصادياً عادةً، ويستفاد منه أن أسعار السلع المصنّعة التى تحقق فيها الدول النامية ميزة نسبية ظاهرة - أو صريحة - كانت زادت بنسبة ٤.٩% عام ٢٠٠٨ ثم اتخذت مساراً هابطاً فى عام ٢٠١٢ (-١.٧%) ، وفى عام ٢٠١٦ أيضاً (-١.٩%) (ولم يتوفر تقدير لعام ٢٠١٧ بعد). علماً بأن هذه السلع الصناعية ذات الميزة النسبية للبلاد النامية تشتمل على المصنوعات ذات الميزة النسبية فى الحالة المصرية وأبرزها المنتجات الكيماوية والبترول- كيماوية، المنسوجات، الملابس الجاهزة . والخلاصة أن الأسعار العالمية للسلع الأولية خلال العقد الأخير ، اتسمت بالتذبذب مع ميل إلى الهبوط. وإن انخفاض كميات الصادرات للبلاد النامية خاصة فى أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، بالتفاعل مع الاتجاه النزولى، أو المتذبذب بشدة، للأسعار العالمية للسلع التى تتخصص فيها البلاد المذكورة، يفسر جانباً كبيراً من تواضع معدلات النمو المحققة (إن وجدت) واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات (رغم بعض التحسن فى الميزان التجارى لبعض الدول ولفترات معينة) وتزايد أعباء الدين المحلى والخارجي.

٢-٢ اتجاهات التغير فى الصادرات المصنّعة على المستوى العالمى والإقليمى -

الإفريقى

يرتكز التحليل فى الفقرة الراهنة على الجدولين رقم (٢-٤) ورقم (٢-٥) من الملحق الإحصائى ، حيث نستنتج ما يأتى :

بادئ ذي بدء، حققت الصادرات العالمية المصنّعة نمواً منتظماً خلال عقدين (١٩٩٦-٢٠٠٥) وخاصة خلال السنوات العشرة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ (١). أما في السنوات التالية فقد حدث انقطاع نسبي في مسار نمو الصادرات، بأثر من نشوب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم استؤنفت الزيادة بصورة متقطعة لتبلغ الذروة عام ٢٠١٤ عند مستوى ١٤٢٣٠ مليار دولار ، ثم انخفضت عام ٢٠١٥ إلى ١٢٨٥٤ ملياراً .

وتبعاً لما سبقت الإشارة إليه (الفقرة ٢-٣-١-٢) من هبوط أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية بشكل مضطرب بعد ٢٠٠٩ ، وحتى ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، فقد انخفض نسبياً معدل نمو الصادرات العالمية ، مدفوعاً أيضاً بتقلبات أسعار الصرف للدول المصدرة الرئيسية ، وخاصة بتراجع معدل نمو الصادرات في الصين ، صاحبة أكبر مساهمة نسبية منفردة في الصادرات من الدول النامية والدول الناهضة صناعياً.

٢-٢-١ الصادرات العالمية المصنّعة : إن الكتلة الرئيسية من الصادرات العالمية تمثلها الصادرات

من السلع المصنّعة Manufactured goods والتي أسهمت بنسبة ٨٨.٦% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية عام ٢٠١٥ بينما أسهمت صادرات قطاع التعدين بنحو ٨% ، والصادرات الزراعية ٣.٢% (١) . يستنتج من ذلك أن الاتجاه العالمي المواكب لطفرات التطور التكنولوجي وخاصة في ظل ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة ، يؤكد هيمنة الصادرات من المصنوعات على حركة الصادرات الكلية في السوق الدولية.

للمقارنة ، يبدو في المقابل أن الصادرات الإجمالية من مصر إلى الأسواق الخارجية تهيمن عليها المواد الأولية الزراعية والمعدنية والخامات البترولية .

وفي داخل الصادرات المصنّعة العالمية، فإن معظمها يتكون من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية high-tech ، والتكنولوجيا العالية المتوسطة medium-high ، وكلتاها يتمثلان في فئات سلعية معينة في مقدمتها الآلات والمعدات، ووسائل ومعدات النقل، ومعدات الاتصالات، والكيماويات، وقد أسهمت معاً بنسبة ٦٠% من إجمالي الصادرات المصنّعة العالمية عام ٢٠١٥ . وللمقارنة أيضاً، فإن معظم الصادرات المصنّعة من مصر يتكون من المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة .

(١) UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development, Table 7-7, 7-8, pp. 171-173 .

¹) Ibid, p. 172 .

٢-٢-٢ توزيع الصادرات العالمية المصنّعة : تأتي قوة الدفع الرئيسية للصادرات العالمية، لاسيما الصادرات المصنّعة، من البلاد النامية والبلدان الناهضة صناعياً من بينها، وذلك بالمقارنة مع الدول الصناعية أنفسها ، كما يتضح من البيانات المتاحة (١) .

صحيح أن الدول الصناعية تقدم الشطر الأكبر من الصادرات المصنّعة فى العالم، حوالى الثلثين ، فقد بلغت صادراتها المصنّعة عام ٢٠١٥ ما قيمته ٨٣٩٥ مليار دولار من إجمالي الصادرات المصنّعة فى نفس السنة (١٢٨٥٤ ملياراً) مقابل ٤٤٥٩ مليار دولار للدول النامية والناهضة صناعياً بنصيب نسبى يقارب الثلث من الإجمالى العالمى . ولكن من جهة أخرى ، فإن الدول النامية والناهضة تمتعت بمعدل للنمو لصادراتها المصنّعة أعلى بكثير من الدول الصناعية ، فقد حققت معدلاً مقدراً بـ ١١.٧% خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ مقابل ٤.٨% للدول المصنّعة ، و ٦.٥% للعالم ككل .

والأمر المثير للانتباه، أنه فى داخل المجموعة العريضة للبلدان النامية والناهضة صناعياً، فإن هذه الأخيرة، أى الناهضة صناعياً، تستأثر بمعظم الصادرات المصنّعة الكلية للمجموعة العريضة ، وأهمها الصين . فمن إجمالي الصادرات المذكورة للبلدان النامية والناهضة والبالغة قيمتها عام ٢٠١٥ نحو ٤٤٥٩ مليار دولار ، قدمت البلدان الناهضة وحدها نحو ٤٠٢٥ ملياراً ، بينما لم يزد النصيب المجمع لسائر البلاد النامية عن ٣٧١ ملياراً . وليس ملفتاً للأنظار، حسب رأينا، للأسف! ، أن فئة البلاد الأقل نمواً لم تسهم إلا بما قيمته ٦٣ ملياراً فقط .

ويذكر أن مصطلح "الدول الناهضة صناعياً" يقترب عملياً مما يسمى فى مصادر أخرى بالدول النامية الديناميكية الكبيرة Great Dynamic Developing Countries ، فقد أنجزت عملية "التحول الهيكلى" فى سباق التنمية ، اعتماداً على قطاع رائد أو قائد keysector هو الصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا العالية و "العالية المتوسطة" .. بينما لم تتجز بقية البلدان النامية هذه العملية حتى الآن، وهو ما يفسر تعثرها التنموى عموماً، وتعثر أدائها التجارى خصوصاً.

تجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن الدول الناهضة صناعياً ، تقودها مجموعة البلدان المصنّعة حديثاً فى شرق آسيا على وجه الخصوص ، وهى التى قامت خلال العقود الأخيرة بالتجربة التنموية المدفوعة بالصادرات export-led على أساس استغلال ميزة العمل الرخيص ، بصفة رئيسية، ثم ارتفعت على مدارج "دورة الحياة للمنتجات" Product life cycle حتى حققت تفوقاً نسبياً عالياً فى

¹) Ibid, pp.170-172, Table No.7-7, 7-8 .

المنتجات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى . ولكن مع اشتداد النزعة الحمائية فى الدول الصناعية الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) فى الثمانينات وحتى أوائل التسعينات ، أخذت تجربة النمو الصناعى المدفوع بالتصدير، تفقد جزءاً من قوة اندفاعها . وبعد قيام منظمة التجارة العالمية (١٩٩٣) ، وبرغم البدء فى مسيرة كان يفترض أن تؤدي إلى التحرير التدريجي المتواصل للتجارة، انطلاقاً من الاتفاق الأساسى للمنظمة والاتفاقات المكملة ، فقد بدأت النزعة الحمائية تطلّ مرة أخرى، وهو ما يستدل عليه من إخفاق ما يسمى بجولة الدوحة القائمة على الاتفاق المبدئى لعام ٢٠٠١ ، وحتى الآن . لذلك بدأ معدل نمو الصادرات الصناعية من البلاد الناهضة فى الانخفاض ، خاصة عام ٢٠١٦.

ونخلص من ذلك إلى أن الصادرات المصنّعة العالمية من الدول النامية وأخواتها من الدول الناهضة باتت تواجه بيئة حمائية متصاعدة باستمرار عبر الزمن خلال السنوات الأخيرة ، ويتأكد ذلك من التوجه التقييدى للتجارة الذى تتبناه الإدارة الأمريكية الجديدة^(١) بدليل انسحابها من "اتفاق التجارة الحرة عبر المحيط الهادئ"^(٢)، وإبداء الاستعداد لمثل ذلك مع أوروبا من خلال اتفاق التجارة عبر الأطلنطى.

• هذا يضع الصادرات المصرية أمام ضغوط متصاعدة داخل النظام التجارى الدولى مما يفرض على مصر ضرورة التوجه نحو العمل على تقوية شبكات التكامل الإقليمية والعابرة للأقاليم، وفى مقدمتها "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا -كوميسا- ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية TFTA التى عقد اتفاق تأسيسها بمدينة شرم الشيخ فى ١٠ يونيو ٢٠١٥ لتجمع كلاً من كوميسا-وسادك (الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى) و "إياك" (تجمع شرق أفريقيا). ونشير أيضاً إلى التعاون مع جماعة (ميركسور) فى أمريكا الجنوبية .

٢-٢-٣ توزيع الصادرات المصنّعة للبلاد النامية حسب الأقاليم : الوجه الآخر للحقائق السابقة

يظهر، فى بعض قسماته، من خريطة توزيع الصادرات المصنّعة للبلاد النامية والناهضة حسب الأقاليم الجغرافية. فى عام ٢٠١٥ بلغت القيمة الإجمالية لصادرات البلدان المذكورة (٤٤٥٩) مليار دولار، كما سبقت الإشارة ، وقد توزعت كالتالى:

- آسيا والمحيط الهادئ ٣١٦٨ مليار دولار

^(١) فى ظل الرئيس الحالى

- أمريكا اللاتينية ٦٣٢ مليار دولار
- أوروبا النامية (البلقان) ٥١٤ مليار دولار
- أفريقيا ١٤٥ مليار دولار

بذلك يبلغ نصيب أفريقيا نحو ٣% من إجمالي صادرات العالم النامى بما فيه الدول الآسيوية المصنعة حديثاً ، مما يشير إلى ضرورة العمل على اتخاذ المزيد من الخطوات فى مجال التحول التنموي- التصنيعي، وليس بالضرورة من خلال التوجه للتصدير، وإنما قد يكون الأجدى، فى ظروف أفريقيا، دمج الجهد التصديري ضمن توجه أساسى عام نحو الداخل in-ward looking ليس فقط داخل كل بلد على حدة، ولكن داخل القارة الإفريقية ككل من خلال التكامل الاقتصادي^(١).

٢-٣ البيئة الإقليمية - الإفريقية للصادرات (مع إشارة خاصة إلى المحتوى

التكنولوجى - الابتكارى للصادرات)^(٢)

٢-٣-١ الأداء التنموى الكلى فى أفريقيا:

رأينا أن القارة الإفريقية سجلت النصيب النسبى الأقل بين أقاليم العالم فى إجمالي قيمة الصادرات المصنعة عام ٢٠١٥^(٣)، وهى حققت معدلاً وسطاً لنمو الصادرات المصنعة فى فترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ بين أقاليم العالم النامى والناهض : ٩.٣% لأفريقيا مقابل ٦.٢% لأمريكا اللاتينية ، ولكن مقابل ١٣.٧% لمنطقة آسيا والباسيفيكي ، و ١٢.١% لبلدان البلقان الأوروبية النامية. هذان المؤشران يدلان على الضعف النسبي لأداء القارة الإفريقية فى مجال التصدير الصناعى .

وقد سبق أن قدمنا محاولة تفسيرية لضعف الأداء التصديري تقوم على ضعف الأداء الكلى التنموى ، وخاصة من حيث التحول الهيكلى الحقيقى structural transformation . إيراد كلمة "الحقيقى" هنا كوصف للتحول الهيكلى، مقصود بذاته، فأحياناً يحدث نوع من التغير الهيكلى structural change ولكنه لا يكون مؤشراً قوى الدلالة لحدوث تقدم مستدام على طريق "التنمية الشاملة" عموماً، و "الإدماجية اجتماعياً" على وجه الخصوص comprehensive & Inclusive .

^(١) معهد التخطيط القومى، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها....."، مرجع سابق .

^(٢) Patrick N.Osakwe & Nicolc Moussa, "Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa", UNCTAD, Research paper No.2, UNCTAD/SER, RP, 2017/2, pp. 3-12 .

^(٣) World Trade Policy Review, 'Trends in trade policy making', 2017.WTO document WT/TPR/OV

بهذا المعنى ، حدث تغير هيكلي لاشك فيه في اقتصادات القارة الإفريقية، مقاساً بنصيب مختلف القطاعات المؤددة للنتاج المحلي الإجمالي من القيمة المضافة ، وقوة العمل . ولكن هذا التغير لا يمثل "التحول الهيكلي -النتموى" خير تمثيل ، فهذا التحول الأخير إنما يقاس خاصة بالارتفاع الجوهري-النسبي- لنصيب قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات العلمية -التكنولوجية المتطورة سواء من حيث القيمة المضافة أم التشغيل . أما إن حدثت زيادة عبر الزمن في الأنصبة النسبية لكل من الزراعة التقليدية (لا الزراعة المصنعة - إن صح التعبير) والتعدين والمناجم والصناعات الاستخراجية إجمالاً (لا الصناعات التحويلية) ، والخدمات التقليدية (لا الخدمات العلمية والتكنولوجية) فإن هذا يمكن أن يمثل تغيراً هيكلياً وليس "تحولاً هيكلياً -تنمويًا" بالضرورة. وقد لوحظ - فيما يتعلق بأفريقيا - حدوث زيادة في النصيب النسبي لقطاع الخدمات في القيمة المضافة الإجمالية من ٣٨% عام ١٩٧٠ إلى ٥٧% عام ٢٠١٤ . وفي السنة الأخيرة للفترة محل الإشارة - سنة ٢٠١٤ - أسهمت الزراعة بنصيب نسبي مقدّر بنحو ١٥% بينما لم يزد نصيب الصناعة التحويلية عن ١٢% - وهو أقل من نقطة الذروة التي حدثت في منتصف الثمانينات بنسبة مقدرة بنحو ١٤% ، أي أنه نصيب متناقص عبر الزمن .

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نصيب القطاع الخدمي قد حدث باتجاه الأنشطة الخدمية ذات الإنتاجية المنخفضة نسبياً وهي الخدمات الاجتماعية والشخصية، وخدمات القطاع الحكومي، والتجارة الداخلية، ولم يحدث باتجاه الأنشطة الخدمية ذات الإنتاجية المرتفعة مثل خدمات المال والتأمين والنقل وخدمات الأعمال^(١) . وبالمقارنة مع غلبة الخدمات التقليدية على توليد القيمة المضافة الكلية، يلاحظ غلبة القطاع الزراعي على هيكل التشغيل، حيث ينخرط نحو ثلثي قوة العمل الإفريقية في الزراعة . ونقص التحول الهيكلي - التتموى في البلدان الإفريقية على وجه الإجمال ، يفسر إلى حد كبير - من بين عوامل أخرى - ضعف الأداء في مجال التجارة الخارجية عموماً، وتجارة الصادرات خصوصاً ، وفي الصادرات المصنعة بصفة أخص .

٢-٣-٢ الأداء التجاري : الهيكل السلعي للصادرات الإفريقية :

إن يقاس الأداء في مجال التجارة الخارجية بمؤشرى الكم والكيف ، أى زيادة الحجم والقيمة الكلية للصادرات من جهة أولى ، والتركيب الجغرافي والسلعي للصادرات - والواردات أيضاً بمعنى معين - من جهة أخرى؛ فإننا نكتفى هنا بالتركيب السلعي كمؤشر على جودة الأداء التجاري الإفريقي .

¹) Patrick N.Osakwe , " Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa Ibid, p.6 .

ونستدل على ذلك بالإشارة إلى بيان الصادرات السلعية العشرة الأولى للقارة الإفريقية فى فترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٥ (١) على النحو الآتى :

جدول (٢-١): ترتيب السلع العشرة الأولى على سلم صادرات أفريقيا- ترتيباً تنازلياً فى فترة ٢٠١٠/٢٠١١-

٢٠١٥/٢٠١٦

١-البترول والمواد الخام الأخرى	٤١.٣%	٦-النحاس	١.٨%
٢-الزيوت البترولية	٦.٢%	٧- الكاكاو	١.٦%
٣-المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	٥.١%	٨-الحديد الخام ومركزاته	١.٥%
٤-الذهب غير النقدي	٣.١%	٩-البروبان والبوتان المسال (بتروكيماوية)	١.٤%
٥-المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	١.٩%	١٠-الفواكه والجوز غير الزيتي	١.٣%
النصيب الإجمالى للسلع العشرة ٦٥.١%			

Source : Patrick N.Osakwe & Nicolc Moussa," Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa", UNCTAD, Research paper No.2, UNCTAD/SER, RP, 2017/2

من هذا البيان يتضح أن صادرات المواد الخام البترولية وغير البترولية هيمنت على الهيكل السلعي للصادرات الإفريقية العشرة الأولى ، بينما لم نجد من بينها صادرات مصنعة ، فهذه تأتى تالية للعشرة ، حيث تتقاسم مع فئات سلعية أخرى نصيباً كليا مقدراً بنحو ٣٥% من إجمالي الصادرات السلعية (بالنظر إلى استحواذ السلع العشرة الأولى على ٦٥% منها). ويمكن، لغرض المقارنة بين فترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، مطالعة الجدول التكميلي رقم (٢-٧) من الجدول الإحصائي.

- الصادرات الإفريقية المصنعة

تبين مما سبق مباشرة غياب السلع المصنعة من بين السلع العشرة الأولى للصادرات الإفريقية . ولكن البيانات التفصيلية المتاحة تشير إلى أنه خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٥ أسهمت السلع المصنعة

¹) Ibid, Table No.1, p. 10.

بنسبة ٣٠% من الصادرات السلعية الإجمالية في (١٥) دولة إفريقية (من بينها مصر) وأسهمت أربع دول فقط بأكثر من ثلاثة أرباع الصادرات الصناعية الإجمالية خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ، و هي : جنوب أفريقيا (٣٩%) ، المغرب (١٤%) ، تونس (١٢%) ومصر (١٢%) .

ويلاحظ أنه داخل الفئة العامة للصادرات المصنّعة، فإن السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والكثافة التكنولوجية حققت أعلى معدل للنمو (١١%) بينما حققت السلع ذات الكثافة النسبية المرتفعة للعمل والموارد الطبيعية أقل معدل (٥%) خلال فترة ١٩٩٥-٢٠١٥ . ووفقاً لبيانات الجدول رقم (٢-٦) من الملحق الإحصائي (١) ، يتبين فيما يتعلق بمصر - في الفترة المذكورة و على مدى عقدين - سجل معدل النمو السنوي لصادرات السلع المصنّعة ككل بنسبة ١٦% ، مقابل ١٢% للسلع كثيفة الاستخدام لعنصرى العمل والموارد الطبيعية ، و ١٦% للسلع منخفضة المحتوى التكنولوجي -الابتكاري ، و ٢٠% للسلع متوسطة المحتوى مقابل ٢١% للسلع مرتفعة المحتوى .

قد يثور التساؤل حول السبب المحتمل لارتفاع النصيب النسبي للسلع عالية التكنولوجيا في الصادرات المصرية . و قبل محاولة الإجابة على السؤال نجد نفس الحقيقة منطبقة على الحالة الإفريقية ككل إلى حد كبير، فقد بلغ معدل نمو الصادرات المصنّعة ككل لإفريقيا في فترة الدراسة نحو ٨% مقابل ٥% فقط للسلع كثيفة العمالة والموارد ، و ٩% للسلع منخفضة المحتوى التكنولوجي والابتكاري ، و ١١% للسلع متوسطة المحتوى ، و ٩% للسلع مرتفعة المحتوى . وقد يكون مفهوماً ارتفاع نصيب السلع مرتفعة المحتوى التكنولوجي نسبياً فيما يتعلق بمصر (٢١%) مقابل نصيب متواضع على مستوى القارة الإفريقية ككل (٩%)، فمصر تظل في خاتمة المطاف من بين الدول الإفريقية ذات المستوى الأعلى نسبياً على سلم التطور العلمى والتكنولوجى .. ولكن ما هو تفسير انخفاض النصيب النسبي للسلع كثيفة العمالة والموارد الطبيعية ، سواء بالنسبة لمصر ، أو بالنسبة للقارة إجمالاً ؟

يبدو لنا التفسير مزدوجاً : من جهة أولى ، إن البلاد الإفريقية لم تبذل الجهد الضرورى والكافى لتطوير المنتجات التقليدية التى تملك فيها ميزة نسبية محتملة ، بهدف جعلها أكثر توازناً مع مطالب واحتياجات الأجيال الجديدة من أبناء أفريقيا ، ومطالب احتياجات الأسواق الخارجية . وهذه - فى مصر مثلاً - حال "المصنوعات اليدوية" و "أشغال الإبرة" مثلاً ، والمنتجات المصنوعة من الجلود الطبيعية ، ومن النحاس لأغراض الزينة الشخصية والمنزلية، وغير ذلك فيما يقال له فى مصر

(١) Ibid .

"منتجات خان الخليلى" الموجهة للمواطنين والسائحين العرب والأجانب، وأعمال "الأسر المنتجة" .. إلخ . وعلى العكس، فإن المنتجات متوسطة المحتوى التكنولوجى ، والعالية ، تلقى اهتماماً أكبر بكثير، ويتم استيراد مستلزمات الإنتاج الخاصة بها من الخارج، سواء كانت من السلع الوسيطة (خامات ومواد نصف مصنعة وأجزاء قابلة للتركيب على هيئة أجهزة كهربائية وغير كهربائية ووسائل النقل) أم كانت من السلع الرأسمالية (آلات ومعدات). وتقدم تسهيلات جمركية لاستيراد الأطقم المفككة والأجزاء بغرض التجميع واستكمال مراحل التصنيع. ولذلك تزيد نسبة الصادرات المصنعة فى مصر من الأجهزة الكهربائية وأجهزة الطبخ المنزلى وأدوات المائدة ، بالإضافة إلى المنسوجات من القطن المستورد (قصير التيلة) كالمفروشات وبعض الملابس - من الأقمشة (الرجالية) - وكذلك بعض المصنّعات الغذائية. وصادرات الخدمات (مثل البرمجيات والأنشطة محل التعهيد outsourcing) مما لا يدخل فى فئة الصادرات السلعية على وجه التعيين. وما يصدق على الحالة المصرية تخصيصاً، تكون له مصداقية عالية ، وقوة تفسيرية ذات مغزى، بالنسبة للحالة الإفريقية، على سبيل التعميم. وقد **خلص الفصل إلى** ان النمو العالمى يشكل أهم متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الدولية المصرية وخاصة الصادرات. وأن الدول المتقدمة اقتصادياً فى العالم تقود حركة التجارة الدولية عموماً ، والصادرات خصوصاً، والصادرات من السلع المصنّعة بصفة أخص. والدول النامية الناهضة صناعياً فى منطقة شرق آسيا تمثل أكبر قوة دافعة للنمو العالمى للتجارة والصادرات فى العالم النامى عموماً، وخاصة الصين . ومن ثم تحقيق مزيد من التوسع التصديرى مقروناً بمزيد العناية بالصادرات من السلع المصنّعة، ورفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية يتطلب تعظيم الاهتمام بالتعميق الصناعى المحلى، للانتقال من صناعات التجميع والتعبئة للأجزاء والمواد المستوردة إلى التصنيع الكامل المحلى، إلى جانب الاهتمام بالابتكار. وهو ما سوف نتناوله فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

تنافسية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات

الإقليمية والعالمية (*)

تمهيد

يشير بورتر (M. Porter 1990) (١) إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد وتتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو إنها دالة عكسية فى تكلفة العمل. وقد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو إلى التوازن الموجب للميزان التجارى والقدرة على توفير فرص العمل. كما يشير إلى أن المفهوم الوحيد الشامل للقدرة التنافسية للدولة هى القدرة على زيادة الإنتاجية بمعدل أسرع من الدول الأخرى بما يؤدي إلى خلق نمو مستمر فى القيمة المضافة مقارنة بالدول المنافسة، وزيادة القدرة التنافسية على المنافسة المحلية والخارجية. ويعرف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD2002) (٢) التنافسية باعتبارها قدرة الدولة على توليد القيمة المضافة. فقد وضع المعهد محددات التنافسية فى أربعة محددات رئيسية : كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال توافر المنافسة العالمية والمحلية، وكفاءة الحكومة وتحقيق الاستقرار فى السياسات الاقتصادية الكلية وضمان مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية، وكفاءة بيئة الأعمال التى تعمل على توفير قطاع مالي متطور ومتكامل مع العالم، أما المحدد الرابع فيتمثل فى توافر البنية الأساسية المتطورة متضمنة التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار فى الـ R&D والعناصر البشرية الماهرة والقدرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة. وبالتالي يرتبط مفهوم التنافسية بقدرة الدولة على الاستجابة للأسواق العالمية هذا بالإضافة إلى استهداف التنافسية أى استهداف النمو الاقتصادي. والتنافسية

(*) أعد هذا الفصل د. نجلاء علام

١) ME, Porter, 'The Competitiveness Advantage of Nations', New York, The Free Press, 1990.

٢) المعهد الدولي للتنمية الإدارية، "تقرير التنافسية العالمي"، ٢٠٠٢.

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, Territorial Review 2006)(١) - ولا تختلف كثيرا عن معهد التنافسية الدولية- هى قدرة الدولة على زيادة حصتها فى الأسواق العالمية من السلع والخدمات التى تنتجها بكفاءة عالية فى ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ودفع مستوى دخل الفرد الحقيقى. ولقد ركزت أغلب الدراسات الاقتصادية (التنافسية تحدى الاقتصادات العربية(2007arab-api)(٢) على البحث والتطوير R&D والابتكار كعامل جوهري لخلق الميزة التنافسية فى ظل التغيرات العديدة التى تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، مع التأكيد على الطبيعة الديناميكية للقدرة التنافسية. ويشير تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤-٢٠١٣ The Global Competitiveness Report (الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي) إلى أن الدول أصبحت تركز إلى تنوع الصادرات السلعية وتطوير بيئة الأعمال وتحسين مؤشرات الحوكمة وتحرير الأسواق وتطوير التعليم وتدعيم البنية التحتية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار والبحث العلمي فى تطوير القدرة التنافسية(٣) .

٣-١ تنافسية الصادرات السلعية غير البترولية المصرية والتحليل الرباعى (٤)

٣-١-١ الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية والميزان التجارى:

ان الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية تعكس التباطؤ فى التجارة العالمية، ووفقاً لتقرير " WTO, World Trade and GDP growth in 2016 and early 2017"(٥)، فقد تباطأ النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢.٦% فى ٢٠١٥، وذلك فى ضوء تراجع الناتج القومى الإجمالى العالمى من ٢.٧% عام ٢٠١٥ إلى ٢.٣% عام ٢٠١٦(٦) وفقاً لدلائل تصاعد الحمائية المتمثلة فى التدابير المطبقة حسب بيانات مبادرة مراقبة التجارة العالمية " Global Trade Alert" انخفاض عدد المنتجات المتأثرة لصافى التدابير (التحريرية والتمييزية) من ١- عام ٢٠١٢

(١) اعتمدت OECD منهجية حساب مؤشرات التنافسية عند قياس التنافسية بتقدير المؤشرات وفقاً للمنهجيات المعتمدة لذلك ثم ترتيبها تنازلياً من الأفضل ضمن المجموعة

OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, METHODOLOGY AND USER GUIDE, 2008

للمزيد من التفصيل : صندوق النقد العربى، " تقرير تنافسية الاقتصادات العربية"، يناير ٢٠١٦ و ٢٠١٧ .
(٢) المعهد العربى للتخطيط، "التنافسية تحدى الاقتصادات العربية - محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية"، الكويت ، مايو ٢٠٠٧.

(٣) مؤشر تنافسية القطاع الخارجى يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية تعكس أهم التطورات الاقتصادية والمالية فى هذا القطاع ومدى قابليتها للتكيف مع المستجدات والتغيرات فى الاقتصاد العالمى ، وهى : الانفتاح التجارى والحساب الجارى والميزان الكلى ، وتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية فى الدول - العربية - للواردات السلعية بالأشهر .

4) SWOT ANALYSIS

5) World Trade Statistical Review, 'Latest trends and driving forces', 2017

6) Comtrade, imf, (Temporary Trade Barriers).

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

إلى -٥ عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، أيضاً تزايدت نسبة المنتجات المتأثرة بالنسبة للحواجز التجارية المؤقتة (الإغراق والرسوم التعويضية والضمانات الوقائية) من ١.٣% عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢.٥% عام ٢٠١٥/٢٠١٦. وانخفاض أسعار السلع عالمياً وانخفاض أسعار الطاقة بنحو ٤٥% عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وتذبذب اليورو وقيام العديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها أمام الدولار الأمريكي، أيضاً ساهمت السياسات التجارية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (بدور أكثر محدودة) في حدوث التباطؤ في تجارة السلع (والذي غالباً ما يتم التنبؤ به من خلال ضعف مكونات الطلب كثيفة الاستخدام للواردات، مثل الاستثمار). ومن ثم أصبح الاستثمار والتجارة الخارجية أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين. كما أعلنت الولايات المتحدة في ٢٠١٨ فرض رسوم على واردات الصلب ٢٥% والألمنيوم ١٠% (١). وهذا الاتجاه بدأ في الإعلان عن نفسه منذ عام ٢٠١٢، ويعود بصفة أساسية إلى ضعف التعافي في النمو العالمي منذ الأزمة المالية العالمية (٢)، ومن ثم إجراءات زيادة التنافسية والتسهيلات أصبحت لها أولوية أولى في سياسات التجارة الخارجية، خاصة بالإقتصادات المتقدمة. كما أصبح زيادة الحصة من الأسواق العالمية هدف صانعي السياسات، ودفع التجارة الخارجية بالتعويل أساساً على النمو الإقتصادي، واتجهت الحكومات إلى تشجيع التجارة الإقليمية بصورة كبيرة واتفاقيات الاستثمار كاتجاه لدفع التجارة وتكامل الإقتصادات، في ضوء تراجع أداء النمو العالمي في ٢٠١٦ محققاً ٣.١% بعد إعلان "البريكسيت"، مقارنة بـ ٣.٧% في ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويشكل النمو بالإقتصادات الناشئة كالصين والبرازيل (٣) والمكسيك المحرك لتوقعات النمو العالمية، إذ ارتفع النمو بها من ٤.١% عام ٢٠١٦ إلى ٤.٥% في ٢٠١٧ ومتوقعاً ٤.٨%، وذلك في ظل مخاطر عدم اليقين، ومدفوعاً بسياسات تعزيز النمو والاستدامة .

ولقد بلغت صادرات دول العالم السلعية حوالي ١٥.٤٦ تريليون دولار عام ٢٠١٦ مقارنة بحوالي ١٨.٤٩٤ عام ٢٠١٥، وحوالي ١٤.٨٥ تريليون عام ٢٠١٤، كما بلغت الصادرات السلعية المصنعة حوالي ١١.٢ تريليون دولار في ٢٠١٦، مقارنة بنحو ١٢.٢٥٠ في ٢٠١٥، بما يمثل حوالي ٧٢%،

¹) https://arabic.rt.com_arabic.news.cn/2018-06/15/c_137256685.htm
<https://www.imf.org/.../News/.../2018/.../sp-lagarde-creating-a-bette...>
www.imf.org/~media/Files/.../PP/.../2018/.../pdf

(٢) سمي عام ٢٠٠٩ بعام تباطؤ التجارة، كما يتضح من شكل رقم (٣-١) بالملحق رقم (٣).

3) -UN, 'Trade And Development Report,2016', Chapter1 Current Trends And Challenges In The World Economy, New York and Geneva,2016.

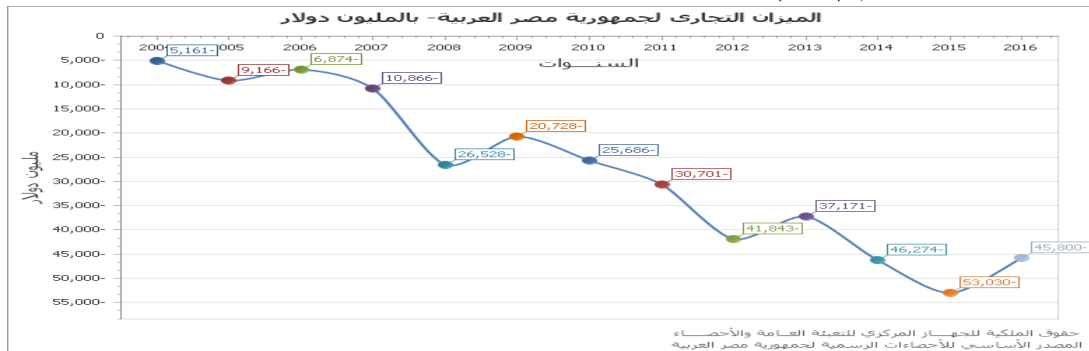
-World Trade Policy Review, 'Trends in trade policy making', 2017.WTO document

WT/TPR/OV/19

- www.imf.org

و٦٦% من إجمالي الصادرات السلعية على التوالي. واستحوذ أكبر ١٠ دول في التجارة السلعية على حوالى نصف هذه الصادرات، بنسبة ٥٣% عام ٢٠١٦، على رأسها الصين (بقيمة ٢٠٩٨ مليار \$)، تليها الولايات المتحدة (١٤٥٥)، ثم ألمانيا (١٣٤٦)، اليابان (١٦٤٥)، هولندا (٥٧٠)، هونج كونج الصينية (٥١٧)، فرنسا (٥٠١)، كوريا الجنوبية (٤٩٥)، إيطاليا (٤٦٢)، وبريطانيا (٤٠٩) (١). وقد بلغت نسبة إسهامات دول «بريكس» في نمو الاقتصاد العالمي ما يقارب ٥٠%، كما زاد نصيبها من التجارة الدولية من ١١% إلى ١٦% خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتوقعت «ماكينزي آند كومباني» الإستشارية في ٢٠١٧، بأنه على مدى الأعوام العشرة المقبلة، ستزيد مبادرة " الحزام والطريق" من حجم التجارة العالمية بنحو ٢.٥ تريليون دولار، كما ستدفع المبادرة قدماً مفاوضات الصين مع الدول الواقعة على طول المبادرة بشأن إقامة مناطق تجارة حرة ونقل عملية المفاوضات بشأن اتفاقيات الاستثمار إلى مستوى عالمي. كما وافقت اليابان والاتحاد الأوروبي على اتفاقية جديدة للتجارة الحرة كخطوة ضد تصاعد السياسة الحمائية (سور المكسيك والبريكسيت) في ٢٠١٧. هذا وتبلغ إجمالي صادرات مصر السلعية حوالى ٢٥.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ بنسبة ٠.١٦% من إجمالي الصادرات العالمية، بينما تبلغ الواردات السلعية حوالى ٥٥.٩ مليار دولار مقارنة بحوالى ٧٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بنسبة ٠.٥% (٢)، كما يتضح من الجدول رقم (٣-١) بالملحق رقم (٣) (٢)، كما يوضح الشكل التالى عجز الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦.

شكل رقم (٣-١) : الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. www.capmas.gov.eg

1) World Trade Policy Review, 'Trends in trade policy making', 2017

WTO document WT/TPR/OV/19

2) www.WTO, Trade Profiles, Statistics Database

(٣) الذى يوضح تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية لمصر خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦، وكذلك عجز الميزان التجارى المصرى خاصة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، نتيجة المستجدات والثورات المصرية والعربية. وسوف نتناول بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى وأداء التجارة الخارجية السلعية لمصر ومجموعة دول مقارنة إقليمياً وعالمياً عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٣-١-٢ بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة

عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ : يوضح الجدول التالي بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي وأداء التجارة

الخارجية السلعية، لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

جدول رقم (٣-١) : بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام

٢٠١٦ / ٢٠١٧

مصر	تونس	المغرب	تركيا	الهند	كوريا الجنوبية	ماليزيا	سنغافورة	الفلبين	
٤.٣ (١)	١.٢	١.١	٢.٩	٧.١	٢.٨	١.٩	٢.٠	٦.٩	معدل النمو %
				مقارنة بـ ١٠.٣ في ٢٠١٠	مقارنة بـ ٦.٥ في ٢٠١٠	مقارنة بـ ٧.٧ في ٢٠١٠	مقارنة بـ ١٥.٢ في ٢٠١٠		
١٢	١.٢	٠.٢	٧.٧	٣.٦	١.٨	١.٩	١.٤-	١.٧	معدل التضخم %
٣٣.٢ % أغسطس ٢٠١٧									
١٣.٢	١٣.٣	١٠.٢	٩.٣	٣.٦	٣.٦	٣.٤		٧.١	معدل البطالة %
٦.٨٨٥ (٢)	٠.٩٦٦	٢.٣١٨	٢.١٤٤.٨	٤٤.٠٠٩	١٠.٨٢٧	١٠.٩٦٣	٦١.٥٩٧	٧.٩٣٣	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI صافي التدفق (مليون دولار)
١٦.٦ (٥)	٤٧.٠	٣٧.٣	٢٤.٤	٢٢.٤	٤٣.٣	٦٦.٩	٩١.٥	٢٤.٤	نسبة التجارة/للناتج المحلي الإجمالي % متوسط ٢٠١٤-٢٠١٦
٢٥.٤ (٦)	١٣.٦	٢٢.٧	١٤٢.٥	٢٦٤.٠	٤٩٥.٤	١٨٩.٤	٣٣.٠	١٤٢.٥	قيمة الصادرات السلعية (مليار \$)
الواردات السلعية	الواردات السلعية	الواردات السلعية							
٥٥.٩	١٩.٤	٤١.٥							
٢٠- (٧)	٤-	٢	١-	١-	١-	٥-	٥-	١-	معدل نمو الصادرات السلعية % (٨)
٠.١٦	٠.٠٩	٠.١٤	٠.٨٩	١.٦٥	٣.١	١.٢	٢.١	٠.٨٩	الصادرات السلعية % الصادرات العالمية
٦١	٧٣	٦٧	٣١	٢٠	٨	٢٤	١٤	٣١	الترتيب في التجارة العالمية (الصادرات السلعية)
٤٨.٩ (٩)	٧٦.٥	٦٨.٧	٧٤.٥	٦٨.٤	٨٩.٤	٦٦.٥	٧٥.٨	٧٤.٥	نسبة صادرات الصناعة التحويلية/إجمالي الصادرات

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومي

السلعة (٢٠١٥) % (٣)	بقيمة ٩.٣١ مليار \$	٢٨	٣٠	٣٢	٢٩	٣٩	٣٦	٢٦	٣١
القيمة المضافة الصناعية % من الناتج المحلي الإجمالي	مقارنة ب ٣٨ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٣٢ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٣٩ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٣٢ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٣٢ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٣٨ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٣٨ فى ٢٠١٠	مقارنة ب ٢٨ فى ٢٠١٠	
أهم الشركاء التجاريين % للصادرات السلعية (٤)	الإتحاد الأوروبى ٢٥.٩ (١١) الإمارات ١٢.٦ (١٢) السعودية ٧.٨ تركيا ٦.٤ (١٣) الولايات المتحدة ٤.٥	الإتحاد الأوروبى ٧٤.٦ الجزائر ٤ ليبيا ٣.٨ الولايات المتحدة ٢.٥ المغرب ١.٣	الإتحاد الأوروبى ٦٤.٩ الولايات المتحدة ٣.٥ الهند ٣.٣ تركيا ٣.٣ البرازيل ٢.٦	الإتحاد الأوروبى ٤٧.٩ العراق ٥.٤ الولايات المتحدة ٤.٦ الإمارات ٣.٨ إيران ٣.٥	الصين ٢٥.١ الولايات المتحدة ١٣.٥ الإتحاد الأوروبى ٩.٥ هونج كونج ٦.٦ الصين ٦.٦	الصين ٢٥.١ الولايات المتحدة ١٣.٥ الإتحاد الأوروبى ٩.٥ هونج كونج ٦.٦ الصين ٦.٦	الصين ١٣ هونج كونج ١٢.٦ ماليزيا ١٠.٦ الإتحاد الأوروبى ٩ اندونيسيا ٧.٨		
أهم الصادرات السلعية ٢٠١٦ مليار دولار (\$BillionUS)	ذهب ٢.٧ (١٠) أسمدة نيتروجينية ٠.٧ أشباه موصلات كهربائية ٠.٧ عصائر فاكهة ٠.٦	أشباه موصلات إلكترونية ١.٦ زيت زيتون ٠.٩ زيت نفط ٠.٦ بدل رياضة ٠.٥ موانع موصلات كهربائية ٠.٤	موتور سيارات ملاكى ٢.٩ أشباه موصلات كهربائية ٠.٥ أسمدة كيمياوية ١.٨ أكسيد فسفور ١.٠ بدل حريمى ١.٠ خضروات (طماطم) ٠.٥	موتور سيارات ملاكى ٨.٥ موتور سيارات نقل ٤.٥ اجزاء موتور سيارات ٣.٨	أدوية (مادة فعالة) ١١.٦ موتور سيارات ملاكى ٦.٤ سيارات (ملاكى) ٣٧.٥	دوائر إلكترونية متكاملة ٢٦.٧ أجهزة ترانزستور ٨.٢ ماكينات تشغيل بيانات أوتوماتيكية ٧.٨	دوائر إلكترونية متكاملة ٧٢ ماكينات تشغيل بيانات أوتوماتيكية ١٠	موتور سيارات ملاكى ٨.٥ سيارات نقل (لوريات) ٤.٥ اجزاء موتور سيارات ٣.٨	

Sources: Trade Profiles - WTO Statistics Database, wto.org > Resources > Statistics > Statistics database WB, World Development Indicators, country profile, 2017 .
WTO, World Trade Statistical Review 2017, p., 110.
www.cbe.gov.egwww.eces.org.egwww.dhaman.org

تحليل :

(١) بلغت نسبة المساهمة القطاعية فى معدل النمو لمصر: الصناعة التحويلية حوالى ١٧.١%، وقطاع الزراعة ١١.٩%، الخدمات العقارية ١٠.٥%، التعدين ٨.٠%. هذا وقد بلغت الأنصبة للقطاعات المذكورة من الاستثمارات: الصناعة التحويلية حوالى ١٢.٤%، والزراعة ٤.٢%، الخدمات العقارية ١٠.٠%، بينما التعدين ١٥.٤% وذلك عام ٢٠١٦/٢٠١٧ (١).

(١) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، استراتيجية ٢٠٣٠.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

(٢) تبلغ نسبة الدول الغربية في الـ FDI حوالى ٧٠% (٦٣% EU و ٧% USA)، بينما ١٨% للدول العربية، و ١٢% أخرى.

(٣) يتسم الهيكل السلعي للصادرات المصرية بالتركز (١) ويبلغ ٠.٠٣٨ في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٠.٠٤ في ٢٠١٥، كما يتضح من الشكل رقم (٣-٣) بالملحق رقم (٣)، تشكل الصادرات المصنعة ٤٨.٩% من إجمالي الصادرات السلعية، وصادرات المنتجات الزراعية ٢٦.٠%، منتجات الوقود والتعدين ٢٥.٢%، لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ (٢). وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٧٢% من إجمالي حصة الصادرات السلعية (البترول الخام منها ١٤.٧%)، وبلغ نصيب القطاع الاستثماري ١٣.٩% (تشكل البترولية منها ٤٦%)، بينما بلغ نصيب القطاع العام ١٣.٧% (تشكل البترولية منها ٢٧.٣%).

هذا وقد أشار احد التقارير العالمية (٣) إلى أن حوالى نصف الشركات التصنيعية للقطاع الخاص بالسوق المصرية لا تمارس نشاط التصدير والاستيراد حيث توجه إنتاجها للسوق المحلية مما يؤثر على المنافسة بالشركات المصرية مقارنة بنظائرها العالمية (٤)، أيضا فقدان أسواق رئيسية بسبب تردى الأوضاع الأمنية بسوريا والعراق واليمن وليبيا، انخفاض إمدادات الغاز لبعض الصناعات وارتفاع أسعارها، أيضا الافتقار إلى الكوادر المدربة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتباين نسب

(١) وفقاً لمؤشر التركيز

Concentration Index(H)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{xi}{X} \right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

- وفقاً لمؤشر تنوع/تركز الصادرات (الذى يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع) باستخدام مؤشر هيرشمان Hirschman،
- حيث :
- Xi = قيمة الصادرات من السلعة i
- X = اجمالى الصادرات
- I = اجمالى عدد السلع الممكن تصديرها
- $H=0$ تنوع كامل
- $H=1$ تركيز كبير

- أحسان خضر، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية"، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ابريل ٢٠٠٥.

٢) WB, World Development Indicators, country profile, 2017

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠١٥/٢٠١٦. www.cbe.gov.eg

(٣) تقرير صدر عن البنك الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى لتقييم العراقيل أمام تطوير القطاع الخاص فى مصر خلال عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٤، من خلال مسح شمل قرابة ٦٠٠٠ شركة بـ ٨ اقتصادات متوسطة الدخل فى المنطقة - بالإضافة إلى مصر -

www.almalnews.com/.../

(٤) من ناحية أخرى، تظهر المرونات للفرق بين الإنتاج الفعلى والمخطط ان تأثيرات الدورات الاقتصادية وضغط الطلب المحلى ليست مؤثرة بقوة على التوجه للأسواق نظرا لضعف إستراتيجية توجه هذه الصناعات نحو الأسواق العالمية. - معهد التخطيط القومى، "بناء قواعد تصديرية"، مرجع سبق ذكره.

توزيع الإنتاج فى القطاعات التصنيعية فى قطاع الملابس الجاهزة تقوم نسبة ٥ إلى ١٠% بتحقيق المعدلات التصديرية السنوية للقطاع والتي تصل لـ ٢.٥ مليار دولار سنويا فيما لا تتعدى نسب الشركات المصدرة بقطاع الأدوية الـ ٢٠% من الطاقات المتواجدة بالسوق المصرية.

(٤) مازالت الصادرات السلعية المصرية تتسم بتركز الهيكل الجغرافى، حيث يشكل الإتحاد الأوروبى والدول العربية وجهة التصدير الرئيسية لمصر، إذ شكلت الصادرات للإتحاد الأوروبى ٣٢% فى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ ٤٣% فى ٢٠١١/٢٠١٠، والدول العربية ٣١% مقارنة بـ ١٨%، وحيث تستحوذ أسواق الإتحاد الأوروبى والدول العربية وحدها على حوالى ٦٣% من اجمالى الصادرات المصرية عام ٢٠١٦ - ٢٠١٧، مما يعنى عجز الصادرات المصرية على اختراق أسواق جديدة. وجدير بالذكر ان الصادرات السلعية المصرية للسوق الروسى قد حققت زيادة بنسبة ٣٥% للعام ٢٠١٧ مقارنة بالعام ٢٠١٦، إذ بلغت حوالى ٠.٥ مليار دولار نتيجة التنوع فى بنود الصادرات المصرية للسوق الروسى، "وفقا لتقرير المكتب التجارى المصرى بموسكو"^(١)، مما أسهم فى تعزيز الصادرات المصرية لهذا السوق .

(٥) نسبة التجارة / للنواتج المحلى الإجمالى عن متوسط الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، لمصر أقل معدل بالنسبة لجميع دول المقارنة.

(٦) معدل تغطية الصادرات/ للواردات المصرية حوالى ٤٥.٤ %، مقابل حوالى ٧٠.١% لتونس، و٥٤.٧% للمغرب.

(٧) معدل نمو الصادرات السلعية لمصر (- ٢٠%) عام ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بحوالى ٩% فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠% عام ٢٠١٢/٢٠١١.

(٨) بلغ معدل النمو السنوى للصادرات السلعية المصنعة لكمبوديا^(٢) حوالى ٢٥% عام ٢٠١٥، وحوالى ١٨% عام ٢٠١٦، وحوالى ٨% لكل من بنجلاديش وفنزويلا عام ٢٠١٦^(٣).

(٩) تصدرت تونس قائمة الدول العربية فى الصادرات المصنعة/ إلى إجمالى الصادرات السلعية بنسبة ٧٦.٥%، تليها الأردن بنسبة ٧١.٣%، ثم المغرب ٦٨.٧%. وفيما يتعلق بأكبر المصدرين

^(١) مشارا إليه فى : وزارة التجارة والصناعة، الصفحة الرئيسية، ٢٠١٧. www.mti.gov.eg

^(٢) (دول أقل دخلاً (١٠٤٠)).

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

للمنتجات المصنعة على مستوى الدول العربية من حيث القيمة، فقد جاءت الإمارات ثم السعودية يليها المغرب، بقيمة ١٢١ و ٤٢ و ١٥ مليار دولار على التوالي^(١).

(١٠) يوجد تركيز في الصادرات السلعية المصرية (وفقاً للكوند الرباعي) خلال النصف الأول من ٢٠١٧، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء^(٢)، حيث تبلغ الأهمية النسبية لصادرات أهم ١٥ سلعة ٤٦.٤٤% من إجمالي قيمة الصادرات، مقارنة بحوالي ٣٩% خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٦، يأتي الذهب على رأسها (خام - نصف مشغول - مسحوق) بأهمية نسبية ١٢.٧% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية.

(١١) إيطاليا الشريك التجاري الأول للصادرات المصرية داخل الاتحاد الأوروبي بأهمية نسبية حوالي ٧% عام ٢٠١٦/٢٠١٧، يليها أسبانيا، مما يعكس أهمية البعد الجغرافي - ممثلاً في تكلفة النقل والاتصالات واللوجيستات - للصادرات المصرية.

(١٢) ظهرت الإمارات أكبر سوق للصادرات المصرية (كشريك تجاري) وفقاً لاتجاهات الصادرات خلال عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ - وكما يتضح من الجدول رقم (٣-٢) بالملحق رقم (٣) مما يعكس الاعتبارات السياسية، وحوالي ١٤% زيادة في الصادرات المصرية للإمارات خلال العام ٢٠١٦، حيث سجلت الصادرات المصرية إلى الإمارات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٧% مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٥، بقيمة ١.٢٠٤ مليار \$ مقارنة بـ ١.١٢٦ مليار \$، (تمثلت في عدد من السلع منها الذهب، أجهزة التلفزيون، شاشات مونيتر، الكابلات الكهربائية، أسلاك نحاس والفحم، الأثاث، البرتقال، البصل، البطاطس، الخضروات المجمدة والجبن)^(٣). ويليهما السعودية كشريك تجاري لمصر، مما يوضح أهمية دور اللغة والثقافة في الصادرات.

(١٣) بلغ نصيب تركيا ٦.٤% مقارنة بـ ٢.٨% نصيب للهند من الصادرات السلعية المصرية. هذا وقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات للتجمعات الدولية التي تتضمن مصر ارتفعت من ٢٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ١٧١.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٨٦.٩%^(٤)، وأن إجمالي

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "التجارة الخارجية العربية- مؤشرات الأداء والتطور"، السنة الرابعة والثلاثون - العدد الفصلي الأول (يناير - مارس). 2016

(٢) ويلاحظ انخفاض الواردات المصرية من أكبر ١٠ دول خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ بنسبة ٢١%، وهي الصين والولايات المتحدة وروسيا والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند وألمانيا وإيطاليا وتركيا وأوكرانيا. من خلال وضع قواعد وسياسات لمواجهة ظاهرة الاستيراد العشوائي.

³⁾ - m.moheet.com/.../2017 www.alittihad.ae/

- Trade Profiles - WTO Statistics Database, wto.org > Resources > Statistics > Statistics database

^{٤)} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وأثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧. www.capmas.gov.eg

قيمة الواردات للتجمعات الدولية التى تتضمن مصر زادت من ٤٣.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣١.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٣٠.٩%. فى حين بلغ عدد المجموعات السلعية التى بها ميزة تنافسية للصادرات (٦ مجموعات)^(١) أهمها : وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، أثاث ومنشآت جاهزة الصنع، لدائن ومصنوعاتها، محضرات حبوب ودقيق ونشا. بلغ عدد المجموعات السلعية التى ليس بها ميزة تنافسية (١١ مجموعة) منها: ورق ومصنوعات من عجائن الورق، مطاط ومصنوعاته، شحوم ودهون وشموع نباتية وحيوانية، خلاصات للذباغة وأصباغ، حديد وصلب فولاذ، مصنوعات من حديد أو صلب أو فولاذ.

- تجارة المنتجات المصنعة العربية البالغ قيمتها ٤٨٧.٢ مليار دولار لاتمثل سوى ١.٩٥% فقط من الإجمالي العالمي، تشكل الصادرات منها ١٠٢.٨٠، وقد جاءت الإمارات ثم السعودية ثم المغرب فى المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ ٨٤.٩٣ ، ٤٥.٣ ، ١٥.٨٦ مليار \$ على التوالى^(٢).

٣-١-٣ بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦ :

تبدو أهمية الدور الذى تؤديه التجارة الدولية فى دفع وتيرة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب المواصفات التى تفرضها الأسواق العالمية، مما يستلزم تحفيز وتشجيع تنافسية الصادرات، وزيادة الاستثمارات فى قطاع الصناعات التحويلية من أجل تنويع الصادرات السلعية. وتتمثل أهم مؤشرات التجارة لمصر عام ٢٠١٥/٢٠١٦ كما يلى: بلغ مؤشر التركيز حوالى (٠.٠٤)، ومؤشر نفاذ الصادرات للأسواق قد بلغ حوالى (٦.٢٦)^(٣). هذا ويوضح الجدول التالى الصادرات السلعية المصرية قطاعيا، وبعض مؤشرات تنافسياتها خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦.

^(١) للمزيد من التفصيل أنظر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)"، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧. www.capmas.gov.eg

2) www.dhaman.org

3) Trade Indicators for Egypt in 2015/2016

- Hirschman Herfindahl market concentration index (0.04)
- Index of export market penetration (6.26)

World Growth in percentage (-7.87) , Egypt (-12.22)

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول رقم (٣-٢) بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية المصرية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦

إجمالي الصادرات السلعية (مليون \$)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*الميزة النسبية الظاهرة RCA 2016-2015	الحصة ** السوقية 2016	أهم الدول المنافسة وأهم الأسواق
إجمالي الصادرات السلعية (مليون \$)	٣٠٥٢٨	٢٩٤٠٩	٢٩٠١٨	٢٦٨٥٢	٢١٣٤٩	٢٥٤٦٨			
صادرات النفط الخام ومنتجاته *** %	٩٠٢٣٧	٨٠٨٥٠	٧٠٥٤٨	٦٠٢٦١	٣٠٥٤٤	٣٠١٨٥			
الحاصلات الزراعية بدون قطن %	٢٧٥١	٢٤٩٤	٢٧٩٦	٢٩٠٧	٢٩٢٦	٢٨٠٩ (١)	٣٠١٥	٠٠١٧	المنافسين الأساسيين: السعودية وايران بالنسبة للتمور (الأولى على مستوى العالم) اسبانيا والمغرب واليونان بالنسبة للموالح والبطاطس والعنب والفراولة والمانجو. أهم الأسواق الحالية: الاتحاد الأوروبي، روسيا، الدول العربية. أسواق جديدة: الدول العربية والصين
الصناعات الغذائية %	١٣٣٠	١٢٢٠	١٤١٢	١٤٤٣	١٣٢٢	١٤١٥	٢٠٥٩	٠٠٢٥ (٢)	المنافسين الأساسيين: المغرب، تونس، تركيا، اسبانيا والبرازيل. أهم الأسواق الحالية: الدول العربية. أسواق جديدة: روسيا وأفريقيا.
معادن ومصنوعاتها %	٣١٦١	٢٥٠١	٢٥٩١	١٩٤٩	١٤٤٦	١٣٣٣	٣٠٢١	٠٠٢٥	

Source : WITS - UNSD Comtrade, 2016.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومي

أهم المنافسين: الأردن والسعودية (الصادرات حوالى ٤ مليار دولار لكل منهما) محدودة التواجد المصري بالسوق الأفريقي الذى تبلغ وارداته الدوائية حوالى ١٧ مليار دولار سنويا، تشكل الصادرات المصرية منها أقل من ١%	٠.٢٠	١.٥٩	٢٤.٠٧ ٩ لا تتجاوز صادرات الدواء ٢٥٠ مليون \$ عام ٢٠١٦	٣٣٩٥ ١٦	٤٧٧٠ ١٨	٥٠.٥٩ ١٨	٤٧٩٤ ١٠	٤٨٣٨ ١٥	كيماويات وأدوية (٣) %
المنافسين: إيطاليا - الصين	٠.٠٧		(٤) ١٢١ ٠.٥	١٥٦ ١	١٩٨ ١	١٧٦ ١	١٢١ ٠.٤	١٥٩ ٠.٥	جلود ومنتجاتها %
المنافسين الأساسيين (٦) الصين وتركيا، إيطاليا.	٠.٠٢	١.١٨	(٥) ٣٦٣ ١.٥	٣٦٩ ٢	٣٦٥ ١	٣٧٧ ١	٣٣٠ ١	٢٨٩ ٠.٩	أثاث ومنتجاته %
أهم الدول المنافسة: الصين وباكستان، فيتنام، بنجلاديش وتركيا، سبقت مصر إلى السوق الأفريقي. أهم الأسواق الحالية: تونس تركيا، إيطاليا، البرتغال، ألمانيا، سويسرا. فتح أسواق جديدة فى: تونس، التشيك، من خلال المعارض الدولية.	٠.٣ (٨)	٢.١٩ مقارنة ب: ٥.٤٥ لتونس و ٤.٤٩ للمغرب، و ٣.٦٨ لتركيا، ٢٤.٧ كمبوديا، ٣٤.١١ بنجلاديش، ٥.٣١ قيتنام	٢٤٢٥ ٩.٥ (تشكل الملابس الجاهزة منها ٦%) (٧) مقارنة بـ ٦.٥% المغرب، و ٢.٦٥ تونس	٢٧٥٨ ١٣	٣٠١٤ ١١	٣٠٩٨ ١١	٢٩٠٨ ١٠	٣٤٣٧ ١١	قطن ومنسوجات ملابس ومفروشات %
المنافسين الأساسيين: الحاسبات الاليكترونيات: ماليزيا، كوريا الجنوبية، جنوب أفريقيا، الهند. وبالنسبة للهندسية: دول اقليمية منافسة : تركيا، السعودية، الجزائر. أهم الأسواق المستهدفة: الامارات، غانا.	٠.٠٧ (١٠)	١.٠٣	(٩) ١٨٦٧ ٧	٢٠٤٠ ١٠	٢٣٨٧ ٩	١٦٣٧ ٦	١٥٨٩ ٥	١٥٩٩ ٥	السلع الهندسية والالكترونية %
	٠.١٣	١.١٢	٢٥٢ ١	٢٥٨ ١	٣٢٢ ١	٤٠٨ ١	٤٧٧ ٢	٤٩٤ ١٤	الكتب والورق %
			٥٦٥٥ ٢٢	٢٧٤٠ ١٣	٣١٥٥ ١٢	٣٦٣٣ ١٣	٤٠٥٥ ١٤	٤٢٧٩ ١٤	أخرى %

المصادر:- الأهرام الاقتصادى، "مدينة دمياط للأثاث.. هل تعيد النشاط إلى خريطة الصادرات العالمية؟"، القاهرة، ٢٨ مايو ٢٠١٧.

www.alnodom.com/.../... - مركز النظم للدراسات، "اقتصاديات صناعة الأثاث

- STED Furniture book1.pdf - ILO

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

https://www.ilo.org/wcmsp5/.../wcms_483513.pdf

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء الصناعي السنوي"، القاهرة ٢٠١٦.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "مرصد التنافسية - صناعة النسيج والملابس الجاهزة" و "الصناعات الغذائية"، القاهرة ٢٠١٧.

www.eces.org.eg

Trade map, ITC .

www.ceiegypt.org

- المجلس التصديري للصناعات الهندسية

Trade Competitiveness Map, Trade Performance Index

(by sector)

ملاحظات :

* يعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة^(١) من الأساليب واسعة الاستخدام لقياس التنافسية الدولية، بناء على الميزان التجاري على المستوى التفصيلي لمجموعات المنتجات المختلفة.

** تعد المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات، والزيادة في الأنصبة السوقية دليلاً إيجابياً على القدرات التنافسية.

*** تراجع نسبة صادرات النفط الخام ومنتجاته لإجمالي الصادرات السلعية من ٣٠.٥% عام ٢٠١١ إلى ١٢.٥% عام ٢٠١٦ يرجع جزئياً إلى تراجع أسعار النفط العالمية .

(١) نسبة مصر من النجوم الصاعدة^(٢) من إجمالي الصادرات المصرية من المواد الغذائية ٥١% وتأتي على رأسها الخضر والفاكهة المجمدة أو المحفوظة والصلصة والأسماك. وحوالي ٤٠% من الصادرات الزراعية المصرية تتجه إلى دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الدول العربية التي أصبحت أكثر تشدداً في إجراءات الرقابة على وارداتها من المنتجات الزراعية، وهو ما يعنى أن قطاع الصادرات الزراعية يلتزم بالاشتراطات الدولية المعنية بسلامة المنتجات الزراعية، ودور السياسات الزراعية والبيئية في التصدير.

(٢) حصة مصر السوقية أقل من ٠.٥% على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، مما يعكس عدم قدرة مصر على المنافسة في السوق العالمي. وصادرات صناعة المواد الغذائية لمصر نجد ١٣% تمثل "قرصاً ضائعة" حيث يرتفع الطلب العالمي عليها، بينما تنخفض حصة مصر السوقية منها و ٢٢% "منتجات متراجعة عالمياً" حيث ينخفض الطلب العالمي عليها مع انخفاض حصة مصر السوقية منها. هذا ومتوسط الجمارك التي تفرض على صادرات مصر ١١.٩% في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ أقل

¹⁾ Revealed Comparative Advantage Index

$$RCA_{ij} = (X_{ij} / X_i) / (X_{wj} / X_w)$$

- X_{ij} : صادرات الدولة i من المنتج j
- X_i : إجمالي الصادرات في الدولة i
- X_{wj} : صادرات العالم w من المنتج j
- X_w : إجمالي صادرات العالم w

(١) وإذا كانت القيمة الناتجة < ١ فإن ذلك يعنى وجود ميزة نسبية للدولة RCA في هذا المنتج ، ويتم ترتيب السلع حسب قيمة هذا المؤشر. ويجدر الإهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط.

أ. حسان خضر، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ٢٠٠٥.

^(٢) (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "مرصد التنافسية - الصناعات الغذائية"، القاهرة ٢٠١٧. www.eces.org.eg

من المغرب ١٣%، وتونس ١٥%، تركيا ١٦%، أسبانيا وإيطاليا ١٣.٧%، مما يعنى تنافسية أفضل للمنتجات المصرية فى الأسواق الدولية.

وتبلغ نسبة القيمة المضافة فى صناعة المواد الغذائية إلى إجمالى الصناعات التحويلية ١١.١٥% فى ٢٠١٣/٢٠١٤، ونسبة مساهمة الصناعة فى التوظيف حوالى ٢٥.٢% من إجمالى الصناعات التحويلية فى ٢٠١٥/٢٠١٦. هذا وبالرغم أنه مصر لديها ميزة نسبية ظاهرة فى الصناعات الغذائية إلا أنه يلاحظ تراجع أداء مصر فى مؤشر الأداء التجارى للصناعات الغذائية عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١١، حيث تراجعت للمركز (٦٧) مقارنة بالمركز (٥٣) من بين ١٦٧ دولة.

(٣) نسبة تغطية الصادرات للواردات لا تتجاوز ١٣% فى الأدوية عام ٢٠١٦ التى تعد من أهم صناعات الابتكار العالمى، كما يعكسه جدول رقم (٣ - ٤) بالملحق رقم (٣) والذي يوضح نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية المصرية (قطاعيا) عام ٢٠١٦. فمن أهم المعوقات التى تحد من تنافسية صادرات القطاع ارتفاع نسبة الخامات المستوردة حوالى ٩٠%. مما يتطلب بناء قاعدة صناعية متكاملة قائمة لتكنولوجيا إنتاج الخامات الدوائية وربطها بالبحث العلمى والتقدم المتسارع فى علوم وتكنولوجيا الدواء عالمياً. إذ تسهم كل من الصين والهند بنحو ٤% من الابتكار العالمى فى مجال الأدوية مقارنة بـ ٥٠% للولايات المتحدة. وجدير بالذكر ابتكار دواء محلى لمعالجة " فيروس C " أسهم فى تخفيض التكلفة بنسبة حوالى ٨٠%. هذا و لا يتعدى الإنفاق على البحث والتطوير ٢% من إجمالى قيمة المبيعات للشركات المصرية المنتجة للدواء، مقارنة بحوالى ١٢% - ٢٣% للشركات العالمية عام ٢٠١٦ (١). مما يستلزم إنشاء هيئة عليا للدواء فى مصر للنهوض بصناعة الدواء باعتبارها صناعة قومية إستراتيجية.

(٤) أهم مشكلات الورش تتمثل فى إهدار الجلود الطبيعية فى إنتاج منتجات ضعيفة من حيث الجودة - المواصفات القياسية الأوروبية- مما يقلل من فرص التصدير.

(٥) حوالى ١٥٠ ألف ورشة ومنشأة ترتكز فى محافظة دمياط -منطقة صناعية متخصصة-، وتقوم على فكرة العناقيد الصناعية Industry Clusters بما يسهم فى دعم المشروعات الصغيرة. ويعد قطاع الأثاث الأكبر من حيث العمالة-حوالى مليون عامل- ويستحوذ القطاع على ١٣% من القوى العاملة الصناعية، كما يبلغ الإنتاج حوالى مليار دولار^(٢)، ويعزى التدهور فى القدرة التنافسية إلى

(١) وفقا " لشركة ماكينزي الاستشارية"، وتقدر مجموعة أبحاث السوق " إيفالويت فارما" الإنفاق العالمى على البحث والتطوير فى مجال الأدوية بحوالى ١٥٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٦ .

.. مركز النظم للدراسات، "اقتصاديات صناعة الأثاث

(٢) www.alnodom.com/.../ .

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

التدهور في مؤشرات التكنولوجيا سواء على مستوى الصناعات المكملية والمغذية أو على مستوى العامل نفسه.

(٦) اشتداد المنافسة العالمية خاصة من الصين وتركيا في ضوء برامج دعم منتجيهم، وبلغت صادرات الصين عام ٢٠١٤ من منتجات الأثاث ٦١ مليار دولار بزيادة ٣٦% عن عام ٢٠١١. أما تركيا تضاعفت صادراتها من ١.٧ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ٢.٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ أى بارتفاع ٤١%، في حين أنه في مصر لم ترتفع صادراتها من القطاع سوى بنسبة ٩% فقط مسجلة ٣٥٤ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٤، مع الأخذ في الاعتبار ما مرت به البلاد في هذه السنوات.

(٧) تسهم في التشغيل بنسبة ٧.٧٢% - أعلى من متوسط الصناعات التحويلية (٤.١٧%)، بينما تتخفف نسبة مساهمتها في القيمة المضافة ١.٤٤% - من إجمالي الصناعات التحويلية (٤.١٧%) . وتنتم صناعة الملابس الجاهزة بانخفاض تكلفة العمالة ٠.٤ - ٠.٨\$/ لكل ساعة، مقارنة بحوالى ٢.٤\$/ لكل ساعة في تركيا، و ٠.٢ في بنجلاديش، و ٠.٣ لكل من كمبوديا وفيتنام^(١).

(٨) تشكل الفرص الضائعة Missed Opportunity لصادرات مصر من صناعة الملابس الجاهزة ٦٣% حيث تنخفض حصة مصر السوقية العالمية، وعدم المواكبة لديناميكية التغير في اتجاهات الطلب العالمى على الملابس الجاهزة. ويلاحظ ان الحصة السوقية العالمية لمصر متقاربة مع كل من المغرب وتونس، مما يدل على المنافسة.

(٩) تبلغ نسبة تغطية صادرات السلع الهندسية والالكترونية/ للواردات أقل نسبة تغطية إذ لم تتجاوز ١١.٢% فى عام ٢٠١٦. فى حين تشكل صادرات فيتنام من هذه الصناعة حوالى ٣٨ مليار دولار، وحوالى ٧٦.٤ مليار للمكسيك.

- STED Furniture book1.pdf - ILO

https://www.ilo.org/wcmsp5/.../wcms_483513.pdf

^(١) (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، "مرصد التنافسية - صناعة النسيج والملابس الجاهزة"، القاهرة ٢٠١٧ www.eces.org.eg

(١٠) تحتل مصر المركز ٧١ بين ٨٠ دولة مصدرة للصناعات الهندسية على مستوى العالم - وفقا لتقرير المجلس التصديرى للصناعات الهندسية عام ٢٠١٦ مقارنة بترتيب دول أخرى فى نفس المستوى التكنولوجى - كجنوب أفريقيا تحتل المركز ال ٣٠ وتركيا تجاوزت صادراتها ٢٠٠ مليار دولار عن نفس العام. ومن ثم يجب التركيز على السوق الأفريقية لتعويض الأسواق العربية التى تراجع وتراجعت والتى كانت تستحوذ على ٦٦% من اجمالى صادرات القطاع. وسوف نتناول التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية.

٣-١-٤ التحليل الرباعى (SWOT ANALYSIS) للصادرات السلعية المصرية :

يوضح شكل رقم (٣-٢) التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS لبيان أهم نقاط القوة وأهم نقاط الضعف والفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم التوجهات المستقبلية بهدف الوصول لسياسات تنمية الصادرات.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

شكل رقم (٣-٢): التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية المصرية

أهم نقاط الضعف Weakness	أهم نقاط القوة Strength
* تراجع الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو إذ تراجع نصيب القطاع الخاص في الإستثمارات الكلية المستهدفة إلى ٥١.٠% للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٥٦.٩% للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.^(٤) * غياب الموصافات القياسية يهدر الاتفاقيات، إذ تؤكد مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥ تخصص مصر في الصادرات الأولية المبنية على الموارد، والصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض، وهي صناعات تخضع للموصافات القياسية الدولية^(٥).	* وجود ميزة نسبية ظاهرة، في صناعة الملابس والمنسوجات (٣.٢٤) والصناعات المعدنية (٣.٢١) وصناعة المواد الغذائية (٢.٦) وذلك عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥.^(١) * إتفاقيات التجارة الحرة^(٢) * مساندة الصادرات، وأهم شروط منح الصادرات الدعم الموجه إليها، ألا تقل نسبة المكون المحلي بالصادرات عن ٤٠%^(٣).

^(١) وعلى الرغم من تفوق مصر في مجال الملابس والمنسوجات، إلا أنها تجد منافسة شديدة من تونس (١٠.٧٩)، والمغرب (٩.٦٣)، وتركيا (٦.٢٣)، والصين (٣.٤٦). معظم الدول الآسيوية التي حققت تقدما اقتصاديا وصناعيا.. كوريا.. ماليزيا.. سنغافورة.. تايلاند والصين، أعطت التعليم وتدريب العنصر البشري أولوية قصوي Wto, world trade report 2013, factors shaping the future of world trade

WITS - UNSD Comtrade

^(٢) رغم أنه أعلنت مصلحة الجمارك عن تحقق ١٢ مليار جنيه فاقد سنوي من إعفاءات الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المستوردة للملابس الجاهزة في العالم بنصيب نسبي حوالى ٢٠.٨٠% من إجمالي صادرات العالم، حصة مصر السوقية منها حوالى ٠.٧٥% وذلك مقارنة بـ ١١.٢٧% لفيتنام، و ٢.٠٩% لكينيا بالرغم من اتفاقية "الكوبز"، وتحلل اسبانيا وإيطاليا المركزين السادس والسابع على مستوى العالم بنصيب نسبي ٣.٩١% لكل منهما، حصة مصر السوقية منها ٠.٤٧% لأسبانيا و ٠.٢٢% لإيطاليا، بالرغم من اتفاقية الشراكة الأوروبية. هذا ومتوسط الجمارك التي تواجهها صادرات مصر من الملابس الجاهزة تعد منخفضة نظراً للاتفاقيات التجارية، إذ تبلغ ٨.٨% مقارنة بتركيا ١٠.٧%، وتونس ١٠.٨%، والمغرب ١١.١%.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء الصناعى السنوى"، القاهرة ٢٠١٦.
- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، "مرصد التنافسية"، القاهرة ٢٠١٧.

www.eces.org.eg www.capmas.gov.eg Trade map, ITC www.customs.gov.eg/About/Organization

^(٣) هذا وقد بلغت المساندة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالى ٧.٢ مليار دولار، مقابل ٥.٣ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرها ٣٦%، وزاد عدد الشركات المستفيدة من ١٩٢٦ شركة إلى ١٩٧٣، بنسبة زيادة قدرها ٢.٤%، كما وافق صندوق تنمية الصادرات على القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، وفق الميزانيات المخصصة لبرامج دعم التصدير، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل في سياسة دعم الصادرات. فيما بعد.

ik.ahram.org.eg/www.sis.gov.eg/rwww.fedcoc.org.eg/

^(٤) كتيب الإحصاءات الاقتصادية، ج ٤، ع ٢٠١٧، www.eces.org.eg

^(٥) أشار مركز التجارة العالمية "ITC" إلى أن حوالى ٤٠% من المصدريين المصريين يواجهون مشاكل فنية عند إتمامهم عملية التصدير للخارج، مؤكداً ضرورة مواكبة التغيرات الخاصة بالموصافات خاصة في مجال السلع الزراعية والغذائية والهندسية ووضع نظام بنىة تحتية للجودة للشركات المصدرة الصغيرة ومتوسطة. مشروع جودة البنية التحتية - الهيئة المصرية العامة للموصافات والجودة www.eos.org.eg/ar

* تفتت قاعدة البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تسهم بحوالى ٤% فقط فى الصادرات^(٢). * وجود معوقات للتصدير، تتمثل فى: - عدم ربط المصدرين إلكترونيا بالمراكز اللوجيستية المنشأة بالعواصم والمدن الرئيسية بقارة إفريقيا - ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات - طول زمن انتظار الحاويات، والإفراج الجمركي والمستندات - تدنى خدمات شركات النقل والسكك الحديدية-بوابة إلكترونية تتضمن جميع القرارات المتعلقة بقطاع الاستيراد والتصدير - الانخفاض الواضح فى الكوادر الفنية المؤهلة نتيجة التراجع الكبير فى أداء المنظومة التعليمية. - تدنى الاهتمام بالبحث والتطوير. الإنفاق على R&D ٠.٧٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠١٥^(٣)	* الموقع الإستراتيجى واللوجيستى الهام ومكنة محورية على طول طريق الحرير البحرى، والأهمية التجارية والاستثمارية لمنطقة قناة السويس، فى دعم وتسهيل حركة التجارة الدولية. * قانون الاستثمار الجديد يتضمن عدد كبير من الحوافز والضمانات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأيضا تغيرات بيئة الاستثمار بعضها ايجابية. * الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل^(١).
--	--

(١) وهوما يشير إلى أهمية رفع نصيب السلع المصنعة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية .
معهد التخطيط القومي، " بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصرى"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨)، القاهرة ٢٠١٣ .
(٢) رغم أنه هذا القطاع يمثل حوالى ٨٠% من هيكل الإقتصاد المصرى ويعمل به حوالى ثلثي القوة العاملة، إلا أنه لايسهم فى الصادرات إلا نسبة ١٧% فقط، كما تضمن القرار الوزاري رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والخاص بالهيكل التنظيمي لوزارة التجارة الخارجية والصناعة إنشاء قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

www.mti.gov.eg/.../SMEExportDevelopmentPoliciesSector/

(٣) مقارنة بحوالى ٢.٠٧% فى الصين، و ١.٣٠% فى ماليزيا، و ٢.٨٨% ألمانيا، و ٢.٧٩% الولايات المتحدة، و ١.٣٣% إيطاليا، و ١.٣٢% أسبانيا، و ٠.٨٧% الإمارات، و ٠.٦٣% تونس، أما كوريا الجنوبية حوالى ٤.٢٣%.

Research and development expenditure (% of GDP) | Data
<https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

أهم التهديدات Threats	أهم التحديات والفرص Opportunities
* تباطؤ الطلب العالمي على الصادرات. * تواضع مساهمة التكنولوجيا في تكوين ميزات تنافسية ^(١). * غياب آلية واضحة تساعد على التحول التدريجي في هيكل الصناعة والصادرات نحو الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة المكون التكنولوجي الابتكاري. * انخفاض المرونة ومن ثم ضعف التسويق والترويج. * المعايير البيئية والمواصفات القياسية العالمية ^(٢). * الأزمات الجيو-سياسية ، وهجرة رجال الأعمال.	* انخفاض الحصة السوقية ^(١) ومن ثم وجود فرص ضائعة. * جهود محدودة في تغيير هيكل الصادرات بما يتماشى مع الطلب العالمي ^(٢). * ارتفاع معدلات البطالة ^(٣) بالتزامن مع إحلال الذكاء الصناعي في بعض القطاعات . * توسيع القاعدة الإنتاجية للتصدير ^(٤) وزيادة المكون المحلي للصادرات ^(٥) . * رفع جودة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
<u>التوجهات المستقبلية</u> * توسيع الطاقة الإنتاجية القصوى لصناعات قطاعات	

- ١ () تركّز وعدم القدرة على الحفاظ على الحصة في الأسواق العالمية التي تتمتع فيها الصادرات بميزة نسبية ظاهرة.
 - ٢ () ضعف قدرة مصر على مواكبة التغيرات في هيكل الطلب في الاتحاد الأوروبي - المستورد الرئيسي للخضر والفاكهة على مستوى العالم- وعلى تعديل نمط صادراتها وفقاً لذلك، في ضوء معايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالجودة والصحة البيئية. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٥٤) www.eces.org.eg
 - ٣ () أنظر جدول رقم (١-٣).
 - ٤ () حيث يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، على الإجراءات الخاصة بالنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف، دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الانتاجية للتصدير.
 - ٥ () ومن ثم فإن تخفيض قيمة الجنيه المصري وحده لن يحقق التأثير المتوقع على زيادة تنافسية الصادرات، في ضوء ارتفاع المكون المستورد للمنتجات المصرية. هذا وتعد صناعة السجاد في مصر الصناعة الوحيدة ذات المكون المحلي بنسبة ١٠٠% .
 - ٦ () إذ لا تتجاوز نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا/ إجمالي صادرات الصناعات التحويلية ١%، في حين تشكل ١١.٥% متوسط البلدان في الشريحة الدنيا. هذا وتشكل صادرات العالم السلعية ذات المستوى المتوسط والمرتفع من التكنولوجيا حوالي ٣٨.٨% في ٢٠١٦ ، مما يتطلب أهمية التركيز على رفع مستوى الصادرات السلعية الصناعية المصرية من حيث كثافة العنصر التكنولوجي المتطور، وهو ما يقودنا إلى تناول الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات.
 - ٧ () وذلك في إطار التنمية المستدامة، حيث ينعكس التأثير السلبي للإشترطات البيئية على فرص نفاذ الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة. والقطاعات ذات الأهمية التصديرية: الملابس والمنسوجات والمفروشات، السجاد، الجلود والأحذية، الأثاث الأكثر تأثراً بالمعايير البيئية.
- معهد التخطيط القومي ، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٣٠) ، القاهرة ٢٠١١. (بحث جماعي)

الصادرات السلعية المصرية^(٥). * الأسواق المستهدفة للصادرات، باتجاه أسواق الإقتصادات النامية- فى ضوء تحول الطلب العالمى بإتجاه الدول النامية، حيث يقدر أن تسهم الدول النامية بحوالى ٧٠% من الطلب العالمى من السلع المصنعة بحلول عام ٢٠٢٠ -^(٦)، كالصين والهند، وروسيا والناشئة مثل فيتنام واندونيسيا. وفى اتجاه الدول العربية فى ضوء "اتفاقية التجارة الحرة العربية" و الأسواق المتنامية فى أفريقيا فى ضوء "اتفاقية الكوميسا". مع الحفاظ على الأسواق التقليدية. * بناء القدرات التنافسية بالتركيز على سياسات تنمية الصادرات السلعية، فى ضوء بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكارات. مع سياسة الإحلال محل الواردت.	* تصاعد الحمائية الجديدة ، بدءا من عام ٢٠١١، تحت ادعاءات مهددة مثل حماية البيئة أو السلامة الصناعية^(١). المشروعية الجديدة بالنسبة للمانحين الرئيسيين^(٢) * ارتفاع التضخم^(٣) - وجدير بالذكر انخفاض فى التضخم فى بداية عام ٢٠١٨ -. * ارتفاع المديونية الخارجية، حيث بلغ إجمالى الدين الخارجى لمصر حوالى ٧١.٨ مليار دولار فى يناير ٢٠١٧، كما بلغت نسبة الدين الخارجى/ للنواتج المحلى الاجمالى حوالى ٣٧.٦%^(٤) .
--	---

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة بالشكل .

^(١) تباطأت التجارة العالمية للعام الخامس على التوالي فى ٢٠١٥. وجاءت الهند فى الصدارة من ناحية عدد الإجراءات الحمائية التى تم اتخاذها، يليها الولايات المتحدة فى الدفع قدماً بسياسة الحمائية التجارية فى ٢٠١٦. وتتمثل سياسة التحفيز المالى للولايات المتحدة فى فرض تعريفات جمركية بنسبة ٤٥% و ٣٥% على كل من الصين والمكسيك على التوالي. وفقا لتقرير الأمين العام لـ WTO .

^(٢) بما يؤثر فى التجارة الخارجية من خلال ربط التسهيلات التجارية وائتمانات الموردين والاستثمارات المؤثرة فى القطاعات الموجهة للتصدير بشروط وقيود متنوعة.

^(٣) أنظر جدول رقم (٣-١).

^(٤) وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى.

^(٥) فى ضوء ارتفاع واردات العالم السلعية المصنعة إلى حوالى ١٢ تريليون دولار، فى عام ٢٠١٦ .

www.WTO, Trade Profiles, Statistics Database

^(٦) وزارة التجارة والصناعة، " استراتيجىة وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠"، القاهرة، ٢٠١٦.

٢-٣ الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات

يظهر الاقتصاد العالمى منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ تباطؤا فى النمو، وأزمات جيوسياسية منها الهجرات غير الشرعية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة التى فرضت تغيرات فى نمط الإنتاج والإستهلاك وفرص التشغيل والتصدير، مما أظهر أهمية الإبداع لتحقيق طفرة تنمية-حيث شكلت صادرات السلع الإبداعية لمصر حوالى ٤.٣٦% من إجمالي الصادرات السلعية عام ٢٠١٠/٢٠١١ وبما يشكل حوالى ٠.٣٨% من صادرات العالم-^(١)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة . هذا بالإضافة إلى أن تحقيق القدرة التنافسية للدولة تعتمد على مزايا تنافسية جديدة ومتجددة، المعتمدة على كثافة المعرفة والابتكار، أى التحول إلى اقتصاد المعرفة.

١-٢-٣ بعض مؤشرات التنافسية والابتكار والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول

مقارنة عام ٢٠١٥ - ٢٠١٧:

سوف نتناول بعض مؤشرات التنافسية والابتكار والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة تمثل المستوى الإقليمى والعالمى، منها دول عربية وأفريقية ودول ناهضة ومنها دول متقدمة وتنصدر اقتصاديات العالم، وذلك عام ٢٠١٦-٢٠١٧، كما يوضحها جدول رقم (٣-٣) التالى .

¹⁾ Unctadstat.unctad.org

جدول (٣-٣): بعض مؤشرات الابتكار والتنافسية والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة ٢٠١٥-٢٠١٧

الدولة /الترتيب	مؤشر تنافسية الأداء الصناعى (1)(CIP)	مؤشر التنافسية العالمى (2)(GCI)	مؤشر كثافة الابتكار Capacityfor Innovation Index(3)	مؤشر تمكين التجارة GETR	مؤشر الابتكار العالمى (GII)(5)	نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا % إجمالى صادرات الصناعات التحويلية	مؤشر مدركات الفساد (CPI)	مؤشر التنمية البشرية (HDI)
	٢٠١٥ (١٤١)	٢٠١٦-٢٠١٧ (١٣٨)	٢٠١٦ (٦-١)	٢٠١٦ (4) (١٣٦)	٢٠١٧ (١٢٧)	٢٠١٦	٢٠١٦ (١٧٦)	٢٠١٦ (١٨٥)
سنغافورة	٧	٢	٥.٨	١	٧	٤٩ مقارنة بـ ٥٠ فى ٢٠١٠	٧	٥
الصين	٥	٢٨	٤.٤	٧١	٢٢	٢٦	٧٩	٩٠
كوريا الجنوبية	٣	٢٦	٤.٨	٢٧	١١	٢٨ مقارنة بـ ٢٩ فى ٢٠١٠	٥٢	١٨
الهند	٤٣	٣٩	٤.٦	١٠٢	٦٠	٨	٧٩	١٣١
ماليزيا	٢٤	٢٥	٥.٤		٣٧	٤٣ مقارنة بـ ٤٥ فى ٢٠١٠	٥٥	٥٩
القلبين	٥٣	٥٧	٤.٤		٧٣	٥٣	١٠١	١١٦
هونج كونج		٩	٤.٧	٣	١٦	١٢	١٥	١٦
اليابان	٢	٨	٥.١	٢٩	١٤	١٦	٢٠	١٧
إيطاليا	١٠	٤٤	٤.٧		٢٩	٧	٦٠	٢٦
أستراليا	١٨	٣٢	٤.٣		٢٨	٧	٤١	٢٧
ألمانيا	١	٥	٥.٧	٩	٩	١٧	١٠	٤
الولايات المتحدة	٤	٣	٥.٩		٤	٢٠	١٨	١٠
البرازيل	٣٥	٨١	٣.٩	١١٠	٦٩	١٢	٧٠	٧٩
تركيا	٣٠	٥٥	٤.١	٤٦	٤٣	٢	٧٥	٧١

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

المغرب	٦٧	٧٠	٣.٨	٥٢	٧٢	٤	٨٠	١٢٣
						مقارنة بـ ٨ في ٢٠١٠		
تونس	٥٨	٩٥	٣.٨	٩١	٧٤	٦	٧٥	٩٧
الإمارات	٥٤	١٦	٥.٤	٢٣	٣٥ (٦)	٨	٢٤	٤٢
						مقارنة بـ ٤ في ٢٠١٠		
مصر	٧١	١١٥ (٧)	٣.١	١١٦	١٠٥ (٨)	١ (٩)	١٠٨	١١١
السعودية	٣٦	٢٩	٤.١	٦٧	٥٥	١	٦٢	٣٨

Sources : www.weforum.org/gcr. The Global Competitiveness Report 2016–2017

<http://hdr.undp.org> HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016

Transparency International Corruption Perceptions Index 2016 www.transparency.org/cpi

www3.weforum.org/docs/WEF_GETR14_NewsRelease_AR.pdf

www.encc.org.eg www.wipo.org

ملاحظات و تحليل :

(١) تشمل أبعاد تنافسية الأداء الصناعي CIP : القيمة المضافة الصناعية، التعميق التكنولوجي، كثافة التصنيع، نوعية الصادرات المصنعة (عالية التكنولوجيا)، ويضم تصنيف الصناعات التحويلية حسب المجموعات التكنولوجية: تكنولوجيا منخفضة (الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس الجاهزة، المنتجات الجلدية والأحذية، الورق ومنتجاته، الأثاث) وتشكل حوالي ٢٤.٦% من الصادرات العالمية عام ٢٠١٦، تكنولوجيا متوسطة (فحم الكوك والمنتجات النفطية والوقود النووي، المطاط والمنتجات البلاستيكية، المنتجات المعدنية اللافلزية، المعادن ومنتجاتها المشكلة) حوالي ٣٣%، تكنولوجيا عالية (المواد والمنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات ولوازم المكاتب والمحاسبة، الأجهزة الكهربائية والاتصالات، الأدوات الطبية الدقيقة والبصرية، السيارات والمقطورة ومعدات النقل) حوالي ٣٨.٨% (١).

ويقدم مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الصادر عن UNIDO وسيلة لتقييم قدرات البلدان الصناعية، حيث يصور بمقياس واحد قدرة البلدان على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بشكل تنافسي وتحقيق التحول الهيكلي.

(2) The Global Competitiveness Index captures the determinants of long-term growth. Recent developments (for example, Brexit, commodity price changes, and market volatility) are reflected only in so far as they have an impact on the data measuring these determinants.

(٣) تتراوح قيمة مؤشر "كثافة الابتكار" Capacity for Innovation Index بين (١-٦)، حيث (١) تشير إلى أن الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية، و(٦) تشير إلى القيام بأنشطة بحث وتطوير منتجات جديدة. (٤) ويقيم مؤشر "تمكين التجارة" GETR مدى امتلاك الاقتصادات لعوامل من شأنها تسهيل التدفق عبر

1) UNIDO, "The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development", Industrial Development Report, 2016.

الحدود^(١)، ويعتبر معياراً لتعزيز النمو من خلال التجارة، في ضوء أن التجارة الدولية لاتزال هي الدافع الأقوى لتقدم الإقتصادات. وقد تصدرت دول (آسيان) كقوة اقتصادية، في الوقت الذي تشهد فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تراجعاً في الانفتاح (ومن ثم يستهدف المؤشر في المقام الأول أسواق الدول النامية)، هذا وتأتى كل من سنغافورة، وهونغ كونج في المركزين الأول والثالث على التوالي كأفضل الإقتصادات لتمكين التجارة عام ٢٠١٦. والتباطؤ في التنفيذ فيما يخص كفاءة إدارة الحدود، وتحقق مكاسب غير متكافئة لكل من الشركات الصغيرة والكبيرة، قد يتسبب في بعض الأزمات عالمياً خاصة مع دخول اتفاقية تسهيل التجارة فى "بالي" ٢٠١٤ التابعة لمنظمة التجارة العالمية WTO حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧.

وأشار تقرير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد العالمي لعام ٢٠١٦ إلى أن الفساد هو مشكلة متنامية لأن القادة مشغولون في معالجة أزمات أخرى، البريكسيت، تدفق اللاجئين والإرهاب.

(٥) الابتكار أحد مصادر التنافسية، إذ تستند إستراتيجية التنافسية على التميز والتنوع ، ونمو التجمعات الصناعية العنقودية Industry Clusters، وارتفاع مستويات التعليم ، ويصبح الاقتصاد أقل تأثراً بالصدمات الخارجية والتغيرات في أسعار الصرف، إضافة إلى اعتماد المنشآت على فنون إنتاجية مبتكرة بعيداً عن النمطية مما يقود إلى تنافسية الصادرات .

(٦) يشير دليل الابتكار العالمي ٢٠١٦ إلى أن الإمارات ترتقى إلى الريادة فى مجال الابتكار^(٢) ومن ثم تحتل المرتبة الـ ١٦ على صعيد التنافسية العالمية، ويبلغ الاستثمار الحكومى فى مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار حوالى ٣٠٠ مليار \$ ، كأجندة الدولة حتى عام ٢٠٢١ (٣)، حيث تقود حقبة الاقتصاد المبتكر على المستوى العربى فى ضوء المستجدات فى ٢٠١٧ بالتركيز على مفاهيم الابتكار والاستدامة.

(٧) تراجع أداء دول الثورات العربية فى مؤشر " التنافسية العالمي " GCI ، حيث تراجع ترتيب كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦، بينما خرجت سوريا وليبيا من قائمة الدول التى يشملها التقرير .

(٨) يظهر مؤشر "الابتكار وتطور الأعمال" على المدى الطويل، أنه لكي تصل مصر إلى ما تطمح إليه من تحقيق طفرة فى وضعها التنافسي بما يتناسب مع إمكاناتها ومقوماتها الاقتصادية فيجب الاهتمام المتزايد بهذا المؤشر، حيث يصل وزنه فى مؤشر التنافسية بالنسبة للدول المتقدمة ٣٠%^(٤). وتشير التجارب الدولية إلى وجود ارتباط بين تحسن تنافسية صادرات الدول النامية وتطور الابتكار وريادة الأعمال ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى، وربطهما باحتياجات قطاع الصناعة والتصدير . وتشجيع الابتكار ومايرتبط به من التوسع فى

^(١) ويشمل معايير: النفاذ للأسواق ، كفاءة إدارة الحدود ، توافر البنية التحتية والرقمية ، خدمات النقل، وبيئة التشغيل .

^(٢) ويرجع ذلك إلى دعم سياسات تطوير البحث العلمى والتعليم العالى ، إذ تصدر المؤسسات التعليمية قائمة أفضل الجامعات فى العالم العربى وخاصة فى التخصصات العلمية والتقنية والتكنولوجيا . كما تسجل مراتب متقدمة فى المؤشرات العالمية لسهولة نشاط الأعمال وخاصة مؤشرات ريادة الأعمال ، أيضاً تحولت إلى بيئة جذب للمواهب والكفاءات .

^(٣) ٢٠١٥ nourhan-ahmed-government-innovation-uae

^(٤) المجلس الوطنى للتنافسية، "وضع مصر التنافسى فى ٢٠١٦/٢٠١٧ - ثبات نسبى ومزید من التحديات"، القاهرة، ٢٠١٧ .

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

ريادية الأعمال وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الإنتاجية المرتفعة يمكن الدولة من توفير فرص عمل لائقة للأعداد المتزايدة من الشباب.

(٩) تبلغ نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادرات الصناعات التحويلية لمصر حوالى ١% عام ٢٠١٦، فى حين يبلغ متوسط البلدان فى الشريحة الدنيا ١١.٥% (١).

هذا ويتضح أنه على مستوى شمال أفريقيا تونس تفقد صادرات الصناعات التحويلية فى الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦، ووفقاً لاتجاهات الصادرات الصناعية، التى وصلت لذروتها ٢٥% عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ٢٠% خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٦/٢٠١٧. وظلت الصادرات الصناعية متوسطة التكنولوجيا هى المتصدرة على مدى الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث ارتفعت من ٤٦% إلى ٥٢%. الصناعية وفقاً لتقرير التنمية الصناعية UNIDO لعام ٢٠١٨ الطلب على الصناعة التحويلية "دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة" (٢)، بينما ألمانيا تفقد على مستوى العالم يليها اليابان حيث تتسم صادراتها عالية التكنولوجيا بتنافسية كبيرة، مما يعكس دور الابتكار فى تغير هيكل الصادرات السلعية وزيادة قدرتها التنافسية، تليها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، ثم انضمت إليها الصين لتحل المركز الخامس عالمياً إذ تستحوذ على ٥٨% من القيمة المضافة العالمية وتشكل الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا حوالى ٧٣% من إجمالي صادراتها من الصناعات التحويلية. وقد تصدرت الدول الناشئة، منطقة آسيا والباسيفيك بقيادة الصين، الصادرات الصناعية (٣٣٧١ مليار دولار فى ٢٠١٤/٢٠١٥)، وقد شكل أكبر ٣ مصدري للصناعات التحويلية فى مجموعة الصناعات النامية والناشئة -الصين والمكسيك والهند- ٦٢.١% من العدد الاجمالى لمجموعة البلدان فى عام ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٥٥.٣% عن عام ٢٠٠٠. مما يشير إلى انه أصبح الإنتاج الأكثر تعقيداً هو الفرصة الأكبر للصادرات السلعية وللابتكار التكنولوجى والحصة فى الأسواق العالمية. -وسوف يتضح موقف مصر من الجدول رقم (٣-٤) التالى -.

(١) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات الاقتصادية، ج. م. ع. ٢٠١٧ www.eces.org.eg

(٢) UNIDO ID/448 - www.UNIDO.org

٣-٢-٢ الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات : إن الابتكار هو محرك النمو الاقتصادي في اقتصاد عالمي يزداد اعتمادا على المعرفة . وبالتالي من الأهمية المزداد الاستثمار في الابتكار لتعزيز الإبداع البشرى والإنتاج والتنافسية للصادرات. وإضافة إلى مراكز الابتكار كالصين واليابان وكوريا، تعمل مجموعة من الاقتصادات الآسيوية، كإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وفيتنام، بنشاط على تحسين بيئاتها الابتكارية، وتحتل مراتب عالية في عدد من المؤشرات الهامة المتعلقة بالتعليم، والبحث والتطوير، ونمو الإنتاجية، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة. ومن ثم فإن المشاركة في إنتاج المعرفة والتصنيع الكثيف التكنولوجي هما أساس تحويل أفريقيا إلى محرك للنمو الاقتصادي في العالم. وتشكل صادرات أفريقيا من التكنولوجيا العالية حاليا حوالي ٥% من إجمالي صادراتها من السلع ، مقارنة بـ ١٥% بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و 31% البلدان النامية في آسيا عام ٢٠١٤. وإذا ما اقتصر تعريف منتجات التكنولوجيا العالية على الإلكترونيات وقطع الغيار والمكونات الكهربائية فقط ، فإن حصة أفريقيا من هذه المنتجات في مجموع صادراتها من السلع تشكل حوالي 0.5 % ، في حين تشكل صادرات بلدان آسيا النامية منها حوالي 19 %، وصادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو 6.5% (١).

ورغم الثورة التكنولوجية الهائلة التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير، إلا أن نصيب العالم العربي من الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومن سوقها العالمي في الصادرات لا يزال ضئيلاً ولم يشهد تطوراً كبيراً خلال هذه الفترة قياساً لما شهدته بقية الدول النامية . إذ يوضح جدول رقم (٣-١) السابق صادرات مصر عالية التكنولوجيا كنسبة من صادرات الصناعات التحويلية لم تتجاوز ١% عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بحوالي ٦% و ٤% لكل من تونس والمغرب ، وحوالي ٤٩% و ٥٣% في سنغافورة والفلبين . ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية العالمية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٤ / ٢٠١٦-٢٠١٧) (٢) فإن الاقتصادات الأفريقية والعربية غير قادرة على المنافسة

(١) الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، نيجيريا ، مارس ٢٠١٤.

E/ECA/CM/47/4, AU/CAMEF/MIN/4(IX), 5 March 2014

2) Global Competitiveness Report, 2013-2014, 2016-2017 www3.weforum.org

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

بسبب انخفاض الإنتاجية، وارتفاع درجة الاعتماد على المصنوعات كثيفة الموارد الطبيعية بحوالى ٥٠% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وتصل نسبة مساهمة الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية -والتي تتسم بقلّة التنوع- إلى حوالى ٣٥%، مقارنة بحوالى ١٤% في دول شرق آسيا. أما مصر فقد حققت زيادة في حصتها في القيمة المضافة للصناعة التحويلية كما يتضح من الجدول رقم (٣-١)، وتحتل مصر المركز ٧١ من بين ١٤٣ دولة عام ٢٠١٥ في مؤشر Competitive Industrial Performance (CPI) كما يتضح من جدول رقم (٣-٣)، وتحقيق تنوع نسبي في صناعاتها بالإتجاه نحو الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا، ومن الصناعات القائدة في هذا المجال الصناعات الكيماوية والبرمجيات (١) إلا أنها تواجه تحديات في مجال تحسين الأداء الصناعي بالأخذ في الاعتبار الظروف والمستجدات السياسية. ومن ثم صعوبة الحفاظ على تنافسية قطاع الصادرات في ضوء تأخر التصنيع وبطء التحول الهيكلي وانخفاض مستوى الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية (٢) بهدف زيادة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا، كما يتضح من جدول رقم (٣-٥) بالملحق رقم (٣) نسبة أهم السلع في واردات العالم غاليبتها عالية التكنولوجيا -عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦. إذ يستلزم عددا من التدخلات لتعزيز الابتكارات التي ترفع القدرة التنافسية لها. وإذ يشير مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٧ (٢)، إلى استمرار الفجوة في القدرة الابتكارية بين البلدان المتقدمة والنامية، ومعدلات النمو الاستثنائية لأنشطة البحث والتطوير على مستوى الحكومات والشركات على السواء، فمن ثم تبدو أهمية

٣-٢-١ دور التمويل في بناء القدرات والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير، إذ تحتل

الاقتصادات ذات الدخل المرتفع ٢٤ من أصل أعلى ٢٥ مرتبة - تبرز الصين كاستثناء في المرتبة ٢٢ في عام ٢٠١٦، حيث أصبحت الصين أول اقتصاد ذي دخل متوسط يحتل مكانة ضمن أعلى

(١) وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية التجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠"، مرجع سابق.

(٢) المعهد العربي للتخطيط، "دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الكويت، يوليو ٢٠١١.

3) www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.html

٢٥ مرتبة^(١) حيث تنسم بالمواهب البحثية في المشاريع التجارية، حيث تقوم الصين بتمويل البحوث والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير.

وفى هذا السياق يجب أن تبدأ الجهود الرامية إلى سد فجوة الابتكار بالاقتصادات النامية بفهم نقاط قوتها وضعفها في الابتكار، ووضع سياسات ومقاييس ملائمة، والذي هو هدف مؤشر الابتكار العالمي . فالولايات المتحدة الأمريكية (المرتبة ٤) -على سبيل المثال- تنسم بتطور الأسواق المالية وكثافة نشاط رأس المال الاستثماري مما يحفز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وتميز جامعاتها، ووجود شركات تضطلع بأنشطة عالمية في مجال البحث والتطوير R&D^(٢). ونجد فى الاقتصادات الأوروبية العمالة شديدة الاعتماد على المعرفة، والتعاون البحثى بين الجامعات وقطاع الصناعة، وفى عام ٢٠٠٩ عقد الاتحاد الأوروبى اتفاقية "تعزيز البحوث الصناعية والتنمية" بميزانية قدرت بحوالى ١٢ مليار "يورو" شملت التعليم، والبحوث والابتكار، والبنية التحتية التكنولوجية^(٣)، لتعزيز القدرة التنافسية فى الأسواق الدولية. أيضا تأتى اليابان ضمن قائمة أول الاقتصادات العالمية من حيث البحث والتطوير، حيث نجد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة والمنافسة، والمعرفة. ومعدل نمو الإنفاق على الـ R&D فى اقتصادات آسيا (شاملة اليابان) أدت إلى تغير خريطة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير العالمية، فقد انخفضت نسبة شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) فى أنشطة البحث والتطوير من ٤٠% إلى ٣٦% خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كما انخفضت نسبة الاتحاد الأوروبى من ٤٢% إلى حوالى ٣٥%، بينما ازدادت نسبة مساهمة منطقة اقليم الباسيفيك الآسيوية من ٢٤% إلى حوالى ٣٥%. كما تتميز شيلي والمكسيك والبرازيل والأرجنتين بنقاط قوة من حيث المؤسسات والبنية التحتية وتطور الأعمال، -بالإضافة إلى جودة الجامعات ونسبة الالتحاق بالتعليم العالى-، وجود شركات بحث وتطوير عالمية تقوم بدعم الشركات الصغرى والصغيرة بنقل المعرفة والدراية لمالكي الشركات. ومن ثم التنمية الصناعية تؤدي دوراً أساسياً باعتبارها المورد الرئيسي

^١) Ibid, www.wipo

^٢ يوضح جدول رقم (٣-٦) بالملحق رقم (٣) أكبر ١٠ شركات فى العالم فى تمويل الـ R&D.

^٣) EU Budget 2009 : gearing up for economic recovery, Bruxelles , December , 2008.

لابتكار السلع الجديدة وفقا لـ "اليونيدو ٢٠١٨" (١). ومن ثم سنتناول الابتكار ونمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية في مصر.

٣-٢-٢-٢ الابتكار ونمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية : أسهمت الاتجاهات في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في نمو تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للمعدات الكهربائية والبصرية بنسبة ٧.٨% ومعدات النقل ٦.٧% على مستوى العالم -كما أشار تقرير UNIDO لعام ٢٠١٦ بعنوان " دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ". وبالتالي يظهر دور حكومات الدول في بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بوضع إستراتيجيات زيادة الإنفاق الحكومي على أنشطة البحوث والتطوير ونشر التكنولوجيا مرتفعة القيمة المضافة، وتنفيذ السياسات الصناعية التي تحقق التنمية المستدامة، واقتصادات رقمية قائمة على المعرفة. وبالنسبة لمصر يظهر مؤشر " R&D "Capacity for Innovation Index " تبنى مركز مصر (المركز ١٣٥ من بين ١٤٠) في عام ٢٠١٦ (٣.١ من ٦) مما يشير إلى أن الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية وليس القيام بأنشطة بحث وتطوير منتجات جديدة، مقارنة بالعديد من الدول منها السعودية (٤.١) والإمارات (٥.٤) ولبنان (٤.٦) ومنطقة شرق آسيا وعلى رأسها الصين (٤.٤) ، والتحول من " صنع في الصين" إلى "ابتكار صيني". وتحتل مصر في مؤشر FDI and Technology Transfer المركز (71) 4.4 ما يعكس انخفاض مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل تكنولوجيا حديثة ومتطورة ، كما يشير مؤشر جودة النظام التعليمي إلى عدم تلبية التعليم لمتطلبات التنافسية. كما تحتل المركز (133 من بين ١٤٠) 2.4 في مؤشر Company Spending on R&D مما يشير إلى أهمية دور الحكومات في الدول النامية في زيادة الإنفاق على الـ R&D وخاصة في المراحل الأولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ظل دور الابتكار في تقوية سلاسل القيمة المضافة الإقليمية وربطها بالسلاسل العالمية بشكل مباشر يسهم في تعزيز الإنتاجية والتنافسية وتنويع الصادرات . هذا وتشكل حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار والتنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص

1) UNIDO, ' Industrial Development Report', 2018 .
<https://www.unido.org>

بالمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة بتخصيص نحو ٤ % من ميزانية البحث المخصصة للمؤسسات الكبيرة لتمويل الشركات الصغيرة ذات المنتجات الجديدة والمبتكرة، أيضا قام معهد سنغافورة للمعايير والبحوث الصناعية بنشر التكنولوجيا بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التصدير من خلال توفير معلومات حول المتطلبات الفنية الأجنبية، وشراء الاحتياجات التكنولوجية لمراكز التكنولوجيا بالشركات المحلية. وقد سميت منطقة شرق آسيا باسم «مصنع آسيا» بفضل شبكة علاقاتها الصناعية الكثيفة عبر الحدود التي تدعم ديناميكية التصدير، والتي تضطلع الصين بدور الاستفادة من المنتدى الجديد المشترك بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إيجاد وسائل لتنويع تجارة صادرات المنطقة وزيادة الاستثمارات إذ نجد العلامات التجارية الصينية استحوذت على نصف السوق العالمية^(١). ويوضح جدول (٣-٤) دور الابتكار التكنولوجي لتعزيز تنافسية الصادرات.

(١) والهواتف المحمولة، حيث اختفت "نوكيا" التي كانت تهيمن على السوق وأصبحت "موتورولا" الكلاسيكية علامة تجارية تابعة لـ لينوفو لينوفو الصينية، وتراجعت مبيعات "سامسونج" و"أبل" بينما احتلت "هواوي" و"زي تي إي" ثلث حصة الأسواق الخارجية في عام ٢٠١٤. كذلك تستمر صناعة الأجهزة المنزلية الصينية يحركها الابتكار، ووفقا لإحصاءات وكالة شينخوا-الصين، لديها أكثر من ٤٠٠ وحدة تعمل في مجال البحوث والتطوير. كما حققت الصين انجاز ملحوظ وقدره على الابتكار وتنافسية في مجال الحوسبة الفائقة في العالم "سوبر كمبيوتر"، الحوسبة عالية الأداء HPC Systems. هذا بالإضافة إلى شركات الطاقة الكهربائية الصينية التي تحتل مكانة رئيسية في السوق العالمية.

IMF, 'Finance & Development - External Relations', December 2014.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول (٣-٤) الابتكار التكنولوجي لتعزيز تنافسية الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة لمصر وبعض دول جنوب

شرق آسيا ٢٠١٦-٢٠١٧

القيمة المضافة إلى صناعية % للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاتفاق على R&D % من الناتج المحلي الإجمالي*	الاتفاق للشركات على R&D "Compny Spending on R&D" ٢٠١٦(٦-١)	أسباب نمو نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا / إجمالي صادرات الصناعات التحويلية % ٢٠١٧	التصنيف في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٧	
٣٦	١.٣٠	٤.٤	٤٣ % نمو الصادرات بنسبة ١٠ % على الأقل خلال ٢٠١٧ مدفوعا بشكل رئيسي بالطلب العالمي على الإلكترونيات والسلع الكهربائية - خاصة الطلب من الصين أكبر شريك تجاري لماليزيا بنسبة ٢١.٢ % على أساس سنوي في ٢٠١٦ وارتفعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢١.٦ % - * ٣٥.٤ مليار \$ صادرات الكمبيوتر والاتصالات	المرتبة ٣٧- عالميا، والـ٨- آسيويا الاعتماد على سياسات البحث والتطوير والابتكار بإقامة حدائق العلم والتكنولوجيا	<u>ماليزيا</u> ثالث أكبر قوة اقتصادية في جنوب شرق آسيا - جاءت بين دول ذات الدخل المتوسط الأقرب إلى أفضل ٢٥ دولة في عام ٢٠١٧ - نجحت في تطوير مجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإبقاء على مؤشر النمو في الاستيراد والتصدير ذات التكنولوجيا الفائقة وتصدير السلع الإبداعية (نسبة صادرات الصناعات التحويلية ٦٦.٥ % من إجمالي الصادرات الصناعية)
	٢.٠٧	٤.٠	٢٦.٩ تحتل المركز الأول في صادرات التكنولوجيا الفائقة ٤٣.٧ % في عام ٢٠١٤ القطارات فائقة السرعة، الطاقة النووية، معدات الأقمار الصناعية، طائرات عسكرية من دون طيار	٢٢	<u>الصين</u> ارتفعت نسبة مساهمة الصين من الصادرات العالمية إلى ١٣.٨ % عام ٢٠١٥ من ١٢.٣ % في ٢٠١٤ وذلك وفقا لبيانات «الأنكتاد» انخفضت واردات الصين بشكل حاد - أكثر من ١٤ % في عام ٢٠١٥ وتنشأ استراتيجية «إحلال الواردات» التي تستنزف العلامات التجارية الأجنبية من أسواقها المحلية
٣٩	٤.٢٣	٤.٥	٢٧.٠	١١	<u>كوريا الجنوبية</u>

			يقارب حجم صادرات صناعات الابتكار حجم صادرات أجهزة الاتصالات اللاسلكية التي تحتل المركز السابع من الصادرات الكورية. الدخول فى مجال النانو تكنولوجى والروبوتات . وحل قطاع أشباه الموصلات فى المركز الأول من حيث حجم الصادرات فى ٢٠١٦ (بمليار و ٨٩ مليون دولار)، تلاه قطاع أجهزة الاتصالات اللاسلكية والأجهزة الالكترونية التطبيقية والشاشات. وصادرات التقنيات الخاصة بإدارة المياه(شبكة المياه الذكية - تحلية المياه). جاءت شركات كورية فى صناعات الاليكترونيات العالمية فى العام ٢٠١٦ ضمن الشركات العشر الأوائل، "سامسونغ" للإلكترونيات فى المرتبة الأولى للهواتف الذكية وأشباه الموصلات، شركة "إل جي إلكترونيكس" بينما جاءت، شركة "يوسكو" فى المرتبة الثانية فى صناعة الصلب.		ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية ٨.٩ % فى ٢٠١٧ مدفوعة بنمو الطلب العالمي على رقائق الذاكرة. ويرجع الارتفاع فى الصادرات إلى زيادة الشحن إلى الأسواق الآسيوية بينها الصين. وتوقع نموا قويا العام ٢٠١٨ لكنه أكثر تواضعا عند ٤% وتوجه نمو الصادرات سوف يستمر لفترة على خلفية انتعاش اقتصاد أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين. (تشكل نسبة صادرات الصناعات التحويلية ٨٩.٤% من اجمالى الصادرات الصناعية)
٣٣	٠.٧	٢.٤	١	١٠.٥	<u>مصر</u> اتجاهات من قبل مراكز مجلس صناعة التكنولوجيا والابتكار فى ٢٠١٨ للعمل على تعميق التصنيع المحلى القائم على تكنولوجيا الطاقة الشمسية (تشكل نسبة صادرات الصناعات التحويلية ٨.٩% من اجمالى الصادرات الصناعية) (١)
			* ١٠.٥ مليار \$ صادرات الكمبيوتر والاتصالات ** استهداف إستراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ زيادة نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى ٦% لإجمالى صادرات الصناعات التحويلية		

Sources :

- IMF, 'Finance & Development' ,December 2014. www.imf.org

(١) أشارت لجنة تعميق التصنيع المحلى باتحاد الصناعات، إن اللجنة نجحت فى رفع نسبة المكون المحلى لنحو ٦٥%. - مؤتمر أكاديمية السادات، "سياسات الاصلاح الهيكلى"، ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

- UNCTAD, 'Annual Report', 2015 unctad.org
- www.alittihad.aearabic.cntv.cn
- Science and Engineering Indicators, 'Major Global Science and Technology Trends – Overview', 2016. National Science Foundation
<https://www.nsf.gov>
- Research and development expenditure (% of GDP) | Data
<https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

تتامي الاستثمار في البحث والتطوير وتزايد عدد براءات الاختراع تعكس تعاظم دور الابتكار في كمحفز للتنمية الاقتصادية وإتاحة فرص جديدة للتجارة. ومن ثم الابتكار التكنولوجي مجال ضروري لتحديث قاعدة الصناعة التحويلية وتغير هيكل الصادرات السلعية. إن عمليات التعلم التكنولوجي تراكمية، وتنعكس آثاره في مجال التغيرات الاقتصادية الهيكلية على المدى المتوسط والطويل. والبلدان الأقل نموا المعرضة لأضرار ناجمة عن توترات الجغرافيا السياسية وعدم الاستقرار السياسي، يمكن أن تتعلم في الأسواق العالمية وتصبح أكثر قدرة على المنافسة بالصادرات الصناعية إذا قامت بتطوير قدراتها التكنولوجية وتوسيع طاقتها الإنتاجية. ومن ثم فزيادة التنافسية تتطلب تدخلات سياسات انتقائية يتم من خلالها استغلال المزايا النسبية، في حين يتم إنشاء مزايا تنافسية جديدة للصادرات بالابتكار.

٣-٣ تحديد دالة أهم محددات الصادرات السلعية المصرية (*)

٣-٣-١ النموذج المستخدم

يهدف هذا المبحث إلى التوصل إلى تحديد دالة لأهم المحددات المؤثرة على الصادرات السلعية المصرية غير البترولية ، حيث تشكل الصادرات السلعية المصرية حوالى ٠.١٦ % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية عام ٢٠١٦ . ومن ثم إن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية علي الأقاليم الجغرافية المختلفة خلال فترة الدراسة منه يتضح أن اعتبارات القرب الجغرافي **يعكس أهمية البعد الجغرافي** أى المسافة - ممثلاً فى تكلفة النقل والاتصالات والتأمين واللوجيستات ..- للصادرات المصرية . وكشريك تجارى لمصر ، **يوضح أهمية دور اللغة المشتركة والثقافة فى الصادرات** . حيث يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة أهمية دور الاتفاقيات الخارجية **كعوامل حاکمة فى الأسواق التى تصدر إليها مصر** . (إيطاليا كشريك تجارى أول **للصادرات المصرية** على مدى فترة الدراسة كلها بنسبة ٩% و ٧% من اجمالى الصادرات السلعية من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ ، تليها أسبانيا كشريك تجارى ثان (على مستوى الاتحاد الأوروبى) ، وليبيا كشريك تجارى أول ، والسودان كشريك ثان (تجمع دول الكوميسا) ، كما تعد الإمارات ١٢.٦ % كأكبر سوق للصادرات المصرية (شريك تجارى أول) وفقاً لاتجاهات الصادرات خلال الفترة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ، تليها السعودية ٧.٨ % (اتفاقية التجارة الحرة العربية) ، مما يوضح أهمية دور القرب الجغرافي واللغة والثقافة فى الصادرات السلعية المصرية . أيضا أهمية الناتج المحلي الإجمالي لمصر .

ومن ثم فإن الاتفاقيات التجارية التفضيلية هي من العوامل الحاکمة فى الأسواق التى تصدر إليها مصر وبالتالي قد لا تكون هذه الأسواق هي الأسواق الرئيسية للمنتجات المصدرة . وهذا التوجه لا يقتصر علي مصر فقط بل تتبناه الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وهو ما أكدته تقارير التجارة

(*) أعد هذا المبحث د. نجلاء علام و د. سحر عبود

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

الدولية من ارتفاع نسب تجارة الجنوب-الجنوب(١) . وهذا الإطار من التحليل في ضوء عدد من الدراسات السابقة لأهم دراسات دالة محددات الصادرات السلعية المصرية كما يتضح مما يلي :

جدول رقم (٣-٥) أهم دراسات دالة محددات الصادرات السلعية المصرية

دراسة ٤	دراسة ٣	دراسة ٢	دراسة ١	
How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt ⁽⁵⁾ (5)	محددات الطلب على الصادرات السلعية المصرية ^(٤)	محددات دالة الطلب على الصادرات المصرية (دراسة حالة) ^(٣)	The Factors Affecting Egypt's Exports: Evidence from the Gravity Model Analysis ⁽²⁾	اسم الدراسة
2005 - 2016	١٩٩٥-٢٠١٥ استخدام بيانات ١٥ دولة في عام ٢٠١٥	1980 - 2010	٢٠١٣-٢٠٠٠ for 42 main trading partners	الفترة الزمنية
Gravity Model	أسلوب السلاسل الزمنية	المنهج الاستنباطي (أساليب قياسية تعتمد على نموذج تصحيح الخطأ)	Gravity Model	المنهجية المستخدمة
the impact of the exchange rate on the value of exports	طلب شركاء مصر التجاريين على الصادرات السلعية المصرية	صادرات دولة معينة	Egypt's bilateral export flows to its main trading partners	المتغير التابع
1- GDP 2- transaction costs that include transport costs measured by the bilateral distance between Egypt and its partner	١- الدخل الاجنبي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي للشركاء التجاريين ٢- الأسعار النسبية بين مصر وشركائها	١- الناتج المحلي الاجمالي في الخارج ٢- التغير في الاسعار النسبية ٣- الواردات وخاصة من المواد الخام والسلع	1-Egypt's GDP 2-importer's GDP 3-importer's population 4-regional trade agreements (RTA)	المتغيرات المفسرة

^{١)} World Trade Organization,(2016),” World Trade Statistical Review2016”, WTO, Geneva, P.54.

^{٢)} Mohamed A. Elshehawy, Hongfang Shen, Rania A. Ahmed

^{٣)} الوكيل نشأت نبيل، مجلة النهضة - مصر

^{٤)} إبراهيم، محمد عباس محمد علي، مجلة مصر المعاصرة-مصر

5) Chahir Zaki ,Maya Ehab and Aliaa Abdallah, "" How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt "" Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, october 2017.

3- the real exchangerate 4- the price 5- the number of products responds	التجارين ٣- نسبة معدل الصرف في مصر الى معدلات صرف شركائها التجاريين	الوسيلة والسلع الرأسمالية ٤- التغير في سعر الصرف ٥- الاستثمار الاجنبي المباشر	5-the border between Egypt and its trading partner 6-Transportation costs (distance variable)	
قطاعي	قطاعي	اجمالي	قطاعي	
we find that while a depreciation of the real exchange rate increases the value of exports, the quantity of exports is not affected showing that the price effect is more significant than the quantity effect. For the extensive margin, the number of destinations and the number of products responds positively to exchange rate depreciation.	اثبتت النتائج التطبيقية انه في الاجل الطويل توجد علاقة معنوية موجبة بين الصادرات السلعية الحقيقية وكل من الدخل الحقيقي للشركاء التجاريين ونسبة معدلي الصرف بين مصر وشركائها التجاريين في حين هناك علاقة معنوية سالبة بين الصادرات السلعية الحقيقية والأسعار النسبية بين مصر وشركائها التجاريين ومن جانب آخر في الاجل القصير توجد علاقة معنوية موجبة بين الصادرات السلعية الحقيقية والدخل الحقيقي للشركاء التجاريين ولكن سالبة ومعنوية للأسعار النسبية بين مصر وشركائها التجاريين ، كما ان هناك علاقة موجبة ولكن غير معنوية بين الصادرات السلعية الحقيقية والنسبة بين معدلي الصرف لمصر وشركائها التجاريين	انتهت الدراسة الى ان نتائج التقدير القياسي لدالة الطلب على الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة معنوية المتغيرين، سعر الصرف والواردات في الاجل الطويل والواردات فقط في الاجل القصير بينما لم تحقق المعنوية متغيرات الناتج الإجمالي الخارجي والأسعار النسبية والاستثمار الأجنبي المباشر	* The results suggested a positive influence of the increase in Egypt's GDP, The results also suggested that Egyptian exports was positively influenced by an increase in GDP in the importing countries; the higher the income in importing country, the greater the volume of Egyptian exports. The openness rate of the importing countries did not encourage Egypt's exports, having a negative influence. * The distance variable between Egypt and the importing countries had its expected sign but it was not significant. The results also indicated that Egypt exports less products to countries where Arabic is the official language * The regional trading agreements (RTA) variable is highly significant and this implies that the importer country that has RTA with Egypt can affect Egypt's exports. The common border between Egypt and its neighbors encouraged the exports, where the results indicated the significance and positive effect of this variable on the flows of Egyptian exports	النتائج

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

وتتبنى الدراسة في هذا الصدد نموذج الجاذبية Gravity Model للتجارة الدولية الذي قدمه (Tinbergen,1962) وهو يعد من أشهر النماذج التي استخدمت بكثافة في تحليل تدفقات التجارة الخارجية ولديها قوة تفسيرية جيدة للتدفقات التجارية الثنائية . وتأخذ الصيغة الأساسية لنموذج الجاذبية المعادلة الآتية :

$$X_{ij} = G \frac{M_i^\alpha M_j^\beta}{D_{ij}^\theta}$$

بحيث X_{ij} تعبر عن تدفقات التجارة من دولة i إلى الدولة j ، و M_j, M_i الأحجام الاقتصادية للدولتين i و j . بينما D_{ij} تعبر عن المسافة بين الدولتين كمؤشر يعكس تكلفة التجارة بينهما.

وفقا للمعادلة السابقة ، تتناسب التدفقات التجارية الثنائية بين أي دولتين طردياً مع الأحجام الاقتصادية لهما وعكسياً مع المسافة بينهما .

يمكن تعديل النموذج في صيغة موسعة ليضم متغيرات تفسيرية أخرى مثل اللغة والحدود المشتركة ، السياسات / الاتفاقيات التجارية وسعر الصرف، وغيرها. (١)

وللتعرف على أهم المحددات الخاصة بالصادرات المصرية غير البترولية باستخدام بيانات ٥٤ دولة من شركاء مصر التجاريين على الصادرات السلعية المصرية يتم استخدام المعادلة (٢) الآتية :

$$\ln(EX_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 \ln(GDP_{it}) + \beta_2 \ln(GDP_{jt}) + \beta_3 \ln(POP_{jt}) + \beta_4 D_{ij} + \beta_5 \ln REER + \beta_6 Border_{it} + \beta_7 Lang_{jt} + \beta_8 FTA_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث تعبر i عن مصر و j الشريك التجاري لمصر و t تعبر عن المدى الزمني للدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٦) .

المتغير التابع EX_{ijt} يعبر عن القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات السلعية المصرية غير البترولية بالدولار بين مصر وشركائها التجاريين في السنة t .

^١) Genc,M. and D.Law,(2014),” A Gravity Model of Barriers to Trade in New Zealand”, New Zealand Treasury Working Papers No.05. New Zealand Government.

^٢) يترتب على استخدام الصيغة اللوغاريتمية أن تكون المعلمات الخاصة بالمتغيرات الكمية معبرة عن المرونات، أي نسبة التغير في حجم التدفقات التجارية نتيجة التغير في أحد المتغيرات المفسرة بنسبة ١%. أما في حالة المتغيرات الصورية، يمكن الحصول على أثر أي متغير صوري من خلال الصيغة التالية: $[(\exp^C)-1] \times 100$ أي [مقابل لوغاريتم قيمة المعلمة المقدرة - ١] $\times 100$.

(Shephard,2012)

أما المتغيرات المستقلة فتتضمن:

GDP_i و GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر والشركاء التجاريين ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بهذين المتغيرين موجبة حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر يعكس زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع القدرة التصديرية وكذلك ارتفاع الناتج في الشركاء يعكس ارتفاع في الدخل وزيادة الطلب.

POP: عدد السكان في الشركاء التجاريين قد تكون إشارة المعلمة الخاصة به موجبة أو سالبة

REER: سعر الصرف الحقيقي الفعال لمصر ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة به سالبة حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يعني زيادة تكلفة الصادرات وبالتالي يؤثر سلباً على تنافسيتهما والطلب عليها.

بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الصورية:

Dij يعبر عن المسافة الجغرافية بين مصر والشركاء التجاريين وهو يستخدم كمؤشر تقريبي Proxy لقياس تكاليف ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة المقدرة سالبة؛ حيث يترتب على طول المسافة بين دولتين إلى ارتفاع تكاليف ومدة النقل . ويعبر المتغير الصوري Border عن وجود حدود مشتركة بين مصر والشريك التجاري؛ ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة به موجبة؛ حيث يساعد وجود حدود مشتركة على تيسير التجارة بين الدولتين نتيجة وجود طرق ومنافذ برية . وكذلك متغير صوري يعبر عن وجود لغة مشتركة ما بين مصر والشركاء ، ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة به موجبة ؛ حيث يساعد وجود لغة مشتركة على تسهيل التعاقدات والتعاملات التجارية والتطبيق الصحيح للإجراءات والقوانين التجارية .

ϵ_{ijt} متغير عشوائي موزع توزيعاً طبيعياً بشكل مستقل ومتماثل Independent and Identically Distributed (IID) random variable بمتوسط صفر وانحراف معياري ثابت.

طبيعة البيانات ومصادرها :

البيانات المستخدمة هي بيانات Panel Data. يتم من خلالها التعرف علي العوامل المفسرة للصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة.

وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد اكتسبت مؤخراً اهتماماً كبيراً خاصة في الدراسات الاقتصادية ، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار اثر عدم التجانس غير الملحوظ (unobserved heterogeneity) واثـر الزمن علي هذه العوامل في مفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

- يتم الحصول علي بيانات المتغير التابع وهو قيمة إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية بين مصر وشركائها التجاريين من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة (UN COMTRADE Data base) وتم استخدام الرقم القياسي للصادرات لتحويل هذه البيانات إلي بيانات حقيقية.
- أما المتغيرات المفسرة فسوف يتم الحصول عليها من مصادر متعددة وذلك علي النحو الآتي:
- يتم الحصول علي بيانات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية^(١) والرقم القياسي للصادرات من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)
- البيانات الخاصة بالمسافة الجغرافية^(٢) بين مصر وشركائها التجاريين واللغة والحدود المشتركة بين مصر والدول سوف يتم الحصول عليها من قاعدة بيانات CEPII .
- البيانات الخاصة بسعر الصرف الحقيقي الفعال من دراسة (Noueldin, Diaa. 2017)^٤

^(١) تستخدم نماذج الجاذبية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية ككمش لجميع القيم الجارية المستخدمة في النموذج، وذلك بغرض التبسيط حيث يلزم التعامل مع عدد كبير من الأرقام القياسية للحصول علي القيم الحقيقية لمتغيرات النموذج. (فتح الله، محمود، ٢٠١٣)

^(٢) تم حساب بيانات المسافة المستخدمة في هذه الدراسة باستخدام معادلة الدائرة الكبرى

Great Circle Formula . (Mayer and Zignago, 2011)

^(٣) توفر قاعدة بيانات المركز الفرنسي للدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales (CEPII) مجموعة كبيرة من البيانات المطلوبة لنماذج الجاذبية. حيث توفر بيانات خاصة بالمسافة الجغرافية ومساحة الدول ومتغيرات صورية للغة المشتركة والتاريخ الاستعماري وغيرها من المتغيرات لنحو ٢٢٤ زوجاً من دول العالم.

^(٤) Noueldin, Diaa. 2017. "Much Ado About the Egyptian Pound: Exchange Rate Misalignment and the Path Towards Adjustment." Working Paper, ECES.

تم استخدام الحزمة الإحصائية STATA الإصدار ١١.١ لعمل التقديرات والاختبارات الإحصائية في هذا الجزء. يعرض الجدول (٦-٣) ملخصاً إحصائياً للبيانات التي تم تجهيزها لتطبيق نموذج الجاذبية؛ حيث يظهر في الجدول المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات المختلفة.

جدول رقم (٦-٣) ملخص إحصائي للبيانات المستخدمة في تطبيق نموذج الجاذبية

DISIJ	LNREER	POPJ	GDPI	EXPIJ	
8.145797	4.791773	16.72808	21.28441	5.703006	Mean
8.171147	4.865617	16.68223	21.37588	5.674322	Median
9.576754	5.124435	21.04438	21.84191	9.990421	Maximum
6.203038	4.432287	12.88909	20.62945	-1.927892	Minimum
0.734861	0.207434	1.562556	0.438454	2.017870	Std. Dev.
1275	1290	1268	1290	1290	Observations

٣-٣-٢ تقدير معاملات النموذج وتفسير نتائجها :

ولقد حاول البحث استنباط نموذج مبسط يحدد مجموعة العلاقات التي تحكم تدفقات الصادرات السلعية المصرية في ظل ما تكون لدى الباحثين من أفكار عن طبيعة وهيكل العلاقات لدالة محددات الصادرات في إطار النظرية الاقتصادية. وسوف نقوم بتقدير معاملات نموذج الجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وذلك لثلاث نماذج هي البيانات المجمعة ، ونموذج الآثار الثابتة ، ونموذج الآثار العشوائية .

ويفترض نموذج البيانات المجمعة عدم وجود اختلافات بين الدول أو عبر الزمن. بمعنى أن هناك معادلة واحدة تعبر عن الصادرات بين مصر وشركائها التجاريين . بينما يفترض نموذج الآثار الثابتة أن الاختلافات بين الوحدات (العلاقة الثنائية بين مصر وكل دولة) يعكسها الحد الثابت (B0) في

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

معادلة الانحدار. ويعني ذلك أن لكل علاقة ثنائية حد ثابت خاص بها و يختلف عن باقي الدول. بينما تتساوي جميع الدول في ميل معادلة الانحدار (β). ويعني ذلك ان الاختلافات بين الدول تكون مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية .

وأخيرا ، تفترض نماذج الآثار العشوائية أن الآثار الفردية للوحدات Individual Effects تنعكس علي الحد الثابت ، ولكن بالإضافة إلي متغير عشوائي μ_i غير مرتبط بالمتغيرات التفسيرية ومضافا إليه جزء من الخطأ العشوائي للمعادلة . وفقا لذلك ، يكون الحد الثابت في معادلة الجاذبية مساويا $\beta_0 + \mu_i$.

ويعد فرض عدم ارتباط الآثار الفردية بالمتغيرات التفسيرية ذو أهمية كبيرة في اختيار طريقة التقدير، كما أنه يتيح من ناحية أخرى تقدير آثار المتغيرات الثابتة عبر الزمن Time-invariant variables والتي تستبعد تأثيرها نماذج الآثار الثابتة. يعرض الجدول التالي تقديرات النماذج الثلاثة :

جدول رقم (٣-٧) تقديرات النماذج

نموذج الآثار العشوائية		نموذج الآثار الثابتة		نموذج البيانات المجمعة		المتغيرات
المعلمة المقدره	قيمة T المحسوبة	المعلمة المقدره	قيمة T المحسوبة	المعلمة المقدره	قيمة T المحسوبة	
-18.45638	-34.65450	-15.07012	-50.27639	-19.6	-97.44	C
15.94030	1.732747	10.84349	1.431135	-8.890124	0.618407	lnGDP i t
10.98059	0.594042	8.928855	0.821429	22.11611	0.503057	Ln GDPj
3.029320	0.241336	2.367994	0.593433	8.358515	0.247071	Ln POPj
-2.940161	-0.621832	-1.465413	-0.325461	11.00431	3.031788	LN REER
-7.992723	-1.282693			-23.80351	1.321196	Dijt
2.823512	1.973472			6.230707	1.604481	Borderijt

1.308806	0.380200			3.038853	0.302680	Langijt
3.150198	0.750494			9.589191	0.787612	FTAiijt
	1286		1286		1286	Observation
	0.63		0.88		0.62	Adj R2
			112 (0.0000)			F- Test
	28.6 (0.000)					Hausman Test

يلاحظ من التقديرات ما يلي :

في حالة نموذج البيانات المجمعة : بالرغم من ارتفاع قيمة R^2 المعدلة ومعنوية كافة المتغيرات ، إلا أن بعض المعلمات المقدرة جاءت إشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية وتحديدا إشارة الناتج المحلي الإجمالي لمصر وإشارة سعر الصرف الحقيقي الفعال مما قد يشير إلي وجود علاقة ارتباط خطي ما بين المتغيرين ؛ حيث أن الناتج المحلي الإجمالي أحد المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي الفعال .

- في حالة نموذج الآثار الثابتة : يلاحظ ارتفاع قيمة R^2 المعدلة ومعنوية كافة المتغيرات فيما عدا سعر الصرف الحقيقي الفعال وقد يرجع ذلك إلي ارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي وأيضا قد تختلف هذه النتيجة إذا ما تم استخدام بيانات الصادرات غير البترولية بشكل أكثر تفصيلا. ويستبعد هذا النموذج المتغيرات الصورية والثابتة عبر الزمن .

- يستخدم اختبار F-Test، لاختبار مدي صحة استخدام نموذج الآثار الثابتة باعتبارها لتوصيف غير المقيد للنموذج الذي تم تقديره باستخدام المربعات الصغري العادية (نموذج البيانات المجمعة). الفرض العدمي للاختبار هو أن جميع المتغيرات الصورية التي تمثل كل دولة معالماتها مساوية للصفر أي لا توجد اختلافات فردية بين الدول وبالتالي يكون النموذج المقيد هو الأفضل.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

- وبالتالي إذا لم نرفض الفرض العدمي فإن طريقة تقديرات المربعات الصغرى العادية تكون أفضل تقديرات خطية غير متحيزة أما في حالة الرفض ، فإن تقديرات المربعات الصغرى العادية تكون متحيزة وغير متسقة بسبب المتغيرات المهملة وفي هذه الحالة يعبر نموذج الآثار الثابتة عن التوصيف الصحيح والذي يراعي الاختلافات الفردية بين الدول.

- يتم حساب قيمة هذا الاختبار أوتوماتيكيا باستخدام حزمة STATA وتبين منه رفض الفرض العدمي وبالتالي تقديرات نموذج الآثار الثابتة تعبر عن توصيف أكثر صحة لنموذج الجاذبية مقابل نموذج البيانات المجمعة .

- في حالة نموذج البيانات العشوائية : يتضح ارتفاع قيمة R^2 المعدلة قليلا عن مثيله في نموذج الآثار الثابتة ، بالإضافة إلي معنوية كافة المتغيرات فيمعدا المتغير الصوري الخاص باللغة المشتركة .

- بعد أن أوضحنا نتائج تقديرات نموذجي الآثار العشوائية والآثار الثابتة وكل منهما يقدم تقديرات متسقة. وبالتالي إذا كان التوصيف الصحيح للنموذج هو نموذج الآثار العشوائية فإننا نكون قد حصلنا علي تقديرات متسقة وتتسم بالكفاءة بسبب وجود عدد اكبر من درجات الحرية. وإذا لم يكن توصيف نموذج الآثار العشوائية هو الصحيح ، ففي هذه الحالة سوف نستخدم تقديرات نموذج الآثار الثابتة حيث أنها تقديرات متسقة وإن لم تكن الأكثر كفاءة.

- لتحديد التوصيف المناسب ، سوف نستخدم اختبار توصيف Hausman Specification Test. يمثل الفرض العدمي في هذا الاختبار استقلال الآثار الفردية عن المتغيرات التفسيرية ويعني قبول الفرض أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم للبيانات بينما الفرض البديل يعني عدم استقلال الآثار الفردية عن المتغيرات التفسيرية ويعني قبول ذلك الفرض أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات.

- وبتطبيق هذا الاختبار باستخدام الحزمة الإحصائية STATA11.1 نقبل الفرض العدمي وبالتالي يكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم.

يفسر هذا النموذج ٦٣% من التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية المصرية غير البترولية. واتضح منه معنوية كافة المتغيرات باستثناء اللغة المشتركة ، ومنه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر هو المحدد الرئيسي للصادرات المصرية ؛ حيث أنه بافتراض ثبات العوامل الأخرى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١.٧%، يليه مستوي الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في الشركاء وان كان مؤثرين بنسبة أقل. وجاءت المسافة كمؤشر لتكلفة النقل مؤثر سلبي علي الصادرات حيث يترتب علي ارتفاع المسافة انخفاض الصادرات المصرية.

- أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الفعال فجاءت إشارة المعلمة الخاصة به موافقة للنظرية ومعنوية حيث يترتب علي انخفاض سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١% ارتفاع في قيمة الصادرات المصرية غير البترولية بشكل عام ٠.٦ % إلا أن الأمر يحتاج لمزيد من الدراسة علي المستوي التفصيلي حتي يمكن تحديد المجموعات السلعية التي تتأثر فعليا بتخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي للخروج بسياسات إحداث طفرة بها.

والنتيجة النهائية التي تستتبع التحليل تفيد بأهمية سياسات تعزيز الاتفاقيات الخارجية، ومن ثم أهمية تقديم مساندة إضافية للأسواق البعيدة ، والعمل على تحريك المشروع الاقليمي للتكامل الاقتصادي التجاري والاستثماري العربي . لتحقيق مسار مستقبلي أكثر استدامة يواكب التحديات والمخاطر المستقبلية، وذلك فى ضوء تنامي التحديات والمستجدات العالمية المؤثرة على الاقتصادات العربية.

الفصل الرابع

محاو و سياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية (*)

تمهيد

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بسياسات إصلاح التجارة الخارجية، ويتناول هذا البحث سياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، وذلك في إطار تزايد العجز في الميزان التجاري وتراجع الصادرات السلعية على مدى الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٧ من حوالى ٢٧.٠ مليار دولار بنسبة ١١.٥% من الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ١٨.٧ مليار بنسبة ٥.٦% من الناتج، وفقاً لبيانات البنك المركزى المصرى، وتراجع نسبة تغطية حصيللة الصادرات السلعية للواردات من ٥٣.٢% إلى حوالى ٣٢.٦% خلال الفترة المذكورة(١). مما ينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية . وسوف يتم تحليل لمحاو و سياسات تنمية الصادرات تستند عليه مقترحات تطويرها.

٤-١ أهم محاو و سياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر

تتمثل أهم محاو و تنمية الصادرات السلعية فى : سياسات طويلة ومتوسطة الأجل، وسياسات قصيرة الأجل. سوف نتناول سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية بالتحليل فى ضوء تراجع الصادرات السلعية خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥ بسبب المستجدات والثورات المصرية والعربية وفقدان بعض الشركاء الرئيسيين وتباطؤ النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦

(*) أعد هذا الفصل د. نجلاء علام

مقارنة بـ ٢.٦% في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ الذي يعود بصفة أساسية إلى ضعف التعافي في النمو العالمي منذ الأزمة المالية العالمية - كما ذكرنا سابقاً.

وتشمل سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية سواء سياسات طويلة ومتوسطة الأجل من خلال الإهتمام بتنمية القطاعات الأعلى إنتاجية سواء الصناعة أو الزراعة في المدى المتوسط والطويل وتوسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير، وسياسات قصيرة الأجل كسياسة سعر الصرف ودعم الصادرات والحوافز الضريبية والتمويل، وكذلك السياسة التسويقية كأهم التحديات التي تواجه الصادرات المصرية بالإضافة إلى سياسة تعزيز الاتفاقيات الخارجية والتكتلات الإقليمية كهدف سياسة تنمية الصادرات السلعية المصرية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية حيث يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة أهمية دور الاتفاقيات الخارجية كعوامل حاکمة في الأسواق التي تصدر إليها مصر. ثم عرض مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

٤-١-١ السياسات متوسطة وطويلة الأجل : وتشمل :

٤-١-١-١ سياسة توسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير: لقد اهتمت السياسات الاقتصادية منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وفي ضوء التحول الهيكلي بقطاعات الخدمات باعتبارها القطاعات الأعلى عائد اقتصادي في الأجل القصير والمتوسط^(١)، إذ تبدو أهمية الصادرات الخدمية حيث يحقق ميزان الخدمات فائضاً متتالياً على مدى الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ كما يوضحه جدول رقم (٤-١) التالي، رغم التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

^(١) معهد التخطيط القومي، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠/٢٠١١"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، القاهرة، ٢٠١١، (بحث جماعي).

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول رقم (٤-١): تطور عجز الميزان التجاري المصري ونسبة تغطية حصة الخدمات للميزان التجاري

خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥

حصة الصادرات السلعية مليار \$	حصة الصادرات البترولية مليار \$	المدفوعات عن الواردات السلعية مليار \$	المدفوعات عن الواردات البترولية مليار \$	عجز الميزان التجاري مليار \$	المتحصلات الخدمية مليار \$	المدفوعات الخدمية مليار \$	فائض الميزان الخدمي مليار \$	نسبة تغطية حصة الخدمات للميزان التجاري %
2011/2010	٢٧.٠	١٠.٦	٥٠.٨	٢٧.٠	-٢٣.٨	٢١.٩	٧.٩	٩٢.١
	% ١١.٥ *					% ١٠٠.٠ *		
2012/2011	٢٨.٠	١٣.١	٥٨.٧	١١.٨	-٣٠.٧	٢٠.٩	٥.٤	٦٥.٩

2013/2012	٢٧.٠	١٢.٢	٥٧.٧	١٢.٥	-٣٠.٧	٢٢.٢	٥.٠	٧٢.٣
2014/2013	٢٦.١	١٢.٤	٥٩.٨	١٣.٢	- ٣٣.٧	١٧.٦	٩٧٨.٥ مليون ****	٥٢.٢
2015/2014	٢٢.٢	٨.٩	٦١.٣	١٢.٤	-٣٩.١	٢١.٨	١٠.٧	٥٥.٧
2016/2015	١٨.٧	٥.٧ ***	٥٧.٤ ****	٩.٣	-٣٨.٧	١٦.١	٦.٥	٤١.٦
	% ٥.٦ *					% ٤.٨ *		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة .

www.cbe.gov.eg, External Position of The Egyptian Economy, July/December 2016/2017, Volume N0.
(56), Section I, Balance of Payments.
www.eces.org.eg

ملاحظات :

* % من الناتج المحلي الإجمالي .

** بلغت ١٩.٣ عام ٢٠١٦ .

*** انخفاض الصادرات البترولية بنسبة ٣٠.٣% تأثرا بانخفاض الأسعار العالمية للبترول بمعدل ٤١.٣% في

المتوسط خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالسنة السابقة.

**** تراجع نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية للواردات من حوالى ٥٣.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى حوالى ٣٢.٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

***** تراجع فائض الميزان الخدمي خلال ٢٠١٣/٢٠١٤ بمعدل ٨٠.٦% مقارنة بالعام السابق، نتيجة لتراجع الإيرادات السياحية فى المقام الأول بنسبة ٤٨.٠%.

ويتضح من جدول (٤-٢) تراجع نسبة تغطية حصيلة الصادرات الخدمية للعجز فى الميزان التجارى من ٩٢.١% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٤١.٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ومن ثم ضرورة التركيز على إحداث تحول هيكلى بالقطاعات الاقتصادية - فى ضوء التنمية المستدامة الحقيقية - ومزيد من الاهتمام للابتكار التكنولوجى بالقطاع الصناعى والزراعى، لإيجاد أساس قوى لدفع الصادرات السلعية^(١) خاصة المصنعة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير. حيث يتم التركيز

بإستراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦-٢٠٢٠^(٢) على الإجراءات الخاصة بالنفاز للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد الأعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدى الأكبر وهو توسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير. ومن ثم فإن إجراء خفض حقيقى للعجز فى الميزان التجارى يتطلب توسيع الطاقة الإنتاجية والعمل على رفع تنافسية المنتجات. وبالتالي انعكاس التحول الهيكلى للناتج المحلى الاجمالى فى التحول الهيكلى للتجارة الخارجية، بحيث يؤدى دفع تنافسية الصادرات الصناعية للسلع الإنتاجية إلى تنمية الوزن النسبى للسلع الإنتاجية أو الاستثمارية أو الوسيطة والرأسمالية فى هيكل الإنتاج الصناعى. وبالتالي ضرورة وجود توجهات مستقبلية تشمل الإصلاحات الهيكلية والتعميق الصناعى التكنولوجى بتنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية، كما يلى:

٤-١-١-٢ تنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية : تبدأ تنمية قاعدة الصادرات

السلعية الصناعية والزراعية وزيادة تنافسيتها، إذ تعد النقطة الأساسية فى التنمية الشاملة المستدامة - بزيادة الاستثمارات للصناعة والزراعة فى ضوء نسبة الاستثمارات الموضحة بالجدول التالى:

^(١) وهذا لا ينفى الاهتمام كذلك بتنمية صادرات الخدمات .

^(٢) وزارة التجارة والصناعة، " إستراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ "، القاهرة، ٢٠١٥ .

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول رقم (٤-٢) النصيب القطاعي للصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار

٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٦/٢٠١٥

القطاع	النصيب في الناتج المحلي الإجمالي %			النصيب القطاعي في الاستثمار %		
	2011/2010	2016/2015	نسبة التغير خلال الفترة	2011/2010	2016/2015	نسبة التغير خلال الفترة
الزراعة	١٤.٥	١١.٩	١٧.٨-	٣.٠	٤.٢	٤١.٠
الصناعة التحويلية	١٦.٥	*١٧.١	٣.٤	١٠.٤	١٢.٤	٢٠.٠

Source :

www.cbe.gov.eg

www.eces.org.eg

* تستهدف إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) نسبة ٢١% عام ٢٠٢٠. هذا وتحتل مصر المركز الأول على مستوى الدول العربية في مؤشر معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتقرير صندوق النقد العربي عن: تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠١٦.

وبتحليل السياسات المتعلقة بزيادة وتنويع الطاقة التصديرية للجهاز الانتاجي الصناعي والزراعي، كسياسات طويلة الأجل. نجد ما يلي:

٤-١-١-٢-١ بالنسبة للسياسات الصناعية : يأتي قطاع الصناعة التحويلية في مقدمة القطاعات الاقتصادية بمصر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية بدعم الفرص التصديرية وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وتمثل القيمة المضافة الصافية لهذا القطاع نحو ١٥٣.٩ مليار جنيه سنويا^(١). وتنتم الصناعات الرأسمالية التي تلعب دورا رئيسيا في سياسة تعميق التصنيع المحلي الذي يشكل مفهوما أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتواضع نسبة مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر إذ لم تتعد ١١.٩ % خلال ٢٠١٠-٢٠١٤ مقارنة بنحو ٣٨.٢ % للصناعات الوسيطة ونحو

(١) وزارة الصناعة، إحصاء مارس عام ٢٠١٤ - الهيئة العامة للتنمية الصناعية www.ida.gov.eg/Arabic

٢١% للصناعات الاستهلاكية وحوالى ٣١% لصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية عن نفس الفترة (١).

وفى دراسة عن دول شمال أفريقيا-ومنها مصر - (D.D.Prete et. Al, 2017) ومدى إمكانية مشاركتها فى سلاسل القيمة العالمية، انتهت إلى ان هذه الدول ما زالت بعيدة عن الاندماج فى (GVCs) بسبب ضعف أدائها فى الأنشطة المرتبطة بالقيمة المضافة. وانخفاض إنتاجية العامل المصرى سواء فى القطاع الأولى (primary sector) إذ تبلغ حوالى ٢٧٥٩ دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١ (بأسعار ٢٠٠٥) مقارنة بحوالى ٢٨٧٣ لسنغافورة وحوالى ١٠٥٩٦ لتركيا عن نفس العام، أو فى القطاع الثانوى (secondary sector) إذ تبلغ حوالى ١٠٨٩٤ دولار فى ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بحوالى ٢٧١٥٣ لتركيا ونحو ٨٧٩٧٦ لسنغافورة عن نفس العام، أيضا تواضع إنتاجية العامل المصرى فى القطاع الصناعى الخدمية (Tertiary sector) إذ لم تتجاوز ٧٣٠٨ دولار مقارنة بحوالى ٣٣٧٧٥ لتركيا وحوالى ٦٤٩٦٤ لسنغافورة^(٢)، يؤكد أهمية دعم الإنفاق الاجتماعى والتنمية البشرية حيث يؤثران بالإيجاب على تحسين القيمة المضافة محليا وتحسين الإنتاجية .

هذا وتنخفض مساهمة صناعة الحاسبات والمنتجات الالكترونية والبصرية ومكوناتها وصناعة الأجهزة الطبية فى القيمة المضافة الصافية للصناعات التحويلية فى مصر إذ لم تتعد نسبة حوالى ١.٦٥% خلال ٢٠١٠-٢٠١٤ مقارنة بحوالى ٤.٤٣% لصناعة الأجهزة الكهربائية وحوالى ٢% لصناعة المركبات ذات المحركات^(٣). وبالنسبة لهيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية يبلغ نصيب القطاع العام(حوالى ٢٥% الصناعات الاستهلاكية، حوالى ٧١% الصناعات الوسيطة، أما الصناعات الهندسية لا تتعدى ٣.٨١%) بينما القطاع الخاص (٣١% الصناعات الاستهلاكية، ٥٧% الوسيطة، ١١.٩١% الهندسية) وذلك عن نفس الفترة^(٤).

(١) معهد التخطيط القومى، "الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٩)، القاهرة، ٢٠١٣.
(٢) مؤتمر أكاديمية السادات، "سياسات الإصلاح الهيكلى، إصلاح الدعم والتنافسية وسلاسل القيمة العالمية - حالة قطاع الصناعات التحويلية" ٢٠١٧.
(٣) د. إيمان حسن على، "إصلاح الدعم والتنافسية وسلاسل القيمة العالمية - حالة قطاع الصناعات التحويلية"، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٧.
(٤) صناعة الآلات والمعدات ١.٠٧%.
٤ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع العام/ الأعمال العام ومنشآت القطاع الخاص .
www.capmas.gov.eg

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

والسياسات الصناعية التى تعكس تطور هيكل صادرات الصناعات التحويلية قد مرت بالعديد من المراحل، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، تزايد فيها دور القطاع الخاص فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق^(١) والتصنيع من أجل التصدير إلا أنها افتقدت انتقاء الصناعة ذات الميزة التنافسية وأغفلت جانب الابتكار التكنولوجى. وهو ما يعكسه الجدول التالى :

جدول رقم (٤-٣): الميزة النسبية لمصر ومجموعة دول مقارنة متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ / ٢٠١٦

مصر	تونس	المغرب	الأردن	الصين	ماليزيا	تركيا	
٢.٦٠	١.٩٨	٣.٩٦	١.٩٩	٠.٨٦	٠.٧٩	٢.٤١	مواد غذائية
٣.٠١	٢.٢١	١.٤١	٠.٢١	٣.٤١	١.٩٨	٤.٥٨	المنسوجات
٣.١٢	١٠.٧٩	٩.٦٣	٦.٩٤	٣.٤٦	٢.٠٤	٦.٢٣	الملابس
٣.٥١	١.٩٠	١.٠٧	١.٣٦	٣.١٠	٢.٩٨	٣.٣٩	الصناعات المعدنية
٢.٩١	٣.٠١	٢.٩٧	٢.٩٨	٢.٣٩	٢.٤١	٣.٦٠	مواد غذائية مصنعة
١.١٣	٤.١٠	٢.٠٩	٠.٥٠	١.٦٧	٢.٨١	٢.٠٦	المنتجات الجلدية
٠.٩٢	٠.٦١	١.٠١	٠.٧٨	٢.٠٢	١.٧٨	١.١٩	المنتجات الخشبية
١.٩١	١.٠١	٠.٩٦	١.٨٩	٣.٩٨	٤.٢١	١.٩٨	الكيمويات
١.٨٣	٢.٠٥	٢.٠٤	٠.٨٣	١.٩٨	٠.٩١	١.٨٩	صناعات تحويلية أساسية
٠.٣١	٠.٨٠	٠.٧١	٠.٤٥	٠.٦٥	٠.٥١	٠.٤٨	ماكينات غير إلكترونية
٠.١٣	٢.٦٣	٢.٩٣	٠.٣١	٣.٦٧	٤.٠٢	٢.٣٠	معدات ومكونات إلكترونية
١.٠٧	٢.٩٣	١.٩٣	٠.٥١	٢.٣١	٥.٥٣	١.٠٥	معدات النقل
٠.٣٢	١.٠٤	١.٠٣	٠.٥٨	٤.٥٣	٣.٩٢	١.٢٣	الصناعات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات

الصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية www.ida.gov.eg/Arabic
^(١) معهد التخطيط القومى، "تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات" و "بناء قواعد صناعية تصديرية للاقتصاد المصرى"، مراجع سبق ذكرها .

١.٠١	١.٣٩	١.٤٨	٠.٤٢	١.٧١	١.٦٠	١.٥١	صناعات تحويلية أخرى
------	------	------	------	------	------	------	---------------------

Source: comtrade www.intracen.org/countries

ويوضح الجدول ان مصر تمتلك ميزة نسبية فى الصناعات المعدنية (٣.٥١)، المواد الغذائية (٢.٦٠)، الملابس (٣.١٢)، والمنسوجات (٣.٠١).^(١) بينما لم تحقق ميزة نسبية مرتفعة فى المجالات التالية : الصناعات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات، معدات النقل، المعدات والمكونات الالكترونية مقارنة بالبدول الأخرى على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ .

أدت السياسة الصناعية إلى تنوع فى هيكل صادرات الصناعات التحويلية إذ تحتل مصر المركز الأول على مستوى الدول العربية، ولكن هذا التنوع محدود كما لم تطور الميزة التنافسية على مدى الفترة المذكورة . ويبلغ مؤشر التنوع السلعي لمصر ٠.٥٣٩ وعدد السلع المصدرة ٢٤٢ عام ٢٠١٤- حسب التصنيف السلعي للانكتاد ٢٠١٤ (تصنيف ٣ فئات)-، حيث يلاحظ أن المنتجات البترولية والمنسوجات والملابس الجاهزة هى أهم بنود قائمة الصادرات^(٢).

وعلى الرغم من زيادة حجم الاستثمارات فى قطاع الصناعة كما يعكسه الجدول رقم (٤-٣) إلا أن أنصبة القطاعات الممثلة للعمق الصناعى الحقيقى وخاصة الصناعات الهندسية والالكترونية والمعدات الرأسمالية مازالت منخفضة، نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية وانحسار عملية التصنيع فى مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية، كما عكسه الجدول السابق مباشرة. وكما فى هيكل الواردات، حيث تأتى واردات السلع الهندسية والآلات فى المرتبة الثانية فى قائمة أولويات الواردات (بعد واردات المواد الغذائية)، حيث تزايدت نسبتها من حوالى ٢٠% عام ٢٠١١ إلى ٢٧% عام ٢٠١٦ مما يعكس الخلل فى الإنتاج الصناعي^(٣).

وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ نجد الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية تمثل أعلى مساهمة فى الإنتاج حوالى ٢٧% (وهى تمثل فى الغالب صناعة تجميع للأجهزة الاستهلاكية المعمرة) مقارنة بـ ٣٠.٥% عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى معدل نمو سالب لقطاع الصناعة التحويلية ككل فى عام ٢٠١٦ حوالى -٢.٨%. وعلى الرغم من التحسن النسبي فى أداء صادرات مصر من الصناعات

^١) Wto, world trade report 2013, factors shaping the future of world trade,2016.
WITS - UNSD Comtrade

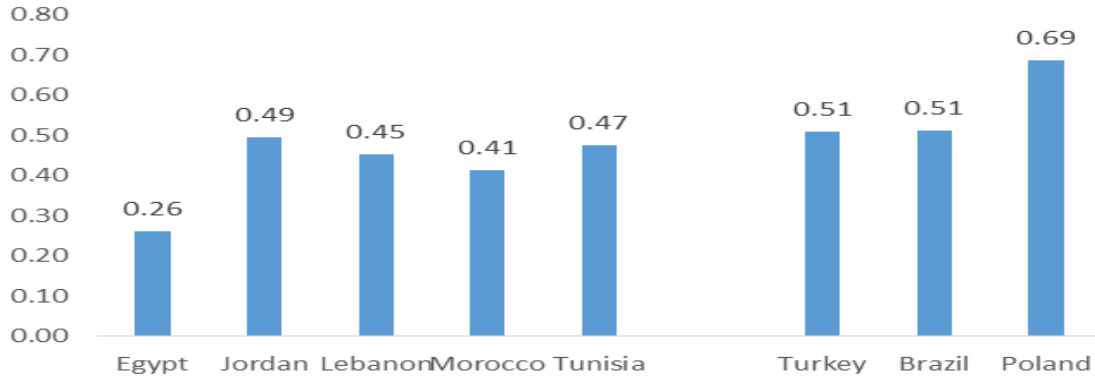
^٢) تقرير صندوق النقد العربى عن : تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠١٦.

^٣) د. نجلاء بكر، " سياسة الإصلاح الهيكلي وتنمية الصادرات المصرية"، المؤتمر السنوي الثالث- أكاديمية السادات، القاهرة، ٢٠١٧.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

التحويلية إلا أن أداؤها مازال متواضعا من حيث السلع ذات المستوى المتوسط أو المرتفع من المهارات التكنولوجية. كما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (٤-١) : نسبة مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ %



Source: Chahir Zaki ,Maya Ehab and Aliaa Abdallah, "" How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt "" Faculty of Economics and Political Science, Cairo University ,Egyptian Center for Economic Studies, october 2017.

كما تشكل القيمة المضافة الصناعية حوالى ٣٣% من الناتج المحلى الاجمالى لمصر عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣٨% لعام ٢٠١١/٢٠١٠ (١). ويبلغ معدل النمو السنوى للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية (MVA) حوالى ٤.٣% عام ٢٠١٤ (٢).

هذا ونجد نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية الصناعية لم تتجاوز حوالى ٤٩% عام ٢٠١٦، مقارنة بحوالى ٦٦.٥% لماليزيا، ٧٥.٨% لسنغافورة، كما يوضحه جدول (٣-١) السابق. ونسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادرات الصناعات التحويلية لمصر ١% عام ٢٠١٦، مقارنة بحوالى ٤٩% لماليزيا و ٢٧% لكوريا و ٤٩% لسنغافورة. مما يشير إلى أن المشكلات التى تواجه النمو الصناعى فى مصر تتمثل فى الفجوة التكنولوجية التى يعانى منها الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية.

¹⁾ UNIDO, Statistical Database, www.unido.org/Data1/IndStateBrife/2016

²⁾ MVA Growth annual % 4.3 ,Manufacturing Composition (2014): coke refined petroleum products nuclear fuel (55.05) , Food and beverages (11.8%) , Chemicals and chemical products (8.3%) , Non – metallic mineral products (5.7%) , Basic metals (3.4%).

Source: Ibid,UNIDO, Statistical Database, www.unido.org

وحيث تشير النتائج السابقة إلى اقتران المجالات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية على مجموعة السلع الاستهلاكية والوسيطة، وهى سمة الصناعات التحويلية فى الاقتصادات النامية مما يعكس ضعف قاعدة الصناعة الرأسمالية بشكل يجعل الاقتصاد أكثر حساسية لسياسات الاستيراد وسعر الصرف والصدمات الخارجية والاتفاقيات الخارجية^(١).

ومن ثم فإن السياسات الصناعية المقترحة تتمثل فى :

وذلك فى ضوء استهداف النهوض بالصناعة كقاعدة للتنافسية الصادرات السلعية (إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠) من خلال رفع معدل النمو الصناعى ليبلغ ٨% سنوياً ورفع معدل نمو الصادرات السلعية خاصة الصناعية إلى ١٠% سنوياً وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٧.٧٥% عام ٢٠١٦ إلى ٢١% عام ٢٠٢٠، وتوفير ٣ ملايين فرصة عمل، بالإرتكاز على ٤ قطاعات صناعية رئيسية تتضمن الصناعات الكيماوية والهندسية والنسيجية ومواد البناء. مما يتطلب إعادة بناء القدرات الإنتاجية المحلية وفق اعتبارات وسباقات التنافسية الدولية بالدخول فى الصناعات مرتفعة القيمة المضافة وعالية التقنية، وتحسين قدرة الاقتصاد على المشاركة فى سلاسل القيمة العالية بوجود نمو متواصل فى التعليم ورصيد رأس المال البشرى، لتأسيس مواقع فى الأسواق الدولية بالاعتماد على القدرات التنافسية^(٢). وإذ تشير الدراسات المقارنة لتجارب الدول إلى دور التجارة فى النمو فيما بين دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا يؤكد تفوق دول شرق آسيا والسبب الرئيسى الحاسم هو وجود نمطين للتجارة : التكامل والاهتمام بالتجارة داخل الصناعة الواحدة مثل الاليكترونيات والمعدات الثقيلة، وثانيهما المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية. ومن ثم فإن مشاركة الصناعات المصرية فى سلاسل القيمة العالمية يمكن ان يعزز التجارة الدافعة للنمو وخلق فرص العمل، وممارسة ضغوط على المنتجين المحليين لتحسين الجودة، وتساهم فى الحصول على التكنولوجيا المتجددة بما يدعم الابتكار فى الصادرات^(٣).

وبالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات القائمة وعلى رأسها صناعة النسيج (والملابس الجاهزة) والكيماويات والأدوية، تشجيع الصناعات الإبداعية، الاهتمام بالصناعات المعتمدة على التكنولوجيا

^١) WB, World Development Indicators, country profile, 2017. www.dhaman.org

^٢ (كدول شرق آسيا وعلى رأسها الصين.

^٣ (د. نجلاء بكر، " سياسة الإصلاح الهيكلي وتنمية الصادرات المصرية"، المؤتمر السنوي الثالث- أكاديمية السادات، مرجع سبق ذكره .

Walid Abdmoulah & Belkacem Laabas, " Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators", API/WPS 1010.

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

والابتكار كالألواح الشمسية والرقائق الاليكترونية والألياف الضوئية من خلال التوجه نحو ربط الصناعة بالبحث العلمى والتوسع في إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا. أيضا ربط الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالصناعات الكبيرة لخلق سلاسل توريد مما يزيد من القيمة المضافة، فعلى سبيل المثال تسهم تلك الصناعات بـ ٨٥% في صادرات هونج كونج مقارنة بحوالى ٤% لمصر^(١).

٤-١-١-٢ والنسبة للسياسة الزراعية : ان نسبة تغطية صادرات السلع الغذائية لمصر

(٤.٥ مليار دولار) / للواردات الغذائية (١٣.٣٥ مليار) حوالى ٣٠% خلال العام ٢٠١٦، وواردات مصر الغذائية التى بلغت ١٠.٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠١٧ (٢) بما يمثل ١٨.٤% من إجمالي الواردات، -وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء^(٣)- توضح أن وتيرة النمو فى الاحتياجات أسرع من محاولات الدولة لسد الفجوة الغذائية^(٤) حيث تواجه محاولات سد العجز فى إنتاج الغذاء عدد من التحديات أهمها محدودية المساحات المنزرعة من السلع الأساسية. هذا وتشمل معدلات تزايد فجوة الغذاء فى مصر ٧ منتجات غذائية رئيسية الزيت الأعلى ٨٧.٥% والقمح ٥١% فى ٢٠١٦/٢٠١٧، كما تستورد مصر الأرز الهندى والباكستانى "البسمتى". أيضا تراجع أسعار توريد المحاصيل الزراعية فى اطار سياسات تسويقية فى ضوء تفتت الحيازات الزراعية أدى إلى تراجع المساحات المنزرعة بالمحاصيل الرئيسية- القمح والمحاصيل السكرية- حيث تصل مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ٩.٧ مليون فدان موزعة على ٤.٤ مليون حيازة بنهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥^(٥).

ومن ثم فإن الأهداف المقترحة للسياسة الزراعية تشمل : رفع نسبة الاكتفاء الذاتى، حيث تراجعت من المحصول الاستراتيجى من ٥٧% إلى ٤٩% خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥/٢٠١٦. -كما يظهر بإحصاءات الجهاز المركزى- ويفسر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع إلى جانب نمو أحجام الواردات

(١) السياسة الصناعية ومستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ...

<https://elasrag.wordpress.com>

مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الادارية، " الاصلاح الاقتصادى هيكليا " ،قسم الاقتصاد ، القاهرة، ٢٠١٧ .

-سيمينار معهد التخطيط، " مصر .. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة "، القاهرة ، ٢٠١٧/٢٠١٨ .

(٢) للمزيد من التفصيل انظر : د. حمدى الصوالحي، "دور السياسات العامة فى مواجهة الأزمات المالية : السياسة الزراعية"، المركز القومى للبحوث، القاهرة، ٢٠٠٩ .

(٣) www.capmas.gov.eg

(٤) الدورة الحادية عشرة من المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية والذى عقد فى الأرجنتين . مشارا إليه فى: د. ياسر عبد الحميد عبد الراضى (وأخرون)، "دراسة اقتصادية لتنافسية أهم صادرات مصر الزراعية فى سوق الاتحاد الأوروبى"(٢٠١٦)، كلية الزراعة -قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة أسيوط، 2016 (3) No. (47) Assiut J. Agric. Sci.,

(٥) د. ياسر عبد الحميد عبد الراضى (وأخرون)، "دراسة اقتصادية لتنافسية أهم صادرات مصر الزراعية، مرجع سبق ذكره.

نفسها لتغطية تزايد السكان^(١). وقد أشارت F.A.O إلى ارتفاع تكلفة استيراد الأغذية عالمياً خلال العام ٢٠١٧ بنسبة ٦% مقارنة بالعام السابق، ذلك أن ارتفاع أسعار البترول - ٦٠ دولاراً للبرميل - ستدفع الأسعار العالمية للصعود رغم وفرة الإنتاج ومن ثم تكاليف الشحن والنقل. وتشير توقعات البنك الدولي لأسعار السلع الغذائية عالمياً إلى ارتفاع أسعار زيوت النخيل والصويا بحلول ٢٠٣٠. هذا وقد بلغت نسبة تغطية صادرات السلع الغذائية لمصر (٤.٥ مليار دولار)/ للواردات الغذائية (١٣.٣٥ مليار) حوالى ٣٠% خلال العام ٢٠١٦.

ومن ثم ضرورة الاهتمام بالمحاصيل ذات الميزة النسبية المرتفعة، ومنها النباتات الطبية والعطرية^(٢)، مع وجود فرص تصديرية جديدة لمصر فى النفاذ للأسواق الدولية خاصة بعد التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية المعروفة بـ "اليوبوف" والتي تمكن مصر من ميزة نسبية فى مجالات تصدير "المانجو" و"العنب" (٣.٥٦)، بالإضافة إلى الميزة النسبية الظاهرة لمصر فى البرتقال (١٠.٢١) عن متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣ والبطاطس (٥.٦٦) والبصل (٣.٧٩) عن متوسط نفس الفترة^(٣). وأيضاً زراعة منتجات بديلة لإنتاج الزيوت، مثل التوسع فى محاصيل «الذرة الصفراء، والقطن، والكتان». كذلك أهمية دور الدولة فى تقديم التيسيرات اللازمة عن طريق توفير اللوجيستات وتخفيض تكلفة الشحن فى ضوء توقعات أوروبية باشتداد المنافسة التصديرية على المنتجات الزراعية.

وفى الأجل المتوسط يمكن إعادة صياغة السياسات الزراعية فى مجال التركيب المحصولي والسياسات السعرية بما يسمح برفع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية والتصدير. وبعض السلع الأساسية التى لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى منها بسبب الظروف المناخية - كزيوت النخيل والصويا -.

(١) الشعبة العامة للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية - المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية & مركز بحوث الصحراء.

(٢) www.aleqt.com/2015/12/21/article_1015753.html

iefpedia.com

(٣) أنظر: د. ياسر عبد الحميد عبدالرازى (وآخرون)، "دراسة اقتصادية لتنافسية أهم صادرات مصر الزراعية فى سوق الاتحاد الأوروبى"، مرجع سبق ذكره.

www.fao.org

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

أيضا تقليل الفاقد والهدر في الغذاء وتطوير سلسلة القيمة لضمان الأمن الغذائي بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والبيئية للقطاعات الزراعية الغذائية عبر سلاسل القيمة الغذائية المطورة. إذ يصل الفاقد من محاصيل الحبوب نحو ٢٣% سنويا. كما يلاحظ نمو معدلات الفقد بوتيرة قوية في محصول القمح، وفي حالة الحفاظ عليها ستوفر مصر نحو ٤٠% من واردات القمح سنويا. وأشارت الـ «FAO» إلى أن هدر المحاصيل في أغلب الدول «غير مرئى» إلا إذا تم رصده في شكل إحصائيات، كما ذكرت تقارير البنك الدولي حول مراقبة الغذاء العالمى، أن ما بين ٢٥ و ٣٣% من حجم إنتاج الغذاء في العالم يتم إهداره سنويا(١).

أيضا كسياسة مقترحة التوسع في الزراعة بالتوسع الأفقى في استصلاح الأراضى الزراعية في ضوء توجهات الدولة المستقبلية لاستصلاح حوالى مليون ونصف فدان(٢)، كأحد السبل الرئيسية لزيادة الإنتاج الغذائى، فى ضوء احتياجات الأسواق المتزايدة سنويا سواء على المستوى المحلى أو التصدير لكن التوسع يواجه تحدى مستجدات المياه - مما يستلزم ضرورة التنسيق بين السياسة الزراعية والسياسة المائية-. ومن ناحية أخرى توجبه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الزراعة فى ضوء ضعف النصيب النسبى للقطاع كما يوضحه جدول (٣-٣) السابق .

٤-١-٢ السياسات قصيرة الأجل : فى ضوء السياسة الاقتصادية الحالية، وتشمل:

٤-١-٢-١ سياسة تحرير سعر الصرف : فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي(٣)، وتخفيض قيمة الجنيه فى مصر "تعويم الجنيه" فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ليترجع بنحو ٤٣.١% (من ٨.٨٨ جنيه

¹⁾ The competitive position of the most important export crops.

<https://www.zawya.com/.../>

Sarah Serag, Main obstacles to sustainable development of agricultural exports in Egypt, December 2017.

المؤتمر السنوى الثالث، "الإصلاح الهيكلى وتنافسية الصادرات"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ٢٠١٧.

²⁾ <https://alborsanews.com/2016/02/18/808574> www.aleqt.com

وزارة الزراعة، القاهرة ٢٠١٦.

(٣) منها خفض قيمة العملة المحلية، من خلال ما يسمى بتحرير سعر الصرف أو "تعويم الجنيه" فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ، وخفض الدعم على الوقود والطاقة، إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة وبدء تطبيقها بنسبة 13% فى ٧ سبتمبر ٢٠١٦، تشكيل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٤ أبريل ٢٠١٧، إصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية فى ٣ مايو ٢٠١٧، رفع سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس فى ٢١ مايو ٢٠١٧، إصدار قانون الاستثمار الجديد فى ٣١ مايو ٢٠١٧، ورفع التعريفات الجمركية على بعض المجموعات السلعية. أيضا القرارات الصادرة بتنظيم الاستيراد، وخاصة القرار رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة الذى يقضى بضوابط للاستيراد لنحو ٥٠ سلعة، والقرار الجمهورى رقم ٥٣٨ لسنة ٢٠١٦ والمتضمن زيادة التعريفات الجمركية

للدولار إلى نحو ١٨.٠ جنيه) يمكن المنتجين المحليين من زيادة الطاقات الإنتاجية، ولكن فى ضوء ارتفاع واردات المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، ومن ثم الارتفاع الكبير فى تكاليف الإنتاج نتيجة خفض قيمة الجنيه، نجد تراجع القدرة الشرائية ومن ثم الطلب مع رفع سعر المنتجات نتيجة ارتفاع تكلفتها. هذا بالإضافة إلى الأثر الانكماشى لرفع أسعار الفائدة حتى ٢٠% فيما يتعلق بالإقراض، ما ينتج عنه التحول إلى الإيداع المصرفي المرتفع نسبيا بالمقارنة مع معدل العائد المتوقع على الاستثمار، ويتطلب ذلك تطبيق نظام متعدد المستويات لأسعار الفائدة، وتسهيل منح الائتمان بمعدلات فائدة تفضيلية وبشروط ميسرة للمشروعات ذات الأولوية التصديرية^(١). وتجدر الإشارة إلى التأكيد على أهمية تحديد **سعر الصرف الحقيقي** باعتباره مؤشرا معبرا عن التنافسية السعرية، إذ تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) كأسلوب للحوافز السعرية لتشجيع الصادرات^(٢)، إلا أن نجاح ذلك يتوقف على عوامل رئيسية كالتغيرات الأخرى وهى: متغيرات خارجية مثل شروط التجارة وحجم التمويل الخارجي المتاح وتكلفته ونتيجة هيكل ميزان المدفوعات، وعوامل تؤثر على الصادرات مثل عوامل الجودة والمعايير الصحية والبيئية والتغليف والتسويق والعلامة التجارية للمنتج والتوجه السياسي للدولة الذي يظهر في التحول الجغرافي للصادرات نتيجة للاعتبارات السياسية وتنمية أسواق جديدة كما بدأ فى الفترة ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ كالإمارات وروسيا. هذا وسعر الصرف الحقيقي للجنيه المصرى قد يؤثر سلبا على اجمالى صادرات الصناعة التحويلية - المنتجات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة وصناعة المنتجات الكيماوية والخشبية - ومن هذا المنطلق فإن اختيار المنتج للفن الإنتاجى السليم وفقا للأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (كفاءة سعرية) يعد شرطا مسبقا للوصول بالتكلفة إلى أدناها (ميزة نسبية). لذا

على ٣٢٠ مجموعة سلعية - ضمن السقوف المسموح بها من قبل منظمة التجارة العالمية WTO- منها سلع "غير ضرورية" وأخرى ذات مثل محلى. للمزيد من التفصيل أنظر:

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات الاقتصادية، ج. م. ع. ٢٠١٧ www.eces.org.eg
www.alarabiya.net/articles
www.shrouknews.com/2017

Kigual, M.A, "Exchange Rate Policy, The Real Exchange Rate And Inflation", Working Paper, World Bank, April, 1992, pp.200-338.

٢ (معهد التخطيط القومى، بناء قواعد تصديرية، مرجع سبق ذكره.

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

غالباً ما تواجه سياسة سعر الصرف بهدفين متعارضين، أولهما دعم السعر الحقيقى التنافسى، والثانى تخفيض معدل التضخم. وللمحافظة على الاستقرار يجب التقريب بين سعر الصرف الاسمى وسعر الصرف الحقيقى والذى لا يمكن حدوثه إلا من خلال تحقيق التوازن النسبى فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة. (١). ومع اتجاه مصر نحو "التعويم" بتخفيض قيمة الجنيه بنسبة حوالى ٤٣.١ % ، انخفض العجز فى الميزان التجارى إلى ٣٥.٤ مليار \$ فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٨.٧ مليار فى العام السابق بإنخفاض قدره ٨.٤ %، إلا أنه الصادرات لم ترتفع بالشكل المتوقع نظراً لارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة التى تشكل نحو ٧٠ % من مدخلات الإنتاج (٢)، ومن ثم نجد معدل النمو لأهم الصادرات المصرية بين عامى ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧ كنتيجة للتعويم تراوح بين ٠.١ % ونحو ٣ % فقط (الصادرات من حديد صب زهر) وأغلبها منتجات ليست مرتفعة القيمة المضافة (ذهب، منتجات بترولية، فواكه). أما فيما يتعلق بالواردات، فأهم الواردات التى شهدت ارتفاعاً هى البترول الخام والمنتجات البترولية والشحوم والدهون والقمح، وشهدت باقى الواردات لأهم السلع المستوردة انخفاضاً ومنها المركبات العضوية وغير العضوية وقطع الغيار وأجزاء الآلات ومحضرات الصيدلة. أما فيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقى التوازنى نجد ان فرق معدل الإنتاجية بين مصر (وشركائها التجاريين) من أهم المحددات (٣) .

٤-٢-١-٢ سياسة دعم الصادرات : كأحد نقاط القوة للصادرات خاصة فى مجال البحوث والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير. حيث نجد ان الدول المنافسة لمصر تدعم مصدريها، بالرغم من تنافسية صادراتها، فقد اتبعت تركيا سياسة مساندة الصادرات بتقديم الدعم المباشر كنسبة من حجم الصادرات، وتوفير الواردات من مستلزمات الإنتاج بدون جمارك حتى نسبة ٦٠ % من الصادرات، وتوفير قروض للمصدرين تصل إلى حوالى ٢٥ % من قيمة المشروع. بينما تتبع الصين (مصنع آسيا) سياسة دعم الصادرات -التي هى أكثر تنافسية -بمنح المصدرين مدفوعات نقدية

(١) د. ناصر جلال حسين ود. محمود أمين البنانونى، " الشراكة المصرية الأوروبية ومتوسطة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥١٢)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣.

Hoekman Bernard, 'The WTO, The EU and The Arab World : Trade Policy Priority and Pitfalls', Paper Presented to The Workshop On Strategic, Visions For The Middle East and North, Africa Gammarth, Tunisia, 9-11-jun, 2005

(٢) www.eces , wp., No. 190 , December 2017.

(٣) Ibid. www.eces

مباشرة، وقروض تفضيلية، بالإضافة إلى تمويل البحوث والابتكار. أيضا دعم الصادرات الزراعية بالهند بحوالى ١١.٦% (١٩ بليون دولار) عام ٢٠١١، والذي يعد أعلى المعدلات بين دول مجموعة "بريكس" إذ لم يتجاوز ٥% لأى منهم فى نفس العام^(١). ومن ثم تبدو أهمية تقديم مساندة تصديرية، ومساندة اضافية خاصة للأسواق البعيدة. كما يوضح جدول (٤-٤) القواعد الخاصة ببرنامج المساندة التصديرية اعتبارا من يوليو ٢٠١٦.

جدول رقم (٤-٤) : القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية - ٢٠١٦ والقطاعات المستفيدة من برامج صندوق تنمية الصادرات وتطور أداؤها ٢٠١٦/٢٠١٥

القيمة المضافة	المساندة		القطاع المستفيد	النسبة %	تطور أداء صادرات القطاع المستفيد منذ بداية البرنامج حتى نهاية العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥
	للمناطق الداخلية	للمناطق الحرة*			
٨٠ % فأكثر	١٠ %	٧ %	الحاصلات الزراعية	٤٢ %	من ٣٠٢ مليون \$ إلى مليار و ٣١٩ مليون \$
أقل من ٨٠ % وحتى ٧٠ %	٩ %	٦ %	الصناعات النسيجية	١٩ %	الغزل والنسيج من ١٢٤ إلى ٥١٦ مليون \$ الملابس الجاهزة من ٣٥٥ مليون \$ إلى ١.٥ مليار **
أقل من ٧٠ % وحتى ٦٠ %	٧ %	٥ %	الصناعات الغذائية	١٤ %	من ١٠٦ إلى ٩٧٥ مليون \$
أقل من ٦٠ % وحتى ٥٠ %	٥ %	٣.٥ %	الصناعات الكيماوية	٩ %	الدائن والكيماويات من ٧٣ إلى ٤٥٨ مليون \$
أقل من ٥٠ % وحتى ٢٥ %	٣ %	٢ %	الهندسية	٤ %	من ١٥٧ مليون \$ إلى مليار و ١٤٤ مليون \$
الأقل من ٢٥ %	٢ %	١ %	مواد البناء	٣ %	ارتفاع صادرات مواد البناء فى أبريل ٢٠١٦

¹Export subsidies : detrimental to developing countries
Nick Grossman and Dylan Carlson, " Agriculture Policy In India: the role of subsidies",
USITC Executive Briefings on Trade, march 2011.
www.eces.org.eg

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

بنسبة ٦٩% مقارنة بأبريل ٢٠١٥ لتصل قيمتها إلى ٣.٤٩ مليار جنيه	٣% ٣% ٢% ١%	الأثاث الشحن لأفريقيا الصناعات الطبية الجلود			
--	----------------------	---	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات : www.cci-egy.com/index.php?...egyptian-exports-support
lk.ahram.org.eg/News/23991.aspx www.sis.gov.eg/Story/126279?lang=ar
www.cci-egy.com/index.php?...egyptian-exports-support www.fedcoc.org.eg/c3556/Register.aspx

ملاحظات :

- * تساهم المناطق الحرة بحوالى ٢٤% من الصادرات المصرية .
- ** وفقا للمروونات تعكس الاستفادة من الدعم المقدم كاستجابة ايجابية تتفق مع النظرية الاقتصادية لتقديم المساندة التصديرية التى تكون اكثر وضوحا فى الصناعات التى تعاني مشكلات هيكلية -الملابس الجاهزة-(^١).
- وقد تم إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها. وقد أشار البيان المالي لمشروع الموازنة العامة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى عدة إجراءات من شأنها زيادة فرص العمل، وتحفيز القطاع الخاص من خلال المشروعات القومية، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الإقراض منخفض التكاليف (بفائدة ٥%)، زيادة المساندة لأنشطة التصدير، وتطوير برامج التدريب - الصناعي-(^٢).
- وتضمنت محاور البرنامج الجديد للمساندة - لرد أعباء الصادرات : محور تعميق الصناعة من خلال تطبيق معيار القيمة المضافة، ومحور البنية الأساسية للتصدير ويشمل مساندة الخطوط الملاحية (خط روسيا - البحر الأسود/ خط إيطاليا - أوروبا من خلال فينسيا/ خط ممباسا - تنزانيا/ خط غرب أفريقيا (كوت ديفوار)، منح نسبة ٥٠% إضافية من المساندة الأساسية لصادرات مصانع المحافظات الحدودية والصعيد، ومنح المصدر الصغير نسبة إضافية ٢% على الزيادة المحققة فى الصادرات و ٦٠% من تكلفة شهادة الجودة و ٨٠% من تكلفة المشاركة فى المعارض الخارجية بالإضافة إلى تعزيز النفاذ لأفريقيا بنسبة ٢% إضافية وتحمل ٥٠% من تكلفة الشحن و ٥٠% إضافية للأسواق الجديدة خاصة أسواق روسيا والصين ودول أمريكا الجنوبية فى ضوء اتفاقية الميركسيور(^٣).

٤-٢-٣ سياسة الحوافز الضريبية والتمويل : بتيسير شروط الاقراض وخاصة لصغار المصدرين والتأمين ضد مخاطر التصدير واعفاءات ضريبية للشركات المصدرة ذات الميزة النسبية. حيث نجد انه اعتمدت التجارب الدولية الناجحة على الحوافز الضريبية المختلفة فى تنمية صادراتها،

^(١) معهد التخطيط القومى، "بناء قواعد تصديرية"، مرجع سبق ذكره.

^(٢) مؤتمر أكاديمية السادات، "سياسات الإصلاح الهيكلى وتنمية الصادرات"، مرجع سبق ذكره .

^(٣) www.cci-egy.com/index.php?...egyptian-exports-support www.fedcoc.org.eg/c3556/Register.aspx

وكأسلوب لجذب الاستثمارات بالدول المتقدمة والنامية لما لها من تأثير على زيادة معدلات النمو والتنمية وتحسين ميزان المدفوعات مدفوعاً بزيادة الصادرات، إذا استطاعت الدول توجيه الأنسب وتقييم جدواه. هذا وتعتبر ماليزيا وسنغافورة والصين أكثر الدول نجاحاً في استخدام الحوافز لاستهداف وتوجيه الـ FDI لصناعات وقطاعات معينة. ويعكس هيكل الحوافز في ماليزيا التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية والعناقد الصناعية في مناطق التقنيات الناشئة (الحاضنات)، ومنح الاستثمار الأجنبي المباشر حوافز ضريبية مشروطة بالتوجه التصديري وللقيام بعمليات الـ R&D باستخدام معايير أداء (٤٠% - ٥٠% قيمة مضافة ومحتوى محلي خاصة في الشركات الالكترونيات في مناطق التصدير، مستوى تقانة ومستوى تشابك صناعي)، ومراجعة سياسة الحوافز والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية (١)، كذلك منح معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أيضاً انتهجت البرازيل وكوريا الجنوبية سياسة تقديم حوافز للمناطق الصناعية التصديرية وإنشاء مراكز أبحاث حكومية في هذه المناطق من أجل توطيد التكنولوجيا المتعلقة بصناعات إستراتيجية.

٢-٤ السياسات التسويقية والاتفاقيات الخارجية

٤-٢-١ السياسة التسويقية :

تعد السياسة التسويقية من أهم التحديات التي تواجه الصادرات المصرية، نظراً لأهمية وجود فكر تسويقي إستراتيجي ينظر إلى الإنتاج والتسويق على أنه منظومة متكاملة تبدأ بالإنتاج والجودة وتنتهي بالتسويق والبيع وخدمة ما بعد البيع. فقد سجلت الصادرات المصرية تراجعاً ملحوظاً على مدار العامين ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦، بسبب الإخفاق في الترويج (٢)، وعدم وجود وسائل

(١) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، " سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر"، سلسلة آراء في السياسة، العدد (٢٤)، أبريل ٢٠١٠.

المعهد العربي للتخطيط، "سياسات تشجيع الصادرات" و "أساليب ترويج الفرص الاستثمارية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، الكويت، ٢٠١٤. www.arab_api.org

2) <https://www.alaraby.co.uk>

استراتيجيات التسويق الدولي و دورها في بناء التميز التنافسي .. <https://search.mandumah.com/Record/79751> thesis.univ-biskra.dz/1412/ استراتيجيات التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

تسويق تكنولوجية حديثة وإنشاء مواقع على الانترنت وتحديد الفرص التصديرية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى كفاءة الشركات التسويقية بالنسبة لعمليات الفرز والتعبئة والتغليف والتخزين واسترداد العبوات. أيضا ضعف أداء جهاز التمثيل التجاري في ضوء تعدد القيود البيروقراطية. كذلك تحديات التصدير التسويقية في المنطقة العربية، حيث أن حوالي ٤٨% من الصادرات المصرية غير البترولية تتجه للدول العربية - كما ذكرنا سابقا-. بالإضافة إلى السعي لفتح أسواق جديدة -الأسواق المتنامية كأسواق دول اتفاقية الميركسيور والسوق الروسية ودول الكومونولث وإقامة معارض لمختلف السلع المصرية في ضوء تزايد معدل التبادل التجاري من ١.٣% إلى حوالي ٥.٥% خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٦/٢٠١٥ (١). يتطلب سياسات تسويقية للصادرات، تشمل ما يلي :

٤-٢-١-١ سياسة الجودة التكنولوجية للصادرات : بعد أن بلغ النمو العالمي أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية مسجلا ٣.٢% في عام ٢٠١٦ وارتفع إلى ٣.٦% في عام ٢٠١٧ ويتوقع أن يرتفع إلى ٣.٨% في عام ٢٠١٨. وفقا لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠١٧" (٢)، حيث رفعت التوقعات لزيادة النشاط في الولايات المتحدة وكندا، منطقة اليورو واليابان، آسيا وأوروبا الصاعدة وروسيا وهو ما يرجع في الأساس إلى رفع توقعات النمو للصين. على صناع السياسات اتخاذ إجراءات إستباقية وفرصة تحسن الآفاق العالمية ومعالجة مواطن الضعف المتزايدة متوسطة الأجل عن طريق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وسياسات المالية العامة الداعمة. حيث لا تزال آفاق النمو ضعيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من ٣.٦% و ٣.٤% عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي إلى ٤.٤% عام ٢٠١٨ بسبب الصراعات الجغرافية - السياسية الدائرة في المنطقة وضعف الحوكمة والفساد. وفي المناخ الحالي الذي يتسم بزيادة التعافي العالمي، ينبغي أن تستفيد البلدان من التجارة الدولية لدعم نموها الاقتصادي. في ظل تحديات البطالة - بحلول ٢٠٢٢ سيكون هناك ٢٦ مليون من الشباب يحتاج إلى فرصة عمل (٣)، ومن الملاحظ أن البلدان المستوردة للنفط

1) ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA),
EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION ,Twenty-fifth Issue, UN-New
York, 2017.

(٢) نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار : تعاف في الأجل القريب وتحديات في ..

<https://www.imf.org/ar/.../world-economic-outlook-october-2017>

(٣) البطالة.. التحدي الأكبر للحكومات العربية [www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/494.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/494.htm)

<https://www.ilo.org/.../documents/meetingdocument>

alkhaleejonline.net

الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا

تقرير دولي: ٧٠ مليون عاطل عن العمل حول العالم

أكثر اندماجا في سلاسل الأنشطة العالمية ذات القيمة مضافة ولديها قواعد صادرات أكثر تنوعا، ومن ثم ينبغي أن تركز على تحسين جودة الصادرات .

إن مصر وبعض الدول العربية -غير النفطية- قد تميزت بالتنوع السلعي بدرجة محدودة، بالإضافة إلى أن صادراتها تتصف بهيمنة الصادرات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة بـ ٨٠% (١) - حيث تعتمد غالبية صادرات هذه الدول على الصادرات من المواد الخام، الأسمدة، المنتجات من اللدائن والبلاستيك، الملابس الجاهزة، وبعض الأجهزة المنزلية بسيطة التكنولوجيا التي تعتمد على استراتيجية التجميع وليس التصنيع المحلي-، وهي أقل اندماجا مع الأسواق العالمية مقارنة بالأسواق الناشئة مثل ماليزيا وسنغافورة. حيث تراجعت حصة صادرات الصناعة التحويلية منخفضة التكنولوجيا بـ ٢٢.٤ نقطة مئوية لتستقر عند ٣٧% في ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٥٩.٥٥% عام ٢٠٠٠، لصالح الصادرات متوسطة التكنولوجيا (٢)، ويوضح جدول (٣-١)، وجدول رقم (١-١) بالملحق (١) انخفاض حصة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي صادرات مصر الصناعية مقارنة بمجموعة دول ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث لا تتجاوز صادرات الكمبيوتر والاتصالات لمصر ١٠.٥ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بحوالى ٧٢.٦ مليار للهند و ٣٥ مليار للمغرب و ١٩.٦ جنوب أفريقيا و ٣٢.٧ اندونيسيا في نفس العام .

هذا وقد أكدت تقارير عن الدراسات التنموية (٣) أن عام ٢٠١٨ سيكون عام التحولات الكبرى في العالم. وأن ميزان القوة الاقتصادية سيميل باتجاه دول شرق آسيا التي ستنتج اقتصاداتها غالبية السلع والخدمات في العالم، ويتوقع أن تصل حصة اقتصادات الدول الآسيوية وفي مقدمتها الصين والهند إلى ٧٥% من النمو الاقتصادي العالمي بحيث تتحكم دينامية أسواقها بالأسواق العالمية.

هذا بالإضافة إلى توجه نحو التحول الرقمي -الرقمنة- في القطاع الصناعي أصبح عاملاً هاماً في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلاسل القيمة، وهذا التحول الرقمي يعد نظام واسع يشمل الابتكار مما يعكس دور الابتكار في التسويق. أيضا سياسات الدول ستتأثر على المدى الطويل بالمناخ الجوي والإقلال من الاعتماد على الوقود الأحفوري وفي هذا السياق أعلنت الصين عام ٢٠١٧ السوق الأولى للسيارات في العالم، أنها تعمل على وضع جدول زمني "لحظر" إنتاج وبيع

(١) جمال قاسم حسن وجمال إسماعيل، " تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبريل، ٢٠١٢.

(٢) دراسة بعنوان: " المحتوى التكنولوجى لصادرات الصناعات التحويلية بالمغرب: تطور وتحليل مقارنة"، المغرب، ٢٠١٦.

3) IMF World Economic Outlook (WEO): A Shifting Global Economic Landscape, January 16, 2017. Gaining Momentum ؟ April 18, 2017 . A Firming Recovery , July 24, 2017.

Seeking Sustainable Growth: Short-Term Recovery, Long-Term Challenges ,October 10, 2017

Brighter Prospects, Optimistic Markets, Challenges Ahead, January 11, 2018

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري، بهدف تشجيع تطوير السيارات الكهربائية. وفرنسا وبريطانيا أعلنتا مؤخراً عن عزمهما حظر بيع السيارات العاملة بالديزل والبنزين في أسواقهما بحلول العام ٢٠٤٠. ومثل هذه التدابير ستقود إلى تغييرات عميقة في بيئة صناعة السيارات في الصين والعمل بشكل نشط على "تطوير صناعة السيارات العاملة بالطاقات النظيفة"^(١). هذا وتتجه الهند بصورة متزايدة لاعتماد الطاقات البديلة وبالأخص الطاقة الشمسية في تغذية عمليات الري والإنتاج الزراعي. كما سيشهد العالم نمواً في معدل التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى **التعهيد** Outsourcing خاصة في الهند، التي يشارك نصف سكانها في تطوير خدمات التجارة الإلكترونية ما يجعلها الأولى في آسيا وفي المراتب الخمس الأولى عالمياً في مجال اقتصاد الانترنت^(٢). فالولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها، يعتبر التجارة الإلكترونية أحد مصادر التمويل. وحجم التجارة الإلكترونية في مصر -نوع من دعم التجارة - بلغ نحو ٢.٥ مليار دولار في ٢٠١٦ مقارنة بحوالي ١.٥ مليار دولار في ٢٠١٥ -وفقاً لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات-، وتتضمن شراء سلع وخدمات من ضمنها الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للنشاطات التجارية والخدمية والصناعية والترويج -أيضاً الترويج الإلكتروني للفرص التصديرية وغيرها-. ويتوقع وصول حجم التجارة الإلكترونية في مصر إلى نحو ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١، ولا تخضع لأى ضوابط قانونية ولا وزارية من ناحية المحاسبة الضريبية^(٣). وفي ضوء تحرك الاقتصاد بين حالات الانتعاش ثم الرواج، تعقبها حالات التباطؤ والانكماش، ثم الكساد والركود، -الدورة الاقتصادية- . يبدو من الواضح عزم الصين والولايات المتحدة السيطرة على مجال التكنولوجيا لسنوات قادمة، حيث تواصل كل منهما تمويل البحوث الأساسية وجني فوائد كبيرة مع تسويق الإبداعات تجارياً.

(١) هذا ولا تزال "السيارات النظيفة" تمثل حصة زهيدة جداً لا تتخطى ١.٧%، غير أنها تتيح فرصاً جذابة للاستثمار إذ ازدادت مبيعات السيارات العاملة على " الطاقة المتجددة" بنسبة ٥٣% عام ٢٠١٦ في الصين، بفضل مكافآت حكومية وتسهيلات في التسجيل. -الصين الأولى في استخدام السيارات الكهربائية <https://www.alarabiya.net/> <https://aawsat.com>

-World Energy Outlook 2015 - Executive ...

https://www.iea.org/publications/.../WEO2015ES_ARABIC.pdf

2) www.alarabiya.net/.../economy

A.T. Kearney Global Services Location Index™ (GSLI) report A ... the Index

<https://www.atkearney.com/>

alrai.com.

(بورز أند كومباني): الرقمنة أساس لإيجاد فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي في . .

3) <https://www.cnbcarabia.com>

Egypt's Digital Economy 2015 arabic

<https://www.alexbank.com/>

هذا وتتمثل سياسات الجودة التكنولوجية في تحسين تنافسية الصادرات من خلال جودة المنتج بدعم بحوث التطوير والابتكار R&D ، وفي هذا السياق أعلنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة (١) أن الصين تقود نمو الابتكار على مستوى العالم لتصبح أول دولة تقدم مليون طلب براءة اختراع في عام واحد - لعام ٢٠١٥ في مجال الهندسة الكهربائية التي تشمل الاتصالات تليها تكنولوجيا الكمبيوتر وأشباه الموصلات وأدوات القياس بما في ذلك التكنولوجيا الطبية- مما يعد مؤشراً على التميز في الإبداع والابتكار العلمي والتكنولوجي، وبما يمثل حوالي ثلث طلبات براءات الاختراع في العالم.

وعلى المستوى العربي تقود الإمارات حقبة الاقتصاد المبتكر مع المستجدات في ٢٠١٧ (٢) بالتركيز على مفاهيم الابتكار والاستدامة. بينما جاءت مصر برصيد ٩.٣٨ نقطة في المركز الـ ٤١ ضمن ٤٥ دولة في مؤشر «حماية حقوق الملكية الفكرية العالمي ٢٠١٧» (٣) مما يعني انخفاض مصر عن المتوسطين العالمي والإقليمي بنسبة كبيرة، ويرجع ذلك لارتفاع معدلات القرصنة، ووجود ثغرات في قانون حماية الملكية الفكرية- القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المصري-، خاصة فيما يتعلق بحماية المحتوى على الإنترنت، والمشاركات المحدودة في المعاهدات الدولية للملكية الفكرية. هذا في حين أن الشركات الأجنبية على استعداد لتقديم تنازلات بشأن حقوق الملكية الفكرية ونقل المعرفة للوصول إلى السوق الصينية، والحكومات الأجنبية تخفف ردودها على العدوان الإقليمي الصيني أو قرصنة الكمبيوتر التي ترعاها الدولة، إلا أنه يلاحظ التعسف مع الدول النامية ومنها مصر، أيضاً طول فترة التسجيل. وبراءات الاختراع لا تُمنح لبرامج الكمبيوتر. هذا بالإضافة إلى تأخر "البنية الرقمية" وفي الترتيب بمؤشر مدركات الفساد، وأيضاً المركز في البحث العلمي ومؤشر التعليم. وفيما يتعلق بمشكلة طول فترة التسجيل فهذه المدة وفقاً لاتفاقيات دولية. ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الإنفاق على الـ R&D، والروابط بين

مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٥ و ٢٠١٨: الصين تتضم لقائمة أفضل ٢٠ اقتصاداً في .. (١)

www.wipo.int/pressroom/ar/articles/

2) www.alkhaleej.ae/economics

www.economy.gov.ae/EconomicalReports

www.imf.org

صندوق النقد الدولي - IMF يرفع توقعات النمو في الإمارات

(٣) الصادر عن مركز حماية حقوق الملكية التابع لغرفة التجارة الأمريكية والذي يضم ٤٥ اقتصاد دولة، ويعتمد المؤشر على ٦ مجالات تشمل : براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق التأليف والنشر، الأسرار التجارية، الوصول إلى الأسواق، التصديق على المعاهدات الدولية.

www.wipo.int/publications/ar

Kuwait Chamber of Commerce & Industry (KCCI) , 2018

مشاراً إليه في :

موقف الغرفة تجاه آليات الإيجار Enforcement لحماية حقوق الملكية الفكرية .. www.kuwaitchamber.org.kw/echamber

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية. كآليات الارتقاء بجودة المنتج المصري والدخول في الصناعات عالية التقنية ورفع الإنتاجية. ويستدعي ذلك التأكيد على أهمية تحسين جودة التعليم والتدريب للوصول إلى تحسين الإنتاجية والتنافسية والاستفادة من سلاسل القيمة المحلية لخلق فرص العمل^(١).

***رفع القدرة التصديرية والابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** في ضوء تزايد الاعتماد على القطاع الخاص حيث بلغ نصيبه من الصادرات المصرية حوالي ٧٢.٤% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بحوالي ٤٦.٤% عام ٢٠١١/٢٠١٠ كما يتضح من الجدول رقم (٤-١) بالملحق (٤) ، والذي يغلب عليه طابع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويلاحظ أنه في غالبية الدول المشكلة الأولى التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي نقص التمويل^(٢).

- ونجد تجربة كوريا الجنوبية في تدعيم التعاون بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والكبيرة لإحداث نوع من التكامل في الإنتاج، إذ تمثل حوالي ٨٧% من حجم القوي العاملة، حتى أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة توجه ٦٠% من إنتاجها للمشروعات الكبيرة. وإنشاء مركز يهدف إلى تحسين جودة المنتجات لتلك المشروعات إضافة إلى تخفيض قيمة الضريبة علي الدخل بنسبة ٥٠% ، ومن ثم وصلت نسبة مشاركة إنتاج تلك الصناعات حوالي ٣٩.٧% من صادرات كوريا الجنوبية^(٣).

- ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥^(٤)، أنتجت التجربة الصينية العديد من السياسات للقضاء على صعوبات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مواصلة توحيد وتطوير

(١). بالإضافة إلى المدن التنافسية، حيث أشار تقرير التنافسية ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى أنه وفقاً لتقرير الأمم المتحدة في ٢٠١٠ فإنه سينتقل إلى المدن الرئيسية إضافة إلى سكانها الحاليين حوالي ٢.٥ مليار شخص من المناطق الريفية بحلول عام ٢٠٥٠، بالتالي مساهمتهم في القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو، وحيث تشير منظمة OECD إلى أهميتها في زيادة قدرة الدولة التنافسية على زيادة حصتها من الأسواق العالمية في ظل المنافسة العالمية. ساهمت المصانع في مدينة "سول" الكورية وحدها بحوالي ٢٥% من القيمة المضافة للصناعة وتمثل حوالي ٤٦% من حجم الإنتاج الصناعي للدولة.

OECD Territorial Reviews : Competitive Cities in The Global Economy, 2006.

صندوق النقد العربي، تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية"، يناير ٢٠١٦.
تجارب التنمية. كوريا الجنوبية نموذجاً، ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧. تجارب التنمية. ضرورة تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الصادرات.

www.arab-api.org

https://elasrag.wordpress.com/

(٢) السياسة الصناعية-ومستقبل-المشروعات الصغيرة والمتو. .

https://elbadil-pss.org/...

(٣) تجارب دولية-المشروعات-الصغيرة-والمتمو

بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة .. https://www.microfinancegateway.org

www.arab-api.org/

تنمية الصادرات التجربة الكورية

https://www.imf.org/

(٤) التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي يستعرض "عاما حافلا بالابتكارات&q

مؤسسات ضمان ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل هذه الشركات ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الوظائف فيها أكثر من ٨٠%. ويقدم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين حوالى ٦٥% من براءات الاختراع، وأكثر من ٧٥% من إجمالي شركات التكنولوجيا والابتكار، وأكثر من ٨٠% من تطوير المنتجات الجديدة بدعم البحوث والتطوير والابتكار.

٢-١-٢-٤ سياسات الجودة^(١) البيئية للصادرات : تعد الجودة وتطبيق المعايير البيئية الدولية أحد أهم الركائز الأساسية في نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية في إطار التنمية المستدامة. وتعد البنية التحتية للجودة (علامة الجودة، علامة حلال، علامة المطابقة، شهادة المطابقة، فحص

المقطورات، وثائق المراحل البخارية،...) ركيزة أساسية لضمان تنافسية المنتجات المصرية^(٢). وجودة المنتج هي أكبر تحد أمام صادرات قطاع الحرف اليدوية للأسواق الخارجية، وهو ما أكدته غرفة صناعة الحرف اليدوية باتحاد الصناعات المصري لافتاً أن منتج الحرف اليدوية في مصر بحاجة إلى التطوير والتحديث ورفع كفاءته ليصبح قادراً على رفع تنافسية صادرات القطاع الفترة المقبلة في الأسواق الخارجية. وذلك في ضوء تراجع صادرات مصر من الحرف اليدوية خلال العام ٢٠١٧ بنحو ٢٠% مقارنة بالعام السابق^(٣)، باعتبار معظم الصناعة تتدرج تحت قائمة الصناعات الصغيرة، ومتناهية الصغر^(٤). ورغم أن منظمة التجارة العالمية WTO لم تتناول الاعتبارات البيئية بصورة مباشرة، فإنها اشتملت ضمناً على مجموعة من المعايير في إطار اتفاق الحواجز الفنية للتجارة واتفاق تطبيق الصحة والصحة النباتية، إلا أن آثار المعايير البيئية أكثر تفاقماً في الدول النامية - حيث ما زالت تصنف كدول متلقية للمعايير - وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها التوافق مع المتغيرات التكنولوجية السريعة مما يؤثر سلباً على الصادرات، فوفقاً لمؤشر

بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة .. <https://www.microfinancegateway.or>

www.almayadeen.net

^(١) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تعمل مع قطاعات وزارة التجارة والصناعة كمنظومة بهدف رئيسي هو رفع تنافسية الصادرات بالأسواق العالمية. وتستهدف وزارة التجارة والصناعة علامات تجارية للمنتجات المصرية عالية الجودة. بالإضافة إلى منح الشهادات، معايير مواصفة: المتروlogia، الاعتماد، إجراءات الصحة والصحة النباتية، العوائق الفنية أمام التجارة. وتشمل الخطة تطوير منظومة المواصفات القياسية والجودة، ومعامل الفحص والاختبار، ومراجعة وتحديث واعتماد المواصفات القياسية، وفقاً لأولويات الأسواق المستهدفة.

^(٢) وقعت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بروتوكول تعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) بهدف منح علامة الجودة لسخانات المياه الشمسية (شمسي)، بما يدعم الاعتراف المتبادل بين الدول العربية في مجال المطابقة وعلامة الجودة للسخانات الشمسية وهو ما يساهم في إزالة العوائق الفنية علناً لتجارة بين الدول العربية.

www.aleqt.com/2017/06/07/article

3) sis.gov.eg

www.mof.gov.eg/.../Arabic/research/SMALL%20PROJECTS.pdf

^(٤) الوحدات المتخصصة في تقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالإضافة إلى وحدات تسجيل شهادات نظم الجودة، واللجنة المصرية ل دستور الأغذية CODEX).

الميزة التنافسية^(١) نجد أن مصر تخصص في صادرات المواد الأولية ذات محتوى تكنولوجي منخفض وهي الصناعات الملوثة للبيئة - المعدنية، الزجاج، الأسمت، اللفائف المعدنية الأساسية، منتجات البترول المكررة، الحديد والصلب، السيراميك، .. - ، وتخضع للمواصفات القياسية الدولية بالإضافة إلى الاشتراطات البيئية ، والتي تحظى بمنافسة شديدة فيها من الأردن والمغرب. والبعد البيئي لوضع السياسات التكميلية للسياسات التسويقية (ولتحقيق مكاسب على الأبعاد الثلاثة : البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) يتطلب نهج سياسات يدعم توفير الحوافز للابتكار والتكنولوجيا صديقة البيئة. مما يتطلب ضرورة توافر قياس سليم ورصد صحيح وتقييم في سياق الميزانية المحددة للدول، ومن ثم تحديد ما إذا كان التدخل من جانب الدولة فعال أم لا في ضوء حساب التكاليف العامة والفوائد . وبالتالي يمكن للتعاون الدولي المساهمة في ذلك ، حيث تؤكد منظمة OECD على التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا البيئية وتحسين قاعدة المعارف في ضوء الدور المتنامي للشركات الصغيرة بالاقتصادات النامية والناشئة تعتبر أسباباً إضافية^(٢) لدمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها، ومنح تخفيضات جمركية وإعفاءات ضريبية على المواد صديقة البيئة- **تبني مدخل التسويق الأخضر كأداة لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات والصادرات البيئية**^(٣)- في ضوء توقعات المستهلك والاستهلاك الذكي في مجال البيئة سواء على مستوى المنتجات أو الخدمات. وأيضاً فيما يتعلق بإعادة تدوير المخلفات خاصة الكهربائية والإلكترونية^(٤).

بالنسبة لمجموعة المنتجات الزراعية والتي تضم المنتجات الغذائية والتي تحقق فيها مصر وضعاً تنافسياً بالأسواق الخارجية بفضل الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة العالمية وتطبيق الاشتراطات البيئية^(٥) في إطار جهود الدولة المبذولة لتطوير الصناعة المصرية بهدف رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري بالأسواق العالمية خاصة في ظل التحديات الحالية والمستجدات، وربط المواصفات القياسية للسلع الصناعية بالمواصفات العالمية خاصة التي تطبق بالاتحاد الأوروبي ومجموعة الآفتا^(٦) - كما ذكرنا سابقاً-، بالإضافة إلى هذه الشروط التكاليف المرتبطة بمواءمة المنتجات التصديرية مع

^(١) انظر الفصل الثالث .

^(٢) EBOOK_IDR2016_OVERVIEW_ARABIC_0

^(٣) التسويق الأخضر كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية

thesis.univ-biskra.dz/2823/

^(٤) www.zoinet.org/.../Global-Mercury-Waste-Assessment-ARABIC-sp

^(٥) إنفاق ٦٠٠ مليار يورو بالاتحاد الأوروبي ٢٠١٤ لشراء منتجات تحمل علامة "التجارة العادلة".

^(٦) خاصة المواصفات القياسية العالمية للصناعات الغذائية Codex & Alimentaries

هذه المتطلبات خاصة في مجال التعبئة والتغليف^(١). فالاشتراطات والمعايير البيئية كأحد الأدوات الاقتصادية في الحماية التجارية ضد صادرات الدول النامية -**كحمائية غير معلنة**- من جانب دول الاتحاد الأوروبي. واشتراط خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات والأسمدة أو ارتفاع نسب المتبقيات Pesticide residue^(٢). وحيث أن حوالي ٥٠% من صادرات الخضر والفاكهة تتجه للدول العربية، وحوالي ٤٠% إلى أوروبا وروسيا، و ١٠% إلى آسيا، نجد التشدد في استخدام المواصفات والمقاييس للدول العربية كوسيلة للحد من دخول السلع المصرية للأسواق العربية، خاصة فيما يتعلق بنسب المتبقيات من المبيدات، أيضا **الحظر** المفروض على الصادرات من الخضر والفاكهة الطازجة^(٣)، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة خلال الموسم الذي انتهى في آخر أغسطس ٢٠١٧ حوالي ٢.١ مليار دولار مقابل ٢.٢ مليار دولار العام السابق^(٤) و يبلغ حجم صادرات مصر من الحاصلات الزراعية للدول العربية نحو ١.٢ مليون طن سنويا وفقا للمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، وحيث طالبت دولا عربية بوضع "قائمة بيضاء للمصدرين المصريين" قررت وزارة التجارة بالاشتراك مع وزارة الزراعة في ٢٠١٧ إخضاع الصادرات الزراعية الطازجة من الخضر والفاكهة لإجراءات فحص ضمان مطابقتها للمعايير والاشتراطات الدولية. وقام الاتحاد الأوروبي في ٢٠١٧ برفع النظام الجديد، الخاص باشتراط وجود شهادة متبقيات المبيدات للحاصلات الزراعية التي يتم تصديرها ونظم المتابعة والمراقبة بالمزارع والأسواق. بالإضافة إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي لتأهيل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات للاعتماد العالمي طبقا للمواصفات القياسية العالمية ISO ١٧٠٢٠ والخاصة بالمتطلبات الواجب توافرها في جهات التفتيش وأيضا لتأهيلها طبقا للمواصفات القياسية العالمية ١٧٠٦٥ والخاصة بالمتطلبات الواجب توافرها في الجهات التي تقوم بإصدار شهادات المطابقة للمنتجات^(٥). ودعم إنشاء منصة عبر الإنترنت لمساعدة

(١) حيث يقدر اجمالي الإنفاق على مواد التعبئة والتغليف والعبوات والمواد التكميلية في مصر بحوالي ٤ مليارات جنيه سنويا

www.eos.org.eg

iefpedia.com

(٢)

(٣) واجهت الصادرات الزراعية المصرية مصاعب من بينها إعلان الإمارات في ٢٠١٧ حظر استيراد الفلفل المصري أنواعه، وقررت السعودية حظر صادرات الفراولة المصرية بسبب متبقيات المبيدات إلى جانب حظر السودان دخول السلع المصرية الزراعية والحيوانية. www. CNBC Arabia

www.albawabhnews.com/

(٤) الاتحاد الأوروبي يرفع الفحوصات الإضافية على صادرات..

www.expoegypt.gov.eg

www.almalnews.com/.../

(٥) والقرارات الصادرة بخصوص شهادات الجودة : قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٣٤٨ ورقم ٤٠٣ لسنة ٢٠١٠ بخصوص إلزام جهات التفتيش وجهات منح شهادات المطابقة (الجودة) التالية : المواصفة الدولية لنظم إدارة الجودة ISO/IEC900. المواصفة الدولية لنظم إدارة البيئة ISO 14001. مواصفة نظم إدارة الصحة والسلامة لمهنية OHSAS 18001. المواصفة الدولية لنظم إدارة سلامة

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

لمساعدة دول البحر المتوسط على أن تكون أكثر تواصلا مع دول أوروبا بحيث تم وضع كل التعريفات الجمركية والقوانين الفنية والمواصفات التى يتطلبها السوق الأوروبى.

٤-٢-٢ سياسة تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية :

تبدو أهمية تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية والتكتلات الإقليمية ، كهدف سياسة تنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، حيث يعكس التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة أهمية دور الاتفاقيات الخارجية كمعامل حاکمة فى الأسواق التى تصدر إليها مصر . ويعكس الجدول رقم (٤-٥) حجم العجز فى الميزان التجارى لمصر مع أهم التكتلات فى العالم ومعدل التبادل التجارى وذلك خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٥ - ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ومن ثم تبدو أهمية تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية .

جدول رقم (٤-٥) : حجم العجز فى الميزان التجارى لمصر مع أهم التكتلات فى العالم خلال الفترة

٢٠١١/٢٠١٥ - ٢٠١٦/٢٠١٥ (مليار\$) - ومعدل التبادل التجارى (%)

معدل التبادل التجارى %		2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010	
2016/2015	2011/2010							
%٣٠.٨	%٣٨.٠	-١١.٤	-١٠.٣	-٦.١	-٨.٣	-7.3	-٦.٧	الاتحاد الأوروبى
%٢١.٣	%١٤.٨	-٤.٧	-٨.١	-١١.٢	-٤.٩	-٣.٨	-0.6	الدول العربية
%١٧.٧	%١٩.١	-٩.٣	-١٠.٢	-٨.٧	-٠.٦	٠.٧	-٦.٨	آسيا (بدون الدول العربية)
%٥.١	%12.3	-١.٣	-١.٧	-١.٧	-١.٤	-٢.٢	-2.4	الولايات المتحدة
%١٠.٩	%٣.٨	-٥.٣	-٣.٠	-٠.٧	-٢.٩	-٢.٩	-١.٧	دول ومناطق أخرى (كندا البرازيل الأرجنتين استراليا)
%٧.١	%٩.٢	-٣.٢	-3.7	-٢.٩	-٤.٧	-٣.٠	-3.7	دول أوروبية أخرى (تركيا سويسرا)

الغذاء ISO2200 . بالحصول على اعتماد من المجلس الوطنى للاعتماد . وتعتبر شهادة المطابقة (الجودة) التى تصدر بالمخالفة لهذين القرارين والتى ليس لها مرجعية من طرق الغش وفقا لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

أفريقيا (بدون الدول العربية) (كينيا-جيبوتي-ج. أفريقيا)	٨٢.٤ -	٨٢	٦	٠.٠	-٥٥.٦	-٢٢٧.٢	١.٥ %	١.٦ %
مليون	مليون فائض	مليون فائض	مليون فائض	مليون	مليون	مليون		
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث	٠.٧ -	١.٠ -	٢.٥ -	٢.٤ -	٣.٥ -	٣.٧ -	١.٣ %	٥.٥ %

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION ,Twenty-fifth Issue, UN-New York, 2017.

www.cbe.gov.eg

- بيانات البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

٤-٢-١ بعض الاتفاقيات الخارجية : وفقا للتوزيع الجغرافى للصادرات يلاحظ أنه على الرغم أن الاتحاد الأوروبى يعد الشريك التجارى الأول لمصر فى ضوء اتفاقية الشراكة بنسبة ٤٠.٧ % من اجمالى الصادرات لعام ٢٠١٠/٢٠١١ - (شكلت الصادرات لاييطاليا منها حوالى ٥٠.٩ % كشريك تجارى أول لمصر) - إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ٣٢.٣ % لعام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ . وبالنسبة هيكل الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى (١)، نجد أنها تتركز فى مواد خام و سلع منخفضة التكنولوجيا ٦٥ % من الصادرات بترول خام ومنتجاته، و ٦.٤ % ألمنيوم خام، و ٥.٦ % حديد وصلب، ٣.٥ % خيوط ونسيج قطنية، و ٢.٩ % بياضات أسرة (٢) تتسم بانخفاض القيمة المضافة. فى حين تتمثل الواردات فى معظمها فى واردات تكنولوجيا، أجهزة إرسال واستقبال الإذاعة والتلفزيون والرادار وأجزائها، وأدوات وأجهزة طبية، وراتنجات وموصلات وعوازل والورق ومضخات ورافعات السوائل ومنتجات كيميائية، وأجزاء سيارات وجرارات ومواد بتروكيميائية. أيضا تأثر الصادرات المصرية بوضع مواصفات فنية على الأغذية والسيارات فضلا عن المواصفات الصحية والبيئية المفروضة على السلع الزراعية وخاصة البطاطس، ومن ثم تواجه الصادرات المصرية حواجز فى الأسواق الأوروبية لا علاقة لها بالرسوم الجمركية مثل قواعد المنشأ ومقاييس

(١) يعطى الاتحاد الأوروبى مزيدا من المزايا للصادرات الصناعية التى لا تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية مرتفعة، فى حين يحجم هذه المزايا فى حالة الصادرات الزراعية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية عالية، كما أنه لا يعتبر الخضر والفاكهة المجمدة أو المجففة أو المربيات سلعا مصنعة ويتم معاملتها كسلع طازجة وذلك لأغراض التعريف الجمركية من حيث معاملة السلع الزراعية مما يقلل من المزايا الممنوحة ومن ثم ضرورة وجود آلية مؤسسية لحل أية مشكلات قد تعوق الصادرات المصرية لدول الاتحاد. أيضا جذب مزيد من الاستثمارات واستمرار وزيادة حجم الدعم المالى والفنى حرية انتقال الأيدي العاملة فى اطار السياسات المتوسطة للاتحاد الأوروبى.

(٢) د. ناصر جلال حسين ود. محمود أمين البتانونى، " الشراكة المصرية الأوروبية المتوسطة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥١٢)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣.

الصحة والمواصفات الفنية وغيرها. هذا بالإضافة إلى إجراءات المراقبة داخل الدولة المصدرة، مما يؤثر على زيادة حجم الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي. ومع انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى جانب دول حوض البلقان، وأيضاً "البريكسيت"، يتطلب الأمر السعي لزيادة فرص تحقيق مكاسب في التجارة على المستوى الدولي والاستفادة من أوضاع أسواق الاتحاد الأوروبي. هذا وقد طالبت مصر في مؤتمر وزراء تجارة دول منظمة الاتحاد من أجل المتوسط في مارس ٢٠١٨، بمنح الدول الأعضاء فترة انتقالية ٥ سنوات لتطبيق قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية ومتوسطة^(١).

- أيضاً في ظل التحولات التي عرفتتها الساحة الدولية تبدو أهمية اتفاقية "تجمع دول الكوميسا"، وقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن إجمالي قيمة الصادرات بين دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) تبلغ ٩.٦ مليار دولار، وتأتي مصر في المرتبة الثانية (بعد الكونغو) بقيمة ١.٧ مليار دولار بنسبة ١٧.٩% من إجمالي قيمة هذه الصادرات عام ٢٠١٥، بينما إجمالي قيمة الواردات بين دول الكوميسا سجلت ٩.٤ مليار دولار وجاءت مصر في المرتبة السادسة بقيمة ٠.٦ مليار دولار بنسبة قدرها ٦.٣%. وأن نسبة تغطية الصادرات/ إلى الواردات المصرية لمجموعة الدول الأعضاء في الكوميسا نحو ٢٩٠.٦ % عام ٢٠١٥، كما تهدف الاتفاقيات إلى قيمة مضافة حوالى ٤٠% من السلع المصدرة مما يدل على أن هذه الأسواق تعد واعدة للصادرات المصرية^(٢). هذا وتشمل أهم السلع المصدرة : مواد البناء كالحديد والصلب والأسمنت، والمنتجات الكيماوية والدوائية، والورق والألومنيوم، والأدوية والمنتجات الغذائية، والسجاد والموكيت والأثاث، والسيراميك والأسمدة والمبيدات الحشرية والأرز والمنسوجات. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ - ٢٠١٣/٢٠١٢ انتقال حجم الصادرات لمستوى أعلى^(٣)، مما يظهر وجود فرصاً

^(١) الصفحة الرئيسية

www.mti.gov.eg

^(٢) هذا وعدد المجموعات السلعية التي مثلت أعلى قيم من حيث مساهمتها في الصادرات المصرية إلى مجموعة الدول الأعضاء في تجمع الكوميسا (٣٣ مجموعة)، ذلك أن عدد المجموعات السلعية التي بها ميزة تنافسية مستبانة (الفرق بين الميزة التنافسية للصادرات والواردات) (١٦ مجموعة) أهمها: الألبان ومنتجاتها والبيض والعسل، صمغ اللك ومنتجات خلاصات نباتية، سكر ومصنوعات سكرية، خضر ونباتات ودرنات صالحة للأكل، فواكه وأثمار صالحة للأكل، زيوت عطرية وراتنجات ومحضرات تجميل، منتجات مطاحن وشعير ناشط ونشا حبوب. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ٢٠١٧.

www.capmas.gov.eg

^(٣) زيادة تنوع الصادرات بين عدد أكبر من دول الكوميسا .
د.زينب توفيق السيد، "الاتحاد الأفريقي والتنمية الاقتصادية : مصر وتجمع الكوميسا"، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣.

كبيرة لنمو صادرات مصر إلى دول الكوميسا بمواجهة التحديات التي تواجه الصادرات المصرية لهذه الدول، والتي ترتبط بالمنتج المصري كضعف الجودة وضعف التواجد المصري بمعارض دول التجمع وتحديات مجالى النقل والشحن من ارتفاع التكاليف وطول المدة وتعدد وتعقد الإجراءات الإدارية وعدم توفر المعلومات اللازمة عن الأسواق، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بأسواق دول الكوميسا نفسها تتمثل فى تركيز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع المجموعات الاقتصادية الكبرى^(١) والتواجد القوى للشركات دولية النشاط أيضا تفتقد معظم دول التجمع لنظم مصرفية جيدة وعدم وجود آليات لضمان تمويل الصادرات. مما يستلزم عدة آليات لمواجهة هذه التحديات، منها تنشيط وتفعيل التجارة الالكترونية والاستفادة من وجود وكلاء مصريين فى دول التجمع بما يساعد على إتاحة كافة البيانات اللازمة وربط نقاط التجارة فى دول التجمع من خلال إنشاء شبكات تسهيل توفير المعلومات التجارية. أيضا الاهتمام بتفعيل بنظام الصفقات المتكافئة. كذلك إقامة مناطق لوجيستية كما فى كينيا فى عام ٢٠١٧. تنشيط الاستثمارات بين مصر ودول التجمع، حيث تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة فى الأسواق الأفريقية مما يتيح لها الفرصة فى تطوير البنية الأساسية وزيادة التعاون فى الجانب الاقتصادى والتكنولوجى. بالإضافة إلى المساهمة فى إعادة بناء دول الجوار حيث يحتل صادرات قطاع مواد البناء لمصر متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٥/ ٢٠١٦ المركز الأول فى الصادرات السلعية بنسبة حوالى ٢٤.١% وفقا لبيانات المجلس التصديرى. هذا وتستحوذ أسواق دولتى ليبيا (كشريك تجارى أول لمصر داخل تجمع الكوميسا) والسودان على أكثر من ٧٥% من صادرات مصر لدول الكوميسا والتي تبلغ ٨.٥% من اجمالى صادرات مصر الكلية عن متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٥/٢٠١٦^(٢)، مما يعكس أيضا - دور اللغة والبعد الجغرافى - كعوامل حاكمة للصادرات المصرية . وبالنظر إلى تجارة مصر الخارجية مع

(١) الصين والهند واسرائيل وفرنسا . أنظر :

د. ناصر جلال حسين ود. محمود أمين البتاتوني، " الشراكة المصرية الأوروبية"، مرجع سبق ذكره.

(٢) بنك السودان المركزى- الموجز الإحصائى للتجارة الخارجية، التقرير السنوى لعام ٢٠١٥ <https://www.uneca.org/sites/default/files/2015-2016%20Annual%20Report%20in%20Arabic.pdf>

www.capmas.gov.eg

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ، ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ قد أشار إلى وجود قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية البينية - ومنها مصر وليبيا والسودان- أهمها : الارتفاع النسبى فى مستويات التعريفات الجمركية، القيود غير الجمركية على التجارة حيث أن التدابير تعادل (كعبء جمركى) ما نسبته ٣٢% بالنسبة

للمبادلات الصناعية 2013-2014-the-global-competitiveness-report-2013-2014 weforum.org

الدول الأفريقية بصفة عامة، ومنها تجمع الكوميسا، نجد أنها تمثل جزءا نسبيا بسيطا من اجمالى تجارة مصر الخارجية مع العالم كامتداد طبيعى لانخفاض المستوى العام للتعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية، والذي جاء نتيجة عدة دوافع يخضع جانب منها لاعتبارات سياسية. ويتيح انضمام مصر لتجمع "الكوميسا" العديد من الفرص المتبادلة أهمها، حماية الصادرات المصرية الموجهة إلى دول التجمع من منافسة المنتجات الأجنبية، نظرا لإتباع الكوميسا مراحل التكامل الاقتصادى، كما أنه باندماج "الكوميسا" مع كتلتا اقتصادية افريقية أخرى مثل "السادك" و "شرق أفريقيا" فى كتلة "المنطقة الحرة الثلاثية الإفريقية"^(١) من شأنه توسيع الأسواق، حيث يوسع التعاون المصرى الأفريقى ليشمل ٢٦ دولة بينها إعفاءات كاملة.

٤-٢-٢-٢ سياسة مستويات التعاون العربى فى ضوء تنامى دور التكتلات الإقليمية لمواجهة

تصاعد الحمائية الجديدة : تنامى أهمية دور التكتلات الإقليمية على الساحة الدولية، وخاصة فى ظل المستجدات العالمية من التوجه نحو السياسات الحمائية الجديدة للتجارة الخارجية، وقد أصبحت التكتلات الدولية تسيطر على حوالى ٨٥% من التجارة العالمية ^(٢)، ويظهر الواقع الراهن للاقتصادات العربية مدى حاجتها للارتقاء بالمستويات القائمة للتعاون البنى العربى ، **لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب التحديات والمخاطر المستقبلية^(٣)**، وذلك فى ضوء تنامى التحديات والمستجدات العالمية المؤثرة على الاقتصادات العربية وما تفرضه من متطلبات تعزيز مستوى التنافسية ورفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. -وحيث يتضح بتتبع مستويات تطور وتنامى التجارة العربية البينية تدنى نسبة التجارة البينية العربية، خلال الفترة ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، إذ لم تتجاوز نسبة الصادرات العربية فى المتوسط ٨.٦%، مقابل ١٢.٨% للواردات خلال نفس الفترة، وهى نسب أقل من المعدلات العالمية وذلك على مستوى كيانات وأطر أكثر تقدما من وأيضا أقل تقدما من الدول العربية فلم تتجاوز التجارة البينية العربية ٩% خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦،

(١) مفوضية الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا وجمهورية مصر العربية، "اتفاق مبدئى بشأن اتمام الاتفاق الخاص بالتجارة والاستثمار بين الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا وجمهورية مصر العربية".

UEMOA_ar

www.acrseg.org/39227

www.sis.gov.eg/section/433/2445?lang=ar

مصر و (الايماو)-

^٣ UNCTAD, 2014.

(٢) د. نواف أبو شمالة، "التكامل الاقتصادى: آليات تعزيز التعاون الاقتصادى العربى"، مجلة سياسات التنمية العدد (٥٠)، معهد التخطيط العربى، ٢٠١٦.

مقارنة بحوالى ٦٥% لـ EU(27) ، وحوالى ٥٨% لـ G20 ، وحوالى ٤٩% NAFTA ، ونحو ٣٧% لـ G8 ، ٢٦% ASEAN ، ١٦% LAIA (Latin America Integration Association) ، وحوالى ١٥% MERCOSUR ، ١٤% CRICOM (Caribbean Community) خلال نفس الفترة. كما أن التجارة العربية من السلع غير النفطية بالنسبة للتجارة العالمية تبلغ ١% فقط (١). أى أن المنطقة لم تسهم فعليا فى إجراء تعديل جوهري فى هيكل التجارة العربية لصالح التعاملات البينية العربية. وأكدت إحدى الدراسات التطبيقية (٢)، على أن واقع الصادرات المصرية- والعربية يظهر أنها أقل من المستوى الممكن ولا يعكس الطاقات الفعلية المتاحة، حيث تصدر بنحو ثلث طاقتها التصديرية، وهو ما يعود بشكل أساسى إلى تركيز التصدير فى الشركات الصغيرة وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وحفز الاستثمار فى تنويع قواعد الإنتاج والتصدير وخلق فرص عمل جديدة ، كما هو الحال فى باقى أقاليم ودول العالم. وتبدو **أبرز المعوقات** - وفقا لتقرير الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي- هى : المبالغة فى طلب الاستثناءات التى شملت كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وقيام بعض الدول بفرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية. وبالإضافة إلى التركيز وضعف مستويات التنويع إذ بلغ مؤشر التنوع السلعي لمصر ٠.٥٣٩. وعدد السلع المصدرة ٢٤٢ عام ٢٠١٤- حسب التصنيف السلعي للانكتاد ٢٠١٤ (تصنيف ٣ فئات) كما ذكرنا سابقا- مقارنة بـ ٠.٦٥٣ (٢٢٩ سلعة) للمغرب ، و ٠.٥٣٠ (٢٢٦ سلعة) لتونس، نجد تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية مقارنة بالدول الأخرى، ومن ثم تدنى نسبة الصادرات السلعية ذات القيم المضافة الأعلى والمستوى التكنولوجى الأكثر تعقيدا فى قائمة الصادرات ، وهو ما يؤكد المؤشر الدولى لتقييم كفاءة التجارة Trade Performance Index لعام ٢٠١٦/٢٠١٠ والعمليات المرتبطة بها وتنافسية الصادرات الوطنية فى الأسواق الخارجية، إذ لم تتمكن أى من الدول العربية من التواجد ضمن المراكز الـ ١٥ المتقدمة، واحتلت مصر المركز ٩٧ فى المؤشر الكلى لكفاءة التجارة (من بين ١٣٤ دولة) كما يتضح من الجدول التالى.

1) WITS - UNSD Comtrade 2016
www.alarabiya.net/articles/2013/
2) ESCWA, 2015-2016

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول (٤-٦): تقييم كفاءة التجارة لمصر وعدد من الدول العربية ٢٠١٦/٢٠١٥

معدات غير اليكترونية	صناعة تكنولوجيا المعلومات	معدات اليكترونية	معدات نقل	المنتجات المعدنية	الملابس الجاهزة	الصناعات المتنوعة	المؤشر الكلى لكفاءة التجارة
٦٧	٦٥	٤٨	٧٦	٥٥	٣٨	٥٦	٩٧
٥٥	٤٤	٤١	٦٠	٨١	٢٦	٦٢	٧٦
٦٣	٦٢	٣٧	٤٥	٧٧	٢٤	٧٣	٤٣
٤٣	٣٥	٥١	٥١	٤	٦٣	٢٩	١٦
٩٠	٨٠	٨٤	١٠٨	٩٧	٤١	٨١	٤٠
٦١	٦١	٧٢	٨٤	٢	١٠٧	٧٠	٤٨
٦٠	٦٧	٦٣	٧٨	٢٩	١٠١	٧٩	٣١
١٥٢	١٢٨	١٣٨	١٤٨	١٦٨	١٢٥	١٥٣	١٣٨

Source : WEF, Global Competitiveness Report, 2015-2016.

د. نواف أبو شمالة، " التكامل الاقتصادي : آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي"، مجلة سياسات التنمية، العدد (٥٠)، معهد التخطيط العربى بالكويت، ٢٠١٦.

٣.٢.٢.٤ سياسة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية : على الرغم من

أهمية دور الاستثمار المحلى كوسيلة جذب للاستثمار الأجنبي^(١)، فإنه تبدو أهمية سياسة توجيه الاستثمارات بشقيها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ورفع القدرات التنافسية للقطاعات فى مجال النقانة والتكنولوجيا التى مازالت الصادرات المصرية فيها ضعيفة، ومن ثم معالجة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى، وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. وفى هذا الاطار أظهرت التوجهات القطاعية للاستثمارات الكلية الدولية والعربية- ومنها

(١) فقد بلغت تدفقات الFPI حوالى ١٦.٠ مليار دولار فى ٢٠١٦/٢٠١٧، كما بلغت صافى تدفقات الFDI / الناتج المحلى الإجمالى حوالى

٣٤ % فى ٢٠١٦/٢٠١٧

مصر، المتدفقة للدول العربية تركزها في قطاعات الإنتاج الأولى أو القطاعات الأخرى الاستهلاكية والأنشطة الاقتصادية غير القابلة للتجارة، وهي الأنشطة التي تتسم بضعف مردودها التنموي وكذلك انخفاض مساهمتها في تعزيز المبادلات الإقليمية^(١). هذا وقد حددت دراسة للـ UNCTAD في ٢٠١٤ المجالات ذات الإمكانية المتاحة أمام توسيع الاستثمار في الدول النامية - بما فيها مصر، حيث حددت عدداً من القطاعات الأعلى قدرة على استقطاب تدفقات الاستثمار ونشاط القطاع الخاص في الفترة المقبلة - والتي تتسم بارتفاع مردودها الاقتصادي والتنموي والممثلة في قطاعات : الطاقة المتجددة، الأنشطة المتصلة بمعالجة آثار التغيرات المناخية، المياه ومعالجة المياه، الاتصالات والمعلومات والتعليم، الزراعة والأمن الغذائي. مما يتطلب الإرادة السياسية ووجود رؤية واضحة ومحددة الأهداف كآليات لتعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي العربي، وتبنى إستراتيجية اقتصادية تقوم على تحديد القطاعات التي تتمتع فيها كل دولة بميزات تنافسية. فعلى الرغم من توصل WTO إلى اتفاقات محدودة حول بعض الجوانب المتصلة بقضايا الزراعة والتنمية وتسهيل التجارة (اجتماعات بالي باندونيسيا - ديسمبر ٢٠١٣)^(٢)، إلا أنه هذا التقدم المحدود على مستوى المفاوضات الدولية متعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع في مجال مفاوضات الاتفاقيات الإقليمية كخيار مفضل للعلاقات الاقتصادية بين الدول. ومن ثم تبدو أهمية تركيز الدول العربية - ومنها مصر - على تحريك مشروعها الاقليمي للتكامل الاقتصادي لتوظيف الطاقات التجارية والاستثمارية التي يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج، للحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل الإمداد الخاصة بها، والارتباط بالسلاسل العالمية للإنتاج، الذي يتيح للدول فرصة الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية.

٤-٢-٣ سياسة الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية :

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

UNCTADE, 2015, 2016

(٢) فرض رسوم إضافية من بعض الدول على السيارات والحاويات الصادرة من مصر (كمثال: الأردن في البضائع المصدرة إلى العراق) تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.EXP.COST.CD>

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

في ضوء تصاعد الحمائية ونشوب الحرب التجارية بين (الولايات المتحدة - الصين والهند والاتحاد الأوروبي) في تراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية WTO حيث قررت الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥% على واردات الصلب و ١٠% على واردات الألومنيوم في ٢٠١٨. وفرض تعريفات جمركية قيمتها ٦٠ مليار دولار على بعض الواردات من الصين -الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة-، كما ستطال الرسوم المزمع فرضها قطاعي التكنولوجيا والاتصالات كإجراءات للرد على الممارسات التجارية "غير العادلة". حيث تنتهك الصين قواعد منظمة التجارة العالمية بحرمان الأجانب والشركات الأمريكية من حقوق براءات الاختراع الأساسية وتفرض شروط تعاقدية سلبية وملزمة، إضافة إلى خسائر قدرتها الولايات المتحدة بـ 300 مليار دولار بسبب سرقة حقوق الملكية الفكرية^(١). وفي المقابل لوح الاتحاد الأوروبي بالرد ما سيفتح الباب أمام حرب تجارية، ومما دفع الصين إلى أنها ستزد بفرض رسوم تصل إلى ٣٠ مليار دولار على الواردات الأمريكية. كما دفعت بالاتحاد الأوروبي "لاتخاذ موقف مشترك" ضد الحمائية الأمريكية التي ستقوض مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف. ومن ثم تبدو منظمة التجارة الدولية المنوط بها الدفاع عن حرية التجارة التبادل عاجزة حيال الواقع، مع استمرار القدرات الصناعية الصينية الهائلة والفائض الألماني المتواصل، ومؤخرا السياسة التجارية الحمائية بالولايات المتحدة. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن التجارة الدولية بين المروحة وشلل في المرجعية^(٢)، وأن هناك مشكلة حوكمة عالمية. وتوقع الـ IMF^(٣) أنه إذا استمرت الحرب التجارية لمدة عام واحد ستبلغ الخسائر العالمية ١.٣ تريليون دولار وستؤثر على الاستقرار العالمي. ذلك أن وتيرة "النمو الاقتصادي العالمي المتوقع ٣,٩% للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ سيتباطأ مع انحسار السياسات الداعمة للاقتصاد ولا سيما في الولايات المتحدة والصين. مع التوتر التجاري والمخاطر المالية المتزايدة فضلا عن الغموض الجيوسياسي. لكن التوقعات لآسيا لا تزال مرتفعة " إذ تسهم هذه المنطقة بحوالى ثلثي النمو العالمي".

¹) https://arabic.rt.com_arabic.news.cn/2018-06/15/c_137256685.htm
<https://www.imf.org/.../News/.../2018/.../sp-lagarde-creating-a-bette...>
www.imf.org/~media/Files/.../PP/.../2018/.../pdf

²) <https://arabic.rt.com/.../>
<https://arabic.sputniknews.com>

³) <https://www.imf.org/.../News/.../2018/.../sp-lagarde-creating-a-bette...>

هذا وتستهدف استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتنمية الصادرات ٢٠١٦ - ٢٠٢٠^(١) خفض عجز الميزان التجارى بنسبة ٥٠% وتحقيق معدل نمو سنوى ١٠% فى قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حتى عام ٢٠٢٠، بحيث تصل قيمة الصادرات السلعية غير البترولية إلى ٣٠ مليار دولار فى ٢٠٢٠ بالارتكاز على قطاعات الصناعات الهندسية، الكيماوية، الغزل والنسيج، ومواد البناء. ويلاحظ أن أعلى معدل نمو سنوى لقيمة الصادرات السلعية غيرالبترولية حوالى ٤.٨ % فقط خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ والفترة المستقبلية من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٦ كما يتضح من الجدول رقم (٤-٧) والشكل رقم (٤-٢) التاليين .

جدول رقم (٤-٧) : تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجارى المصرى للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦ (مليار دولار)

السنوات	الصادرات السلعية غيرالبترولية	الواردات السلعية غير البترولية	الميزان التجارى(للسلع غير البترولية)
2005	8200	25300	17100
2006	11900	32400	20500
2007	14900	43243	28343
2008	14200	45400	31200
2009	16167	40470	24303
2010	19712	45828	26116
2011	22337	52970	30633
2012	20489	56812	36323
2013	21187	56978	35791
2014	20510	61055	40545
2015	17410	62506	45096

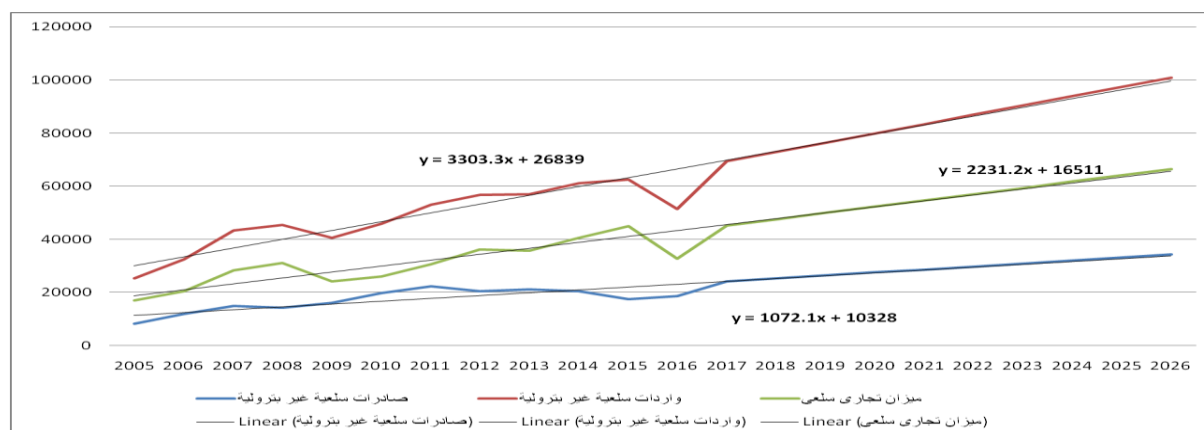
^(١) وزارة التجارة والصناعة، " إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ " ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

32833	51508	18675	2016
45304.67	69461.3619	24156.695	2017
47658.39	72952.9405	25294.549	2018
50012.12	76444.519	26432.402	2019
52365.84	79936.0976	27570.256	2020
54719.57	83427.6762	28708.11	2021
57073.29	86919.2548	29845.963	2022
59427.02	90410.8333	30983.817	2023
61780.74	93902.4119	32121.67	2024
64134.47	97393.9905	33259.524	2025
66488.19	100885.569	34397.377	2026

مصدر الجدول: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة، تم حساب Beyond القيمة المتوقعة للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٦ وفقاً لمعادلة اتجاه عام كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٢) التالي.

شكل رقم (٤-٢): الميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦ (مليار \$)



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤-٧) السابق .

والاستراتيجية قامت بعدد من التعديلات على جزء من الإجراءات، قصيرة ومتوسطة المدى. ومن ثم فإنه تتمثل سياسات مصر للاستعداد لمزيد من المنافسة الدولية في : أن تحقق الصادرات السلعية غير البترولية زيادة تتراوح بين ٢-٣ مليار دولار ومن ثم زيادة قاعدة المصدرين خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، **مما يتطلب** (١) : استراتيجيات قطاعية لإزالة العقبات التي تواجهها، وإستراتيجية لفتح أسواق جديدة . . التوسع الصناعي وزيادة خطوط الإنتاج وعودة المصانع للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية القصوى لتغطية السوق المحلية والتوسع التصديري، وهو ما يحتاج لمزيد من الوقت . . تبسيط إجراءات التمويل لتحقيق مستهدفات الخطة المستقبلية، لتمويل مرحلة ما قبل التصدير، والتصدير لأسواق جديدة التي بها نسبة مخاطر مرتفعة . . الاهتمام بالجودة واستهداف "علامات تجارية" للمنتجات المصرية، وإلزام المصدرين بالمعايير العالمية. . تفعيل جهاز التمثيل التجاري ودور المجالس التصديرية لتقوم بدورها الأساسي في زيادة معدلات الصادرات . . الاستفادة من أهم نقاط القوة بزيادة الطاقة التصديرية للقطاعات الغير مستغلة والتي لمصر ميزة تنافسية فيها - تمثل فرصا ضائعة للتجارة -، مثل الصناعات الغذائية والمعدنية والملابس الجاهزة . . بناء ميزات تنافسية جديدة للقطاعات التصديرية والسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة كالأدوية، والأجهزة الكهربائية وأجزائها، والأجهزة الميكانيكية وأجزائها، والبصريات، والسيارات بأنواعها (٢) . . زيادة مستويات التعاون البيني العربي -كما ذكرنا سابقا-.. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والدخول في ركاب الصناعة ذات التعقيد التكنولوجي - وهو الاتجاه العالمي- خلال فترة ٣ إلى ٤ سنوات، ليكون للصادرات مكان بالأسواق العالمية. إذ يشير مؤشر التعقد الاقتصادي إلى أن مصر تحتل المرتبة الـ 61 لعام ٢٠١٤ ، مقارنة بالأردن المركز ٦٨ لعام ٢٠١٥ والمركز ١٣٩ لبنجلاديش عن نفس العام، بينما تحتل اليابان المركز الأول، يليها سويسرا بالمركز الثاني، وألمانيا الثالث (٣). وبالتالي يمكن اقتراح مصفوفة سياسات لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

١) <http://www.geoic.gov.eg>

٢) <http://www.arabfinancewww.mti.gov.egwww.geoic.gov.eghttp://>

٣) **ويعد مؤشر التعقيد الاقتصادي** هو ترجمة للمعرفة الانتاجية الموجودة بالمجتمع والمترجمة بالمنتجات ، حيث تقاس هذه المعرفة بحجم تنوع وتطور سلة المنتجات الصناعية للدولة .

منتدى الاستراتيجيات الأردني ، "أطلس التعقيد الاقتصادي"، مايو ٢٠١٧ . Harvard "The Atlas of complexity Index, 2014
www.arabfinance

٣-٤ مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات

المحلية والإقليمية والعالمية

فيما يلى مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية كالآتي :

شكل رقم (٣-٤) مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

الهدف	السياسات	الآليات / الإجراءات	المدى الزمنى (تقريبى)
مواجهة المستجدات التباطؤ فى النمو فى التجارة السلعية العالمية وتصاعد الحمائية	الاستعداد لمزيد من المنافسة	- توجيه السياسة الصناعية نحو دعم الأنشطة (الايكترونيات-الأحجار والزجاج-النسيج- مواد البناء كالحديد والصلب والأسمنت، والورق والألومنيوم، والأدوية، المنتجات الغذائية، والسجاد والموكيت والأثاث، والسيراميك والأسمدة والمبيدات الحشرية..)- مع عدم إغفال حل مشكلات القطاعات التصديرية الموضحة بالجدول (٣-٢) كمعوقات للتصدير الموضحة بالشكل (٣-٢) - الإنتاج للتصدير (باقامة مناطق صناعية متخصصة، وربطها بسلاسل القيمة)- بمشاركة القطاع الخاص - تعزيز الاتفاقيات التجارية لأهم الشركاء التجاريين	قصيرة ومتوسطة الأجل (١-٤ سنة)
معدل نمو صناعي مستهدف ٨% < فى ضوء معدل نمو اقتصادي مستهدف ٧% ^(١)	سياسة تنمية الصادرات مع سياسة الإحلال محل الواردات	- الاستقرار السياسي - تبسيط الإجراءات (تخفيض عدد الأيام اللازمة للتصدير بالوصول إلى المستويات العالمية) - التمويل بشروط ميسرة ومنح الحوافز الضريبية (اعفاءات ضريبية للشركات ذات التوجه التصديرى فى السلع ذات الميزة النسبية، وربطها بالحصول على شهادة الجودة والمطابقة) - المساندة وفق المعايير المحددة (بالجدول رقم ٤-٤) وفق تطور أداء	قصيرة ومتوسطة الأجل (١-٤ سنة)

^(١) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.

	صادرات القطاعات الموجهة إليها		
	- جذب الـ FDI فى القطاعات التى تتسم بارتفاع مردودها الاقتصادي والتنموي فى الفترة المقبلة وتشمل: الطاقة المتجددة، الأنشطة المتصلة بمعالجة آثار التغيرات المناخية، المياه ومعالجة المياه، الاتصالات والمعلومات والتعليم، الزراعة والأمن الغذائي-وفقا لـ UNCTAD 2014. - السياسة الصناعية : وتتلخص فى زيادة القيمة المضافة - الاهتمام من جانب الدولة بالصناعة القومية الإستراتيجية : كالأدوية، الحديد والصلب، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (١)		
القضاء على الفجوة التكنولوجية الابتكارية (التحول من صنع فى .. إلى ابتكار ..)	- دور الابتكار فى تغيير هيكل الصادرات، وتحسين الأداء الصناعي(بالانتقال من صنع فى مصر - إلى ابتكار مصرى) - الإنفاق على الـ R&D من خلال ريادة الأعمال^(٢) (يمنح مزيد من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات من منتجات جديدة) - تدريب المهارة للعمالة(عن طريق: تدريب فنى- بعثات -رقابة على الأداء) - دعم الابتكار لرفع القدرة التصديرية للمشروعات الصغيرة والعناقيد الصناعية(يمنح تسهيلات تمويلية واجرائية-وربطها بالأسواق الخارجية من خلال الاتفاقيات) - المواد والمنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات ولوازم المكاتب والمحاسبة ، الأجهزة الكهربائية والالكترونية والاتصالات،الأدوات الطبية الدقيقة والبصرية، السيارات والمقطورة ومعدات النقل - تشجيع الشركات على الدخول فى الصناعات الإبداعية(بالحوافز الضريبية)	سياسة بناء ميزات تنافسية جديدة للقطاعات التصديرية	انتاج سلع ذات ديناميكية أعلى
طويلة الأجل (٤-٦ سنة)			

(١) تشكل صادرات المنسوجات ١٥% من صادرات مصر السلعية غير النفطية، وذلك بقيمة ٢.٦ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . مركز تطوير المنسوجات (وزارة التجارة والصناعة)، "استراتيجية تطوير المنسوجات ٢٠٢٥"، مايو ٢٠١٧. مشارا إليه فى : مؤتمر أكاديمية السادات، "الاصلاح الاقتصادى هيكلنا"، مرجع سابق .

(٢) حيث تتلخص أهم معوقات صادرات الابتكار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية فى نقص الموارد الحكومية المتاحة للـ R&D، وحدائث القدرات التكنولوجية المتركمة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ، وكتجربة البرازيل واليابان وفرنسا، يتم تمويل وتسويق الابتكار من خلال ريادة الأعمال، وتستخدم الشركة والمصانع الأبحاث العلمية والتكنولوجيا لإنتاج منتجات جديدة أكثر تلبية لاحتياجات المستهلكين وتتماشى مع توقعاتهم . ومن ثم تبدو أهمية دور الابتكار فى إيجاد منتجات جديدة للتصدير كما فى "الصين" فقد سميت منطقة شرق أسيا فى ٢٠١٤ باسم "مصنع أسيا" حيث قامت الصين بإيجاد وسائل لتنويع تجارة صادرات المنطقة وزيادة الاستثمارات فيها .

- www.imf, Finance & Development , December, 2014.

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

	- دور الابتكار التسويقي فى ضمان المركز التنافسي للمؤسسات والمنتجات (بالأسواق الخارجية وعدم فقدها)		
متوسطة الأجل (٢-٤ سنوات)	- رفع الجودة وإلزام المصدرين بالمعايير العالمية - السعر - المحتوى التكنولوجي (-تكنولوجيا صديقة البيئة)	سياسة الانتاج من أجل التصدير	استهداف صناعات محددة للمنافسة بالأسواق الخارجية
متوسطة وطويلة الأجل (٢-٦ سنوات)	- الاهتمام بالتعليم والترجمة، والصحة (كأساس التقدم) - الاستفادة من موهبة البحث والتطوير بالشركات متعددة الجنسيات فى تسريع وتيرة البحث العلمى (عن طريق: الشراكة بين الشركات والاستفادة ببحوث التطوير والابتكار - ومنح حوافز للشركات التى تنشئ وحدات للبحوث)	سياسة الابتكار التكنولوجى	بناء اقتصاد المعرفة

المصادر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية :

- استراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، " سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر "، المعهد العربى للتخطيط، دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة"، مجلة كلية التجارة، "التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية والتنمية - رؤية مستقبلية"، جامعة عين شمس، معهد التخطيط القومى، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات "، " التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، والصين "، "بناء قواعد صناعية تصديرية للإقتصاد المصرى"، مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الادارية، " الاصلاح الاقتصادى هيكليا " ، مراجع سبق ذكرها.

النتائج و التوصيات

النتائج :

إن تنمية الصادرات المصرية والحد من الواردات تعتبر من أهم الركائز التى تشتمل عليها السياسات الاقتصادية، وذلك بهدف زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، وحل مشكلة البطالة، مما يدفع بضرورة السعى لتحقيق طفرة فى الصادرات كقوة دافعة لعملية التنمية. وفى ضوء انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل النمو فى الواردات خلال الحقبة الماضية، مما أدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى وينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية، تم تناول موضوع سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، بالتركيز على الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥/٢٠١٦)، حيث شهدت الصادرات السلعية المصرية انخفاضاً بلغ نحو ٣٢.٤% خلال الفترة المذكورة، -وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري- من حوالى ٢٨.٠ مليار دولار إلى حوالى ١٨.٧ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. وتراجع معدل نمو الصادرات السلعية لمصر من حوالى ٩% فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى (-٢٠%) عام ٢٠١٦. وقد أشار البنك الدولى^(١) إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لمصر ٣.٩% فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وسيكون محركه الرئيسى الاستثمارات العامة وصافى الصادرات. ومن ثم يهدف البحث بصفة رئيسية إلى اقتراح سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية غير البترولية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، من خلال النهوض بقطاع الصادرات السلعية المصرية باعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية الشاملة المستدامة. حيث يظهر الاقتصاد العالمى منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ تباطؤاً فى النمو، وأزمات جيو-سياسية منها الهجرات غير الشرعية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة التى فرضت تغيرات فى نمط الإنتاج والاستهلاك وفرص التشغيل والتصدير، وما تلاها من أزمات لاحقة تحديداً الاضطرابات التى شهدها الاتحاد الأوروبي من تقاوم المديونيات و"البريكست" وعدم

(١) مصر، الآفاق الاقتصادية - أبريل ٢٠١٧ www.albankaldawli.org

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

استقرار اليورو وغيرها من التغيرات والمستجدات. ومن ثم نجد أن الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية تعكس التباطؤ فى النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦- وهو أبطأ معدل تحقق منذ الأزمة المالية العالمية-، مقارنة بـ ٢.٦% فى ٢٠١٥، وذلك فى ضوء تراجع الناتج القومي الإجمالي العالمي من ٢.٧% عام ٢٠١٥ إلى ٢.٣% عام ٢٠١٦ وفقاً لدلائل تصاعد الحمائية، وانخفاض أسعار السلع عالمياً إذ انخفضت أسعار الطاقة بنحو ٤٥% عام ٢٠١٥، علاوة على ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ سياسات تحرير التجارة فى الدول المتقدمة وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ثم أصبحت زيادة الحصة من الأسواق العالمية هدف صانع سياسات التجارة الخارجية، وتحقيق القدرة التنافسية للدول بالاعتماد على مزايا تنافسية جديدة ومتجددة معتمدة على كثافة المعرفة والابتكار خاصة بالإقتصادات المتقدمة ودفع تعافى التجارة الخارجية بالتعويل أساساً على النمو الإقتصادى، فى ضوء تراجع أداء النمو العالمى فى ٢٠١٦ محققاً ٣.١% مقارنة بـ ٣.٧% فى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعد إعلان "البريكسيت". ونشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة - والصين والهند والاتحاد الأوروبي وتراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية، وذلك فى ظل مخاطر عدم اليقين ومدفوعاً بسياسات تعزيز النمو والاستدامة.

ومن ثم تناول موضوع سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية بالبحث والدراسة . وتم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية :

١- المستجدات الإقليمية والعالمية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات تتمثل أهمها فى تراجع معدل النمو العالمى، تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات، وتصاعد الحمائية بالإضافة إلى العديد من التغيرات الإقليمية، والمحلية منها عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى تبع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢- أسهمت المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٦ فى عدم حدوث طفرة فى الصادرات المصرية السلعية خاصة غير البترولية، وظل أداء مصر التصديري أقل منه فى العديد من الدول النامية، كالأردن والمغرب وتونس، سواء من

حيث نسبة صادرات الصناعات التحويلية لإجمالي الصادرات السلعية، أو من حيث نصيب السلع ذات المستوى المتوسط أو المرتفع من المهارات التكنولوجية .

٣- تعد اللغة والحدود - المسافة Distance - تكلفة النقل والاتصالات واللوجيستات- من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات السلعية المصرية، والاتفاقيات الخارجية وهو ما يظهر بوضوح فى أهم الشركاء التجاريين . وهو ما أكدته نتائج النموذج القياسى .

٤- الدول الناهضة صناعيا أنجزت عملية "التحول الهيكلي" فى سباق التنمية، اعتماداً على قطاع رائد أو قائد key sector هو الصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا العالية، و"العالية - المتوسطة" .

٥- تتركز الصادرات العالمية من السلع الرأسمالية (تحديدا الآلات والأجهزة ووسائل النقل) مرتفعة القيمة المضافة والمكون التكنولوجي، فى المقابل تتركز الصادرات المصرية فى عدد من الصناعات منخفضة - متوسطة المكون التكنولوجي وكثيفة الطاقة (وتحديدا الأسمدة والسيراميك والحديد والصلب) بالإضافة إلى بعض المنتجات ذات المكون التكنولوجي المرتفع (الآلات والأجهزة الالكترونية والكهربائية وأجزاؤها)، وذلك عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٥/٢٠١٦ .

٦- تسجل الصادرات من المنتجات كثيفة العمل والمواد الأولية أقل نصيب نسبى من إجمالي الصادرات المصنعة لمصر بالمقارنة مع المنتجات مرتفعة ومتوسطة المحتوى التكنولوجي والابتكارى، بسبب قلة الاهتمام بتطوير الصناعات التقليدية .

٧- حققت مصر تنوعاً نسبياً فى صناعاتها بالاتجاه نحو الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا، ومن الصناعات القائمة فى هذا المجال الصناعات الكيماوية والبرمجيات-وفقا لإستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠، إلا أنها تواجه تحديات فى مجال تحسين الأداء الصناعي بالأخذ فى الاعتبار الظروف والمستجدات السياسية. ومع غياب آلية واضحة تساعد على التحول التدريجي فى هيكل الصناعة والصادرات نحو الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة المكون التكنولوجي الابتكارى.

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٨- يعد وجود ميزة نسبية ظاهرة فى صناعة الملابس والمنسوجات (٣.٢٤) والصناعات المعدنية (٣.٢١) وصناعة المواد الغذائية (٢.٦)، وتقديم مساندة للصادرات -بشرط ألا تقل نسبة المكون المحلى عن ٤٠%، واتفاقيات التجارة الحرة، أهم نقاط القوة للصادرات المصرية.

٩- كما يعد الموقع الإستراتيجي واللوجيستي الهام وكنقطة محورية على طول طريق الحرير البحرى والأهمية التجارية والاستثمارية لمنطقة قناة السويس في دعم وتسهيل حركة التجارة الدولية، من نقاط القوة للصادرات المصرية.

١٠- الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات المصرية بصورة مستدامة على المدى الطويل، وقانون الاستثمار الجديد يتضمن عدد كبير من الحوافز والضمانات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

١١- ان تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية من أهم نقاط ضعف الصادرات السلعية المصرية، كذلك غياب المواصفات القياسية العالمية يهدر الاتفاقيات، بالإضافة إلى الأزمات الجيو-سياسية وهجرة رجال الأعمال كأهم المستجدات، أيضا سياسات الدول ستتأثر على المدى الطويل بالمناخ الجوى.

١٢- التوجه نحو التحول الرقمي- الرقمنة- فى القطاع الصناعي أصبح عاملاً هاماً فى المنظومة الرقمية مع الشركاء فى سلاسل القيمة، وان هذا التحول الرقمي يعد نظام واسع يشمل الابتكار.

١٣- يظهر مؤشر R&D " Capacity for Innovation Index " لمصر فى عام ٢٠١٦ أن الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية وليس القيام بأنشطة بحث وتطوير منتجات جديدة، مقارنة بالسعودية ، ومنطقة شرق آسيا وعلى رأسها الصين (مصنع آسيا) .

١٤- الاستحواذ على الأسواق الخارجية يتم من خلال الابتكار التكنولوجي وإيجاد منتجات جديدة للتصدير، كالتحول من "صنع فى الصين " إلى " ابتكار صيني ". ويعكس مؤشر FDI and

Technology Transfer لمصر انخفاض مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل تكنولوجيا حديثة ومتطورة، ويشير مؤشر جودة النظام التعليمي إلى عدم تلبية التعليم لمتطلبات التنافسية .

١٥- تم إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها. وقد أشار البيان المالي لمشروع الموازنة العامة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى عدة إجراءات من شأنها زيادة فرص العمل وتحفيز للقطاع الخاص، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الإقراض منخفض التكاليف (بفائدة ٥%)، زيادة المساندة لأنشطة التصدير، وتطوير برامج التدريب -خاصة التدريب الصناعي-.

بعض التوصيات لعملية صنع السياسات التجارية والتصديرية المصرية :

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسة، يتم التقدم ببعض السياسات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية، والتوجهات المستقبلية بإتباع سياسة الإحلال محل الواردات بالتوازي مع سياسة تشجيع الصادرات. وبناء القدرات التنافسية بالتركيز على سياسات تنمية الصادرات السلعية، فى ضوء بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكارات. ويمكن تقسيمها إلى سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة ومتوسطة الأجل، بما يخدم الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل فى النهوض بقطاع الصادرات المصرية السلعية غير البترولية باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية الشاملة المستدامة، وذلك بطرح مجموعة من السياسات وهى كما يلي :

- أولاً : سياسات قصيرة ومتوسطة الأجل، ومن أهمها :
السياسة الإنتاجية و السياسة التصديرية :

- لن تحدث طفرة فى الصادرات السلعية غير البترولية، فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية إلا من خلال وجود عدة عناصر منها :

١- الاستقرار السياسي، أهمية دور الدولة، تعزيز تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠ .

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٢- الاهتمام بمحاور التنمية الأساسية، التعليم والصحة فى ضوء مؤشر التنمية البشرية، والعدالة الجغرافية .

٣- الإنتاجية القصوى لصناعات قطاعات الصادرات السلعية المصرية ، فى ضوء ارتفاع واردات العالم السلعية المصنعة إلى حوالى ١٢ تريليون دولار فى عام ٢٠١٦. وربط المساندة بالاعتماد على المكون المحلى فى الإنتاج.

٤- رفع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية . وعدم تصدير المواد الخام فى صورتها الأولية ، والخضروات والفاكهة فى صورتها الطازجة فى ضوء أزمة المياه المستجدة (الأمن المائى والأمن الغذائى) .

٥- التوجه نحو المشروعات الصغيرة .

٦- الاهتمام بقطاعات التجارة الخدمية .

٧- استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر المكتسبة في منتجات السجاد وأغطية الأرضيات، أنواع معينة من الألياف، منتجات الزجاج، منتجات الألبان والزيوت، وتوجيه السياسات التصديرية لتوسيع نطاق وتنوع هذه المجموعة بحيث تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوي تكنولوجي وابتكاري أكبر .

دفع صادرات الابتكار التكنولوجي، لإيجاد منتجات جديدة للتصدير فى ضوء التسارع التكنولوجي

- كسياسات الأجل القصير والمتوسط وأيضاً الأجل الطويل-، من خلال عدة آليات منها :

١- توجيه الاستثمارات بشقيها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ورفع القدرات التنافسية للقطاعات فى مجال التقنية والتكنولوجيا .

٢- مساهمة التكنولوجيا فى نسبة الصادرات السلعية الأكثر تعقداً فى قائمة الصادرات .

٣- اهتمام خاص بالسلع المصنّعة ضمن "جدول أعمال" السياسة التصديرية، ومزيد من الاهتمام للابتكار التكنولوجى بالقطاع الصناعى، لإيجاد أساس قوى لدفع الصادرات السلعية.

٤- التركيز على البعد التكنولوجي-الابتكاري، كمدخل أساسي للتنمية وتطوير الصادرات.

٥- تعظيم الاهتمام بالتعميق الصناعى المحلى، للانتقال من صناعات التجميع والتعبئة للأجزاء والمواد المستوردة إلى التصنيع الكامل المحلى، لتحقيق عائد أعلى من التجارة الخارجية .

• **الدخول فى الصناعات عالية التقنية، من خلال عدة آليات منها :**

١- تكثيف الـ R&D بالمناطق الصناعية المتخصصة، التى تقوم على فكرة العناقيد الصناعية لإدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير وربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال سلسلة القيمة .

٢- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة فى ضوء التغيرات المناخية، تحلية المياه، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار كالألواح الشمسية والرقائق الاليكترونية والألياف الضوئية.

٣- مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق فى مصر، ومكافحة الفساد .

٤- الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى وإعادة هيكلة مراكز البحوث، وربط المبتكر برجال الأعمال بقانون.

٥- تعميق الصناعى التكنولوجي لتطوير الإمكانيات التصديرية لمجموعة الاليكترونيات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال والآلات الدقيقة .

• **الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية، فى ضوء تباطؤ الطلب العالمى على**

الصادرات وتساعد الحمائية ونشوب الحرب التجارية بين (الولايات المتحدة USA - الصين و الهند والاتحاد الأوروبى EU) فى تراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية WTO، من خلال :

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

- ١- استهداف النهوض بالصناعة التحويلية كقاعدة لتنمية الصادرات السلعية، فى ضوء ما تستهدفه إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة رفع معدل النمو الصناعي ليبلغ ٨% سنويا ورفع معدل نمو الصادرات السلعية خاصة الصناعية إلى ١٠% سنويا .
- ٢- تقديم دعم حمائى محلى - مؤقت - للصناعات الناشئة حتى تقوى على المنافسة الخارجية.
- ٣- الاستفادة من أهم نقاط القوة بزيادة الطاقة التصديرية للقطاعات الغير مستغلة والتي لمصر ميزة تنافسية فيها- تمثل فرصا ضائعة للتجارة -، مثل الصناعات الغذائية والمعدنية والملابس الجاهزة. وتأسيس مواقع فى الأسواق الدولية بالاعتماد على القدرات التنافسية - كدول شرق آسيا-، من خلال الاهتمام بقاعدة الصناعة الرأسمالية فى مصر.
- ٤- تبسيط إجراءات التمويل لتحقيق مستهدفات الخطة المستقبلية، لتمويل مرحلة ما قبل التصدير، وتمويل التصدير للأسواق جديدة والتي بها نسبة مخاطر مرتفعة. وتفعيل دور المجالس التصديرية ، لتقوم بدورها الأساسى فى زيادة معدلات الصادرات المصرية.
- ٥- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى مجال العلاقات مع العالم الخارجى، تعزيز التنافسية ومدى استفادة الدولة من وضعيات السلع الحيوية بالأسواق العالمية.

السياسة التسويقية :

- ١- تشجيع القطاع الخاص على إقامة شركات متخصصة فى التسويق الدولى، على أن تتواجد فى الأسواق المستهدفة مع الاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة.
- ٢- استهداف أسواق للصادرات بدفع المنتجين إلى تكنولوجيا متطورة ، باتجاه أسواق الإقتصادات النامية- فى ضوء تحول الطلب العالمى باتجاه الدول النامية ، حيث يقدر أن تسهم بحوالى ٧٠% من الطلب العالمى من السلع المصنعة بحلول عام ٢٠٢٠- ، كالصين والهند، وروسيا والناشئة مثل فيتنام واندونيسيا. وفى اتجاه الدول العربية فى ضوء "اتفاقية التجارة الحرة العربية" والأسواق المتنامية فى أفريقيا فى ضوء "اتفاقية الكوميسا"، مع الحفاظ على الأسواق التقليدية.

٣- إلزام المصدرين بالاشتراطات والمعايير البيئية العالمية فى أجواء تصاعد النزعات الحمائية فى السنوات الأخيرة ، واستهداف "علامات تجارية" للمنتجات المصرية.

٤- تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية، كهدف سياسة تنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجندات الإقليمية والعالمية. بالتركيز على القارة الإفريقية كمحيط إقليمي والارتقاء بالمستويات القائمة للتعاون البينى العربى فى ضوء الواقع الراهن للاقتصادات العربية لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب المستجندات والمخاطر المستقبلية، وفى ضوء تنامى دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية الجديدة .

٥- دفع مكاتب التمثيل التجارى لدور ايجابى فى مجال الترويج للصادرات، ودراسة الأسواق الخارجية . و إتباع سياسة إعلامية تسهم فى إمداد شركات التسويق الدولى المتخصصة بالمعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية ، وتفعيل المواقع الالكترونية .

• ثانيا : سياسات طويلة الأجل ، ومن أهمها :

١- اكتساب ميزة تنافسية للسلع ذات قيمة مضافة مرتفعة ، وظهور السلع ذات التecd التكنولوجيا فى قائمة الصادرات.

٢- ربط الصناعة بالبحث العلمى والابتكار، والتوسع فى إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا وتحقيق ال- Know-How.

٣- تطوير الموانئ فى ضوء المستجندات العالمية والحاويات الكبيرة والمستجندات الإقليمية وشدة المنافسة ، وتحسين أداء المناطق اللوجيستية .

ملخص البحث

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

تتمثل مشكلة البحث الرئيسية فى ان إنخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل النمو فى الواردات يؤدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى مما ينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية. ويهدف البحث بصفة رئيسية إلى اقتراح سياسات النهوض بقطاع الصادرات السلعية المصرية - غير البترولية بإعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية الشاملة المستدامة. وقد تم تناول موضوع سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية بالبحث والدراسة فى ضوء التساؤلات التالية : ماهو وضع الصادرات السلعية غير البترولية مع المستجدات الإقليمية والعالمية؟ وماهى أهم معوقات التصدير؟ وماهى أهم الأسواق المتنامية والمستهدفة ؟ وحقت الإجابة على هذه التساؤلات الأساس لطرح السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية وزيادة قدرتها التنافسية فى اطار سياسات الإصلاح الاقتصادى وسياسات طويلة الأجل فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. ويشمل اطار الدراسة سياسات تنمية الصادرات بالتركيز على الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ مع تناول فترات زمنية أخرى وفقاً لمقتضيات البحث والدراسة. وفى إطار هذا السياق تشتمل الدراسة على أربعة فصول كلها فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية. فالإقتصاد العالمى منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ يظهر تباطؤاً فى النمو وأزمات جيوسياسية منها الهجرات غير الشرعية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة التى فرضت تغيرات فى نمط الإنتاج والإستهلاك وفرص التشغيل والتصدير. وما تلاها من أزمات لاحقة وتحديداً الاضطرابات التى يشهدها الاتحاد الأوروبى من تفاقم المديونيات، و"البريكست" وعدم استقرار اليورو وغيرها من المتغيرات التى أدت إلى تباطؤ حجم وقيمة ومعدل نمو التجارة العالمية الذى بلغ ١.٣% عام ٢٠١٦ وهو أبطأ معدل تحقق منذ الأزمة. ومن ثم أصبحت زيادة الحصة من الأسواق العالمية هدف صانعى سياسات التجارة الخارجية، وتحقيق القدرة التنافسية للدول بالاعتماد على مزايا تنافسية جديدة معتمدة على كثافة المعرفة والابتكار، ودفع تعافى التجارة الخارجية بالتمويل أساساً على النمو

الإقتصادي في ضوء تراجع أداء النمو العالمي في ٢٠١٦ محققاً ٣.١% مقارنة بـ ٣.٧% في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعد إعلان "البريكسيت"، وذلك في ظل مخاطر عدم اليقين، ومدفوعاً بسياسات تعزيز النمو والاستدامة. كما شهدت فترة الدراسة مستجدات إقليمية أدت إلى توقف الصادرات المصرية إلى دول بعينها - الثورات والحروب - بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية وهروب رجال الأعمال. أيضا العديد من التغيرات والمستجدات المحلية منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تبع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. **ويستعرض الفصل الأول :** تطور الصادرات المصرية السلعية غير البترولية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦) في ضوء بعض المؤشرات الرئيسية. ورصد الفصل التغيرات التي طرأت على الأداء التصديري لمصر خلال فترة الدراسة في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية. وخلص الفصل إلى أنه استطاعت مصر أن تكتسب ميزة تنافسية في تصدير مجموعة من السلع ومنها: السجاد وأغطية الأرضيات، أنواع معينة من الألياف، منتجات الزجاج، منتجات الألبان والزيوت. وبالتالي استهداف الحفاظ على الميزة التنافسية لمصر في هذه المنتجات وتوجيه السياسات التصديرية لتوسيع نطاق وتنوع هذه المجموعة بحيث تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوي تكنولوجي وابتكاري أكبر. كما أظهر الفصل أبرز تغيرات الإطار المؤسسي والتشريعي لتنمية الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة في إطار جهود الدولة، حيث تعد الإستراتيجية الأخيرة أول إستراتيجية تربط بين السياسات الصناعية والتجارية وتدخل التنمية الإقليمية بما يتناسب مع إمكانيات كل محافظة في التنمية. **وتناول الفصل الثاني :** المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية. وخلص الفصل إلى أن النمو العالمي يشكل أهم متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الدولية المصرية وخاصة الصادرات. وأن الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم تقود حركة التجارة الدولية عموماً، والصادرات خصوصاً، والصادرات من السلع المصنّعة بصفة أخص. والدول النامية الناهضة صناعياً في منطقة شرق آسيا تمثل أكبر قوة دافعة للنمو العالمي للتجارة والصادرات في العالم النامي عموماً، وخاصة الصين. **كما تناول الفصل الثالث :** تنافسية الصادرات السلعية المصرية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. وخلص الفصل إلى عدة نقاط منها: أهم نقاط القوة للصادرات السلعية المصرية تتمثل في : وجود ميزة نسبية

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

ظاهرة فى العديد من الصناعات، وجود اتفاقيات التجارة الحرة، تقديم مساندة للصادرات، الموقع الإستراتيجي واللوجيستي الهام، والأهمية التجارية والاستثمارية لمنطقة قناة السويس في دعم وتسهيل حركة التجارة الدولية، قانون الاستثمار الجديد يتضمن عدد كبير من الحوافز والضمانات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل. بينما تمثلت أهم نقاط الضعف فى: تراجع الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو، غياب المواصفات القياسية يهدر الاتفاقيات، الصادرات ذات محتوى تكنولوجي منخفض، أيضا الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية دون القيام بأنشطة بحث وتطوير لإيجاد منتجات جديدة للتصدير. فى حين تتمثل أهم التحديات والفرص فى :انخفاض الحصة السوقية ومن ثم وجود فرص ضائعة، الجهود محدودة فى تغيير هيكل الصادرات بما يتماشى مع الطلب العالمى، بالإضافة إلى الحمائية الجديدة. ومن خلال دراسة تنافسية القطاعات تم تحديد قطاع الصناعات الكيماوية والدوائية والجلود والأثاث- والتعهد- كأكثر القطاعات أولوية فى الابتكار. أما عن أهم التهديدات فتتمثل فى : تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية، تدنى الإنفاق على R&D ٠.٧٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠١٥، الأزمات الجيو-سياسية، وهجرة رجال الأعمال. ومن ثم فالتوجهات المستقبلية تشمل : بناء القدرات التنافسية بالتركيز على سياسات تنمية الصادرات السلعية، فى ضوء بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكارات. هذا بالإضافة إلى تحديد دالة لأهم المحددات المؤثرة على الصادرات السلعية المصرية غير البترولية، باستنباط نموذج مبسط يحدد مجموعة العلاقات التى تحكم تدفقات الصادرات السلعية المصرية فى ظل ما تكون لدى الباحثين من أفكار عن طبيعة وهيكل العلاقات لدالة محددات الصادرات فى إطار النظرية الاقتصادية. ومنه اتضح أن الناتج المحلى الإجمالى لمصر هو المحدد الرئيسي للصادرات المصرية؛ وجاءت المسافة كمؤشر لتكلفة النقل مؤثر سلبي علي الصادرات المصرية. والنتيجة النهائية التى تستتبع التحليل تفيد بأهمية سياسات تعزيز الاتفاقيات الخارجية وأهمية تقديم مساندة إضافية للأسواق البعيدة. ومن ثم تناول **الفصل الرابع** : محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. وخلص الفصل إلى ما يلى : أنه فى ضوء تراجع معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات من ٥٣.٢% إلى حوالى ٣٢.٦% خلال الفترة

٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦ مما ينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية. **وجود توجهات مستقبلية** في ضوء سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة ومتوسطة الأجل، وسياسة الإصلاح الإقتصادي، والتعميق الصناعي من خلال الاتجاه نحو الصناعات عالية التكنولوجيا في ضوء التغيرات والمستجدات العالمية والإقليمية. أيضاً خلص الفصل إلى أهمية تعزيز اتفاقيات التجارة في ضوء وجود فرصا كبيرة لنمو صادرات مصر إلى دول الكوميسا بالإضافة إلى المساهمة في إعادة بناء دول الجوار. ودور للتجارة الالكترونية كذلك زيادة مستويات التعاون البينى العربى مع تنامى دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية الجديدة في ضوء المستجدات لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب التحديات والمخاطر المستقبلية. بالإضافة إلى ضرورة اتباع سياسة الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية في ضوء تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات وتصاعد الحمائية والتهديد بالحرب التجارية في تراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية WTO وتم التوصل إلى مصفوفة مقترحة تشمل أهم سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية وفقاً لأهداف مواجهة المستجدات الإقليمية والعالمية وتصاعد الحمائية الجديدة والتوجه السياسي للدولة الذي يظهر في التحول الجغرافي للصادرات نتيجة للاعتبارات السياسية وتنمية أسواق جديدة كما بدا في الفترة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ومطلع ٢٠١٨، متضمنة الإجراءات والآليات، والمدى الزمني. ثم عرض النتائج والتوصيات المقترحة لسياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية ، بالتوازي مع سياسة الاحلال محل الواردات. وتتلخص أهم النتائج فيما يلي :

١- المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات تتمثل أهمها في تراجع معدل النمو العالمى، تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات، وتصاعد الحمائية في ضوء الحرب التجارية.

٢- أن الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية تعكس التباطؤ في التجارة العالمية، وفقاً لتقرير " WTO, World Trade and GDP growth in 2016 and early 2017 حيث تباطؤ النمو في التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٢.٦% في ٢٠١٥ و ٢٠١٤، وذلك في ضوء

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

تراجع الناتج القومى الإجمالى العالمى إلى ٢.٣% عام ٢٠١٦ من ٢.٧% عام ٢٠١٥ و ٣.١% فى عام ٢٠١٤.

٣- انخفاض الحصة السوقية للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم وجود فرص ضائعة. وعدم المواكبة لديناميكية التغير فى اتجاهات الطلب العالمى .

٤- تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية كأهم تهديدات الصادرات السلعية، كذلك غياب المواصفات القياسية العالمية يهدر الاتفاقيات، بالإضافة إلى الأزمات الجيو-سياسية وهجرة رجال الأعمال كأهم نقاط الضعف فى ضوء المستجدات .

٥- تعد اللغة والحدود -المسافة Distance- تكلفة النقل والاتصالات واللوجيستات- من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات السلعية، والاتفاقيات الخارجية وهو ما يظهر بوضوح فى أهم الشركاء التجاريين، وهو ما أكدته نتائج النموذج القياسى .

٦- دور الابتكار فى تغيير هيكل الصادرات، والاستحواذ على الأسواق والتحول من "صنع فى الصين" إلى "ابتكار صينى".

٧- انخفاض المرونة للصادرات السلعية المصرية وعدم المطابقة للمواصفات القياسية المطلوبة ومن ثم ضعف التسويق.

٨- أهمية دور القطاع الخاص فى تحقيق طفرة فى الصادرات السلعية .

٩- استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر المكتسبة.

وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يتم اقتراح بعض التوصيات لعملية صنع السياسة التجارية والتصديرية ويتلخص أهمها فى :

١- تحسين تنافسية الصادرات من خلال جودة المنتج بدعم بحوث التطوير R&D والابتكار.

٢- الاتجاه نحو زيادة التجارة الأفريقية للتعويض عن الأسواق المفقدة نتيجة المستجدات المحلية والإقليمية .

٣- إدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير بربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال سلسلة القيمة. ودور شركات التسويق الدولى المتخصصة فى تنمية الصادرات.

٤- التأكيد على أهمية تحسين جودة التعليم والتدريب للوصول إلى تحسين الإنتاجية والتنافسية.

٥- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة، تحلية المياه، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار كالألواح الشمسية والرقائق الاليكترونية والألياف الضوئية.

٦- تعميق الصناعات التكنولوجية لتطوير الإمكانيات التصديرية لمجموعة الاليكترونيات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال والآلات الدقيقة.

٧- رفع القدرة التنافسية فى أجواء تصاعد النزعات الحمائية فى السنوات الأخيرة، تطوير الموانئ كسياسة طويلة الأجل فى ضوء المستجدات العالمية والحاويات الكبيرة والمستجدات الإقليمية وشدة المنافسة وتحسين أداء المناطق اللوجستية.

المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية :

- ١- الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، نيجيريا، مارس ٢٠١٤. E/ECA/CM/47/4, AU/CAMEF/MIN/4(IX), 5 March 201.
- ٢- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- ٣- البنك المركزى المصرى، "النشرة الإحصائية الشهرية"، العدد (٢٣٧)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٦ .
- ٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٦ . ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا"، القاهرة ٢٠١٧.
- ٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصرى- مصر فى أرقام ٢٠١٦ .
- ٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء الصناعى السنوى"، القاهرة ٢٠١٦ .
- ٧- الشرقاوى ممدوح (وآخرون)، "الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٩)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٣ .
- ٨- المجلس الوطنى للتنافسية، "وضع مصر التنافسى فى ٢٠١٦/٢٠١٧ - ثبات نسبى ومزید من التحديات"، القاهرة، ٢٠١٧ .
- ٩- المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار - فبراير ٢٠١٤ .
- ١٠- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر"، سلسلة آراء فى السياسة، العدد (٢٤)، أبريل ٢٠١٠ .
- ١١- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "كتيب الإحصاءات الإقتصادية، ج م ع ، ٢٠١٧.

١٢-المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "مرصد التنافسية- قطاع الملابس الجاهزة & قطاع الصناعات الغذائية"، القاهرة ٢٠١٧ .

١٣-المعهد العربى للتخطيط، " دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية بإستخدام مؤشرات التجارة "، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثانى، الكويت، يوليو ٢٠١١ .

١٤-المعهد العربى للتخطيط، " التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادى الإقليمى"، سلسلة جسر التنمية، العدد الواحد والثمانون، الكويت، يوليو ٢٠٠٩ .

١٥-المعهد العربى للتخطيط، " مؤشرات أداء التجارة الخارجية "، سلسلة جسر التنمية، الكويت، أبريل ٢٠٠٥ .

١٦-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " الاقتصاد العربى، مؤشرات الأداء ٢٠٠٠-٢٠١٨"، السنة الرابعة والثلاثون - العدد الفصلى الرابع (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٦ و ٢٠١٧ .

١٧-تقرير التنافسية العالمى، المنتدى الاقتصادى العالمى، أعداد مختلفة .

١٨-حمدي الصوالحى، "دور السياسات العامة فى مواجهة الأزمات المالية : السياسة الزراعية"، المركز القومى للبحوث، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٩-راتب إجلال (وآخرون)، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠/٢٠١١"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١١.

٢٠-راتب إجلال (وآخرون)، " الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٠)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير ٢٠١٣ .

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

- ٢١- راتب إجلال (وآخرون)، "بناء قواعد صناعية تصديرية للاقتصاد المصرى"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٢٢- مجلة كلية التجارة، "التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية والتنمية - رؤية مستقبلية"، جامعة عين شمس ٢٠١١.
- ٢٣- سيمينار معهد التخطيط، "مصر .. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة"، القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨.
- ٢٤- صندوق النقد الدولى، "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى"، يناير ٢٠١٦ و ٢٠١٧.
- ٢٥- صندوق النقد الدولى، "دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية - آفاق الاقتصاد العالمى"، أكتوبر ٢٠١٦.
- ٢٦- صندوق النقد العربى، تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية"، ٢٠١٦ و ٢٠١٧.
- ٢٧- عيسى عبد الشفيق، "أبحاث فى النظام العالمى"، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، سلسلة "قضايا دولية وإقليمية"، رقم (١٦)، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢.
- ٢٨- عيسى عبد الشفيق (وآخرون)، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً والاقتصاد المصرى خصوصاً"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨٣)، معهد التخطيط القومى، ٢٠١٧.
- ٢٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى"، القاهرة، ٢٠١١.
- ٣٠- مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، "الإصلاح الاقتصادى هيكلياً"، قسم الاقتصاد، القاهرة، ٢٠١٧.

٣١-ناصر جلال حسين و محمود أمين البتانونى، " الشراكة المصرية الأورومتوسطية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد(٥١٢)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣ .

٣٢-وزارة التجارة والصناعة، " إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠"، القاهرة، ٢٠١٦ .

٣٣-وزارة التجارة والصناعة، " تطور أداء التجارة الخارجية"، تقرير نصف سنوى، القاهرة، ٢٠١٦/٢٠١٥ .

٣٤-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

٣٥-وزارة المالية، "التقرير المالى الشهرى"، أعداد مختلفة .

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية :

1- Central Bank of Egypt," External Position of The Egyptian Economy, July/December 2016/2017- Balance of Payments ", Volume N0. (56), Section I .

2- COMTRADE, Database of United Nations

3- ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION, Twenty-fifth Issue, UN- New York, 2017.

4- Egyptian Center of Economic Studies, wp., No. 190 , December 2017 .

5- Finance & Development, December 2014

6- Hoekman Bernard, 'The WTO, The EU and The Arab World : Trade Policy Priority and Pitfalls', Paper Presented to The Workshop On Strategic, Visions For The Middle East and North, Africa Gammarth, Tunisia, 9-11-jun,2005

7- HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016.

8- Ik.ahram.org.eg/News/23991.aspx^

9- ITC, Trade map

10- IMF, World Economic Outlook 2017,2018

- 11- Major Global Science and Technology Trends, Science and Engineering Indicators 2016, Overview
- 12- Nick Grossman and Dylan Carlson, " Export subsidies : detrimental to developing countries- Agriculture Policy In India: the role of subsidies", USITC Executive Briefings on Trade, march 2011.
- 13- Patrick N.Osakwe & Nicole Moussa, Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa, UNCTAD, Research paper No.2, UNCTAD/SER, RP, 2017/2
- 14- Science and Engineering Indicators 2016, Overview, Major Global Science and Technology Trends
- 15- The Global Competitiveness Report 2016–2017
<http://hdr.undp.org>
- 16-Trade Profiles - WTO Statistics Database
wto.org › Resources › Statistics › Statistics database
- 17- Transparency International Corruption Perceptions Index 2016
- 18- UNCTAD, Trade and Development,BeyondAusterity: Towards A Global New Deal,2017.
- 19- UNCTAD, Export Concentration Index, United Nations Conference on Trade Development, 2005
- 20- UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development.
- 21- UNIDO, Statistical Databases.
- 22- WITS - UNSD Comtrade 2016
- 23- World Bank, World Development Indicators, 2016
- 24- WB, World Development Indicators, country profile, 2017
- 25- World Trade Organization (WTO), International Trade Statistics
- 26- WTO, world trade report 2013, factors shaping the future of world trade.
- 27- WTO, World Trade Statistical Review 2017.

28- World Trade Organization (WTO), Trade Profile.

29- WTO, Trade Profiles, Statistics Database

ثالثا : المواقع الإلكترونية :

www.capmas.gov.eg

www.cbe.org.eg

www.customs.gov.eg/About/Organization

www.dhman.org

<http://data.alban;aldawli.org>

www.eos.org.eg/ar/www.eip.orgwww.eces.org.eg

<http://gcr.weforum.org>

www.idsc.gov.eg

www.imf.org

www.mop.gov.egwww.mof.gov.egwww.mti.gov.eg

www.mti.gov.eg/.../SMEExportDevelopment Policies Sector/

www.sis.gov.eg

www.unido.org/

www.unctad.org/

www.wto.org/

www.transparency.org/cpi

www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.html

www3.weforum.org/docs/WEF_GETR14_NewsRelease_AR.pdf

www.encc.org.eg

<https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

www.alarabiya.net/articles/2013/ www.arabic.cntv.cnwww.alittihad.ae

arabic.cntv.cnwww.alarabiya.net/.../economy/.../

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

الملاحق Appendix

ملاحق الفصل الأول

جدول (١-١): المحتوي التكنولوجي - حصة الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات الصناعية ٢٠٠٥-٢٠١٥ (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ماليزيا	54.6	53.8	52.3	39.9	46.6	44.5	43.4	43.7	43.6	43.9	42.8
الصين	30.8	30.5	26.7	25.6	27.5	27.5	25.8	26.3	27.0	25.4	25.8
تايلاند	26.7	27.4	26.0	24.6	25.3	24.0	20.7	20.5	20.1	20.4	21.4
فيتنام	5.4	6.2	8.9	4.8	6.2	8.6	14.5	20.5	28.2	26.9	..
المكسيك	19.6	19.0	17.2	15.7	18.2	16.9	16.5	16.3	15.9	16.0	14.7
البرازيل	12.8	12.1	11.9	11.6	13.2	11.2	9.7	10.5	9.6	10.6	12.3
الارجنتين	6.8	7.1	6.6	9.0	8.7	7.4	7.1	6.4	7.3	6.9	9.0
تونس	4.5	6.7	5.4	4.5	4.1	4.9	5.6	4.7	4.9	5.5	6.3
جنوب افريقيا	6.7	6.5	5.6	5.1	5.4	4.6	5.0	5.4	5.5	5.9	5.9
المغرب	9.6	9.8	8.8	6.0	7.3	7.7	6.1	6.4	6.6	5.3	3.5
تركيا	1.5	1.9	1.9	1.6	1.7	1.9	1.8	1.8	1.9	1.9	2.2
الأردن	1.4	1.2	1.1	0.9	1.4	2.9	2.5	2.3	1.6	1.6	1.8
مصر	0.4	0.6	0.2	1.0	0.8	0.9	1.0	0.6	0.5	1.3	0.8
متوسط الدول ذات الدخل المتوسط	19	19	18	16	18	17	16	17	18	18	19

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

- databank.albankaldawli.org/data/.../world-development-indicators

ملاحق الفصل الثاني

جدول رقم (١-٢) : نمو الناتج العالمي % ١٩٩١-٢٠١٧

القيمة الحقيقية بأسعار ٢٠٠٥ (الحسابات الإجمالية للدول قائمة على الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات الثابتة لعام ٢٠٠٥)

البلد أو المنطقة	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٧ (تقديري)
العالم	٢.٩	٣.٢	٢.٦	٢.٧
الدول المتقدمة ، منها :	٢.٦	٢.٢	٢.٢	١.٩
اليابان	١.٣	١.٢	١.٢	١.٢
الولايات المتحدة	٣.٦	٢.٥	٢.٦	٢.١
الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة)	٢.٢	٢.٢	٢.٣	١.٩
الاقتصادات الانتقالية ، منها :	٤.٩-	٧.١	٢.٢-	١.٨

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومى

١.٥	٢.٨-	٦.٨	٤.٧-	الاتحاد الروسى
٤.٢	٣.٨	٦.٢	٤.٨	البلدان النامية ، منها :
٢.٧	٣.٠-	٥.٧	٢.٦	إفريقيا :
٣.٢	٢.٩	٥.٠-	٢.٨	شمال إفريقيا ماعدا السودان وجنوب السودان
٣.٢	٣.٨	٦.٨	٢.٧	إفريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب إفريقيا
٠.٥	١.٣	٤.٤	٢.١	جنوب إفريقيا
١.٢	٠.٣-	٣.٩	٣.١	أمريكا اللاتينية والكاريبى
٢.٦	٣.٩	٥.١	٢.٣	الكاريبى
٤.٠-	٤.٣	٤.٦	٤.٤	أمريكا الوسطى باستثناء المكسيك
١.٩	٢.٦	٢.٧	٣.١	المكسيك
٠.٦	١.٨-	٤.٢	٣.١	أمريكا الجنوبية
٥.٢	٥.٢	٧.٣	٦.٢	آسيا :
٥.٦	٥.٥	٨.٤	٨.٢	شرق آسيا ، منها :
٦.٧	٦.٩	١٠.٩	١٠.٦	الصين
٦.٣	٦.١	٦.٩	٤.٩	جنوب آسيا ، منها :
٦.٧	٧.٢	٧.٦	٦.٠-	الهند
٤.٧	٤.٤	٥.٦	٥.٠-	جنوب شرق آسيا
٢.٧	٣.٧	٥.٨	٤.٠-	غرب آسيا
٢.٦	٢.٠	٢.٧	٢.٦	أوقيانوسيا (أستراليا ونيوزيلندا)

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول رقم (٢-٢) : معدل نمو الصادرات والواردات من السلع : أقاليم ودول مختارة % ٢٠١٦-٢٠١٣

معدل نمو الصادرات		معدل نمو الواردات		البلد أو المنطقة
٢٠١٣	٢٠١٦	٢٠١٣	٢٠١٦	
٣.١	١.٧	٢.٣	٢.١	العالم
٢.١	١.٧	صفر	٢.٧	الدول المتقدمة ، منها :
١.٥-	٠.٣	٠.٣	٠.٣-	اليابان
٢.٦	٠.٢-	٠.٨	٣.٦	الولايات المتحدة
١.٩	١.١	١.٠-	٢.٨	الاتحاد الأوروبي
٢.٠	١.٦-	٠.٤-	٧.٣	الاقتصادات الانتقالية
١.٦-	٢.٩	٦.٨	٤.٦-	البلدان النامية
٢.٨	٠.٣-	٧.٥	٦.٦-	إفريقيا ، منها :
٢.٤	٢.٣	٣.٨	٤.٢-	أفريقيا جنوب الصحراء
٦.٧	٠.٦	٧.٠	٢.٢	أمريكا اللاتينية والكاريبى
٨.٥	٠.٠	٩.١	٣.١	شرق آسيا ، منها :
٠.٠	١٨.١	٠.٤-	٨.٩	الصين
٨.٥	٦.٧	٠.٣-	٧.٣	جنوب آسيا ، منها :
٥.٠	٣.٩	٤.٢	٤.٤	الهند
٣.٧	٣.٥	٦.٧	٢.٤-	جنوب شرق آسيا
				غرب آسيا

جدول رقم (٣-٢) : التغير فى الأسعار العالمية للسلع الأولية ٢٠٠٨-٢٠١٧ (التغير بنسب مئوية % عن العام السابق)

٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٧	المجموعة السلعية
٣٣.٣	٣.٥-	٨.٧-	١٤.٤	السلع كلها
٢١.٧	١٢.٧-	١.٧	٩.٨	السلع غير الطاقوية
٣٢.٩	٦.٥-	٢.٥	١.٠	السلع الغذائية كلها
٣٤.٠	٠.٥	٧.٣	١.١	الزيوت النباتية والزيوت
٨.٧	٢٠.٣-	٠.٧-	١٠.٠	المواد الخام الزراعية (كالمطاط)

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومي

٢٣.١	١.٧	١٦.٢-	١٦.٣	المنجميات والخامات والمعادن (كالألومنيوم والحديد الخام والنحاس)
٠.٧-	٧.٢	٣.٦	٢٣.٥	المعادن الثمينة
٢٢.٠	١٧.٧-	٠.٩-	٣٨.٧	السلع الطاقوية ، منها :
١٩.٥	١٥.٧-	١.٠	٣٦.٤	البترول الخام
٠.٠	١.٩-	١.٧-	٤.٩	السلع المصنعة (حسب وحدة القيمة للصادرات من المصنوعات للدول المتقدمة)

Source : UNIDO, Industrial Development Report 2018

جدول رقم (٢-٤) : الصادرات العالمية المصنعة حسب مستوى التصنيع والمجموعة التنموية

والإقليم والدخل - سنوات مختارة ١٩٩٦-٢٠١٥ (بمليارات الدولارات الجارية)

المجموع	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
(١) العالم	٣.٦٤٨.٠	٥.٠٣٣.٠	٨.١٢٥.٠	١٣.٤٤١.٠	١٢.٨٥٤.٠
حسب مستوى التصنيع :					
(٢) الاقتصادات المصنعة	٣.٢٧٧	٤.١٨٧.٠	٦.٢٠٨.٠	٧.٩٣٨.٠	٨.٣٩٥.٠
(٣) البلاد النامية والناهضة صناعياً	٣٧٠.٠	٨٤٥.٠	١.٩١٦.٠	٣.٥٠٣.٠	٤.٤٥٩.٠
* البلاد الناهضة صناعياً	٣٦٦.٠	٧٥٤.٠	١.٧١٥.٠	٣.١٣١.٠	٤.٠٢٥.٠
* البلاد النامية الأخرى	٣.٠	٨٥.٠	١٧٦.٠	٣٢٦.٠	٣٧١.٠
(٤) البلاد الأقل نمواً	١.٠	٦.٠	٢٥.٠	٤٦.٠	٦٣.٠
حسب الإقليم : البلاد النامية والناهضة صناعياً :					
أفريقيا	٢.٠	٣٨.٠	٩١.٠	١٩٠.٠	١٤٥.٠
آسيا والباسيفيكي	٢٠٠.٠	٤٥٩.٠	١.١٤٨.٠	٢.٢٩٣.٠	٣.١٦٨.٠
البلاد النامية والناهضة فى أوروبا (من : البلقان)	٥٧.٠	٩٣.٠	٢٦٩.٠	٤٤١.٠	٥١٤.٠
أمريكا اللاتينية	١١١.٠	٢٥٥.٠	٤٠٩.٠	٥٧٩.٠	٦٣٢
حسب مستوى الدخل :					
الدول مرتفعة الدخل	٣.٣٠٩.٠	٤.١١١.٠	٦.١٣١.٠	٧.٨٤٨.٠	٨.٣٢٨.٠
دول الدخل المتوسط الأعلى	٢٧٨.٠	٧٧٣.٠	١.٦٧٦.٠	٢.٩٩٥.٠	٣.٧٨٣.٠

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

٦٨٨.٠	٥٥٧.٠	٢٩٦.٠	١٤٣.٠	٦١.٠	دول الدخل الأوسط الأدنى
٥٥.٠	٤١.٠	٢١.٠	٥.١	١.٠	الدول منخفضة الدخل

Source: UNIDO, Industrial Development Report 2018, Table 7-7 .

الجدول رقم (٢-٥) متوسط معدل النمو السنوي للصادرات المصنعة (٢٠١٥-٢٠٠٠) (%)

العالم : ٦,٥ %	
حسب مستوى التصنيع :	
٤.٨	الاقتصادات المصنعة
١١.٧	البلاد النامية والناهضة صناعياً
١١.٨	البلاد الناهضة
١٠.٤	البلاد النامية الأخرى
١٦.٦	البلاد الأقل نمواً
حسب الأقاليم في العالم :	
١٣.٧	آسيا والباسيفيكي
١٢.١	أوروبا النامية
٦.٢	أمريكا اللاتينية
٩.٣	أفريقيا
حسب الدخل في العالم :	
٤.٨	مرتفعة الدخل
١١.٢	المتوسط الأعلى
١١.٠	المتوسط الأدنى
١٦.٨	منخفضة الدخل

Source :Ibid, Table No. 7-8, p.173

جدول رقم (٢-٦) : معدلات النمو السنوي لصادرات افريقيا المصنعة حسب المكونات ١٩٩٥-٢٠١٥ (%)

السلع مرتفعة المهارة والكثافة التكنولوجية	السلع متوسطة مستوى المهارة والكثافة التكنولوجية	السلع منخفضة المهارة والكثافة والتكنولوجية	السلع كثيفة العمل والموارد	السلع المصنعة ككل
٤٩	١٩	٤٦	٣	٢٨
غينيا الاستوائية				

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومى

أوغندا	٢٦	٣٠	٢٨	٢٢	٢٣
سيراليون	٢٤	١٧	٤٠	١٩	٢٢
أنجولا	٢٣	١٣	٣٨	١٣	١٢
الكونغو	٢٢	٣	٤٥	١٩	١٠
روندا	٢١	٢١	٢٤	٢٢	١٨
جامبيا	١٨	٢٥	١٤	١٣	١٠
جمهورية تنزانيا المتحدة ١٨	١٦	٣٠	٣٠	١٩	٢١
بوروندى	١٧	١٥	٢٠	١٦	٢١
زامبيا	١٦	٧	٢٢	١٩	٢٣
بنين	١٦	٦	٣٨	٢٢	١٢
ساوتومى وبرنسيب ١٦	١٢	٢٢	٢٢	٩	n.a. غير متاح
الجابون	١٦	١٣	٢٩	٢٠	١٣
مصر	١٦	١٢	١٦	٢٠	٢١
موزمبيق	١٥	٣	٢٢	١٠	٢٠
توجو	١٤	١٤	١٧	١٣	١٤
نيجيريا	١٣	١٠	٢٤	١٣	١٣
مالى	١٣	٨	٢٤	١٣	١٣
إثيوبيا	١٣	١٣	٢٦	٢٤	١١
سانت هيلينا	١٣	٨	١٥	١٤	١١
جمهورية الكونغو الديموقراطية	١٢	٢	١٠	١٢	٢٠
ناميبيا	١٢	٨	٢٠	١٣	٩
سيشيل	١١	١٠	٢٦	٩	١١
النيجر	١١	١	٦	٤	١٣
بوركينافاسو	١٠	٦	٩	١٤	١٣

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

السلع المصنعة ككل -	السلع كثيفة العمل والموارد	السلع منخفضة المهارة والكثافة والتكنولوجية	السلع متوسطة مستوى المهارة والكثافة التكنولوجية	السلع مرتفعة المهارة والكثافة التكنولوجية
كينيا ١٠	١٠	٩	١٢	١١
تنشاد ١٠	٢٠	٩	١٠	٨
الكاميرون ١٠	٤	١٦	١٢	١٤
غانا ٩	٤	١٧	١٨	١١
الرأس الأخضر ٩	١	١٤	١٢	٥
مدغشقر ٩	٨	٩	١١	١١
مالاوى ٨	٢٠	١٠	١٥	٢٣
المغرب ٨	٤	١٢	١٩	٨
ليسوتو ٨	٧	٥	٣٤	١٠
إريتريا ٨	٦	٩	٥	٩
جنوب إفريقيا ٨	٣	٧	٩	٨
السنغال ٧	١٥	١٥	٩	٤
موريتانيا ٧	٥	٩	٩	٨
تونس ٧	٣	١٢	١٣	١٠
ساحل العاج ٦	١	٩	٧	٧
الجزائر ٦	٦	٤-	٣-	٩
السودان (٢٠١١) ٦	١-	١٤	٩	١٤
بوتسوانا ٦	٤	٦	٥	٦
جزر القمر ٥	١-	٢٩	١	صفر
جيبوتى ٥	١	٤	٤	٧
سوازيلاند ٤	١-	٢	٣	٧
جمهورية افريقيا الوسطى ٣	٣	٢	٤	٣
ليبيا ٣	١-	٣	٤	٣

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومى

الصومال	٢	٧	٥-	٣	٢
موريشيوس	١	١-	٩	٧	٩
زيمبابوى	صفر	٢-	١	٢	صفر

السلع المصنعة ككل	السلع كثيفة العمل والموارد	السلع منخفضة المهارة والكثافة والتكنولوجية	السلع متوسطة مستوى المهارة والكثافة والتكنولوجية	السلع مرتفعة المهارة والكثافة التكنولوجية
غينيا صفر	٨	٥	١٠	٣-
غينيا بيساو ١-	٦	٦	صفر	٥-
ليبيريا ٣-	٥-	٣-	٧	١
افريقيا ككل ٨	٥	٩	١١	٩

Source : UNCTAD Stat database Handbook of Statistics 2017 - UNCTAD
unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdstat42_en.pdf

جدول رقم (٧-٢): الصادرات السلعية العشرة الأولى للقارة الأفريقية ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٢٠١٠-٢٠١٥

%	٢٠١٥-٢٠١٠	%	٢٠٠٠-١٩٩٥
٤١.٣	١- الزيت (من البترول والبيتومين) ، المواد الخام	٣٠.١	١- الزيت (من البترول والبيتومين) ، المواد الخام
٦.٢	٢- الزيوت البترولية أو المواد المعدنية البيتومينية (٧٠% فى صورة زيت)	٥.٧	٢- الزيوت البترولية أو المواد المعدنية البيتومينية (٧٠% فى صورة زيت)
٥.١	٣- المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	٤.٧	٣- المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة
٣.١	الذهب النقدى (ماخلا خامات الذهب والمركبات)	٣.٤	٤- الغاز الطبيعى (مسال أو غير مسال)
١.٩	المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	١.٩	٥- الكاكاو
١.٨	النحاس	١.٨	٦- ملابس للرجال من خيوط نسيجية ، غير مخططة
١.٦	الكاكاو	١.٨	٧- أجزاء ومواد للأجهزة ، وللخيوط النسيجية
١.٥	الحديد الخام ومركباته	١.٨	٨- الفضة والبلاتينيوم ومعادن أخرى من البلاتينيوم
١.٤	البروبان والبوتان المسال من: (مواد بتروكيماوية)	١.٦	٩- القطن

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

١٠- الفواكة والجوز (باستثناء الجوز الزيتي) طازجة أو مجففة	١.٥	الفواكة والجوز (باستثناء الجوز الزيتي) طازجة أو مجففة	١.٣
إجمالي المنتجات العشرة على القمة	٥٤.٤	إجمالي المنتجات العشرة على القمة	٦٥.١

المصدر : بيانات قاعدة بيانات UNCTAD و WTO, Trademap.com

ملاحق الفصل الثالث

جدول (٣-١): تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية و الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ مليون \$

السنوات	**الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري
2005	10600	19766	-9166
2006	16728	27300	-10572
2007	19224	37100	-17876
2008	26224	48382	-22158
2009	23062	44946	-21884
2010	26438	52923	-26485
2011	30528	58903	-28375
2012	29409	69200	-39791
2013	29018	66180	-37162
2014	26852	66785	-39933
2015	21349	***63574	-42225
*2016	25468	55789	****-30321

* انكماش طفيف في عجز الميزان التجاري في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ يرجع جزئياً إلى تراجع أسعار النفط العالمية.

**الصادرات السلعية في عام ٢٠١٦ نحو ٢١٨٦٠ والواردات السلعية ٥٩٨٩٦ وعجز الميزان التجاري ٣٨٠٣٦- وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

*** الواردات السلعية حوالى ٧٤.٤ مليار \$ فى عام ٢٠١٥ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

**** \$35.5 billion product trade deficit for 2016 - وفقا لمنظمة التجارة الدولية WTO

Sources : WTO," World Trade Statistical Review ", 2017,pp.150,154.

-البنك المركزى المصرى، " التقرير السنوي"، أعداد مختلفة. www.cbe.org.eg

جدول رقم (٣-٢) : أهم الصادرات المصرية - جغرافى ٢٠١٥ - ٢٠١٦

القيمة بالمليون دولار	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل النمو %
الامارات العربية المتحدة	١٠٩٦	٢٦٦٥	%١٤٣
المملكة العربية السعودية	١٩٣٣	١٧٣١	%١٠-
ايطاليا	١٦٠٧	١٤٣٧	%١١-
تركيا	١٢٣٤	١٣٥٣	%١٠
المملكة المتحدة	٩٣٦	١٠٥٦	%١٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٩٢	٩٨٥	%١٠-
الجمهورية اللبنانية	٤٣٤	٧٧٢	%٧٨
الهند	٨٧٣	٦٤٩	%٢٦-
اسبانيا	٤٤٤	٦٠٧	%٣٧
الجماهيرية الليبية	٥٦٥	٥٣٦	%٥-
الجمهورية السودانية	٥١٦	٥٣١	%٣
المانيا	٥٤٤	٥٣٠	%٣-
المملكة الاردنية الهاشمية	٥٥٤	٥١٢	%٨-
جمهورية الصين الشعبية	٤٣١	٤٨٧	%١٣

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

فرنسا	٤٩٩	٤٧٧	٤- %
سويسرا	٢٢٤	٤٧٥	١١٢ %
الجمهورية الجزائرية	٤٦١	٤٤٨	٣- %
دولة الكويت	٤٦٧	٣٧٤	٢٠- %
الجمهورية العراقية	٤٦٩	٣٦٦	٢٢- %
هولندا	٣٩١	٣٣٨	١٣- %
أخرى	٦٥٨٥	٥٥٣٢	١٦- %
إجمالي الصادرات	٢١٣٥٤	٢١٨٦٠	٢ %

المصدر: قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية

www.teyp.gov.eg

جدول رقم (٣-٣) : أهم الصادرات المصرية - سلعي عامي ٢٠١٥-٢٠١٦

الكود السلعي	القيمة بالمليون دولار	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل النمو %
٧١٠٨	خام أو بودة الذهب	٦٣٣	٢٥٢١	٢٩٨ %
2709	بترول خام	١٩٩٨	١٧٧٠	١١- %
2710	زيوت نפט خفيفه وزيوت خفيفه	١٤٨٥	٩٨٢	٣٤- %
8544	اسلاك نحاس معزوله بالبلاستيك والقطن أو بالحريز الزجاجي	٧٧٤	٧٥٤	٣- %
3102	سماد يوريا أو اسمده ازوتيه اخرى	٢٩٩	٦٨٧	١٣٠ %
0805	بريقال طازج أو مجفف	٥١٢	٥٧٦	١٣ %
8528	تلفزيون يتضمن استقبال الموجات و عرضها	٧٧٦	٥٧٠	٢٧- %
9403	اجزاء للاثاث	٣٢٦	٣٣٧	٤ %
6203	بدل رجالي من الصوف مصنره	٣٤٤	٢٩٧	١٤- %

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومى

0406	جبن طازج أبيض بدون أى عمليات لاحقه	٣٣٧	٢٨١	١٧-%
5701	سجاد وغيره من اغطية الارضيات النسجية	٣٠٣	٢٧٣	١٠-%
3302	مكسبات طعم ورائحه	٢٤٢	٢٧٢	١٢-%
0806	عنب طازج	٢٤٣	٢٤٣	٠-%
3901	بولى اثيلين ذات ثقل نوعى ٩٤ ر او يزيد	٢٨٠	٢٢٨	١٨-%
6109	تى شيرت وفانلات بنصف اكمام من القطن	٢٧٥	٢٢٥	١٨-%
0703	بصل وكرات بشوشه	٢٧١	٢٢٢	١٨-%
1701	سكر قصب خام	١٢٣	٢١٧	٧٧-%
9619	فوط وواقيات صحية ، حفاظات للاطفال .	١٦٨	٢٠٧	٢٣-%
2711	غاز طبيعى فى صورته سائله	١٤٦	٢٠٣	٣٩-%
3004	بنسلين للبيع بالتجزئه	١٨٨	٢٠١	٧-%
6802	موزاييك من أحجار طبيعیه	٢٠٧	١٩٩	٤-%
0810	فراوله طازجه	١٨٠	١٩٧	١٠-%
	اخرى	11245	10397	٨-%
	اجمالى الصادرات	21354	21860	٢-%

www.teyp.gov.eg

المصدر: قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول رقم (٣-٤) : نسبة تغطية الصادرات/ للواردات السلعية المصرية (قطاعيا) عام ٢٠١٦

القطاع	٢٠١٦	نسبة تغطية الصادرات/للواردات السلعية فى ٢٠١٦ %
إجمالي الصادرات السلعية (مليون \$)	٢٥٤٦٨ (*)	%٤٥.٦
بترول خام ومنتجاته	٣١٨٥	%٣٧.٩
الحاصلات الزراعية بدون قطن	٢٨٠٩	%٥١.٤
الصناعات الغذائية	١٤١٥	%٥٣.٩
معادن ومصنوعاتها	١٣٣٣	%١٩.٦
كيماويات وأدوية	٢٤٠٧	%٤٣.٢ (***)
جلود ومنتجاتها	١٢١	%١٨٩.٠
أثاث ومنتجاته	٣٦٣	%١١٠.٦
قطن ومنسوجات وملابس ومفروشات	٢٤٢٥	%٧٩.٤
السلع الهندسية والالكترونية	١٨٦٧	%١١.٢ (***)
الكتب والورق	٢٥٢	%٢١.٥
أخرى	٥٦٥٥	%٥٧.٦
إجمالي الواردات السلعية (مليون \$)	٥٥٧٨٩	
بترول خام ومنتجاته	٨٣٨٨	
الحاصلات الزراعية بدون قطن	٥٤٦٣	
الصناعات الغذائية	٢٦٢٣	
معادن ومصنوعاتها	٦٨٠٣	

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٩) - معهد التخطيط القومي

كيماويات وأدوية	٥٥٧١	
الجلود ومنتجاتها	٦٤	
الأثاث ومنتجاته	٣٢٨	
قطن وغزل ومنسوجات وملابس ومفروشات	٣٠٥٤	
السلع الهندسية والالكترونية	١٦٦٢٦	
الكتب والورق	١١٧٢	
أخرى	٩٨٠٥	

ملاحظات : (*) مواد خام (٤.٧٠٨) مليون دولار بنسبة ٢٠.٩٢ % ، سلع وسيطة (٧.٨٥٩) بنسبة ٣٤.٩٢ % ، سلع استهلاكية (٩.٢٤٣) بنسبة ٤١.٨٦ % ، سلع رأسمالية (٤٤٠) بنسبة ١٩.٦٩ % . المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. بيانات تم تبويبها بقطاع نقطة التجارة الدولية www.capmas.gov.eg WITS - UNSD Comtrade

جدول رقم (٣-٥) : نسبة أهم السلع في واردات العالم عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦ %

code	السلعة	متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦
٢٧	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها، والغاز المسال والثروات البرية والشمع	١٧.٦
٨٥	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها	١٣.٣
٨٤	المفاعلات النووية، والمراجل، والآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها	١١.٦
٨٧	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطع المصنوعة منها	٧.٠
٣٩	البلاستيك والمواد المصنوعة منه	٣.٤
٧١	اللائق الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمطلية والمقلدة، قطع العملة المعدنية	٣.٣
٩٠	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية	٣.٣

المصدر : بيانات قاعدة بيانات UNCTAD و WTO, Trademap.com - صندوق النقد العربي، تقرير عن: تنافسية الاقتصادات

العربية، الكويت، ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

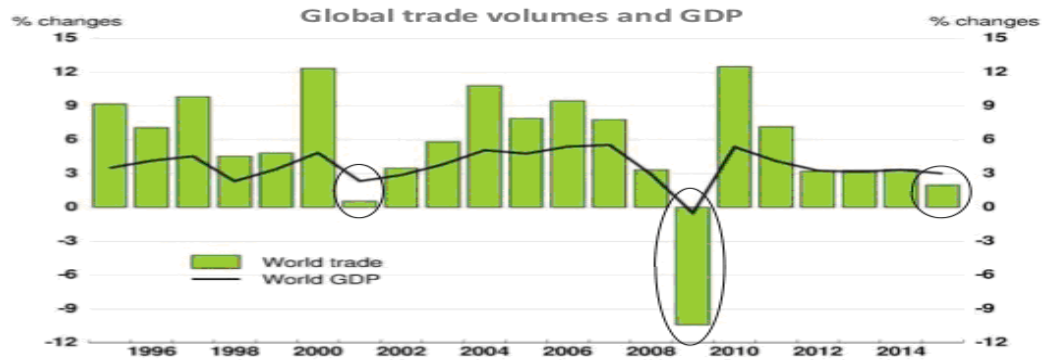
سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

جدول رقم (٣-٦) : اكبر ٢٠ شركة على مستوى العالم في الإنفاق على البحث والتطوير عام ٢٠١٦

Rank2016	Company	Geography	Idustry	R&DSpend \$Bn
1	VolksWagen	Germany	Automotive	13.2
2	Samsung	South Korea	Computing& Electronics	12.7
3	Amazon	U.S.A	Software	12.5
4	Alphabet	U.S.A	Software	12.3
5	Intel Co	U.S.A	Computing	12.1
٦	Microsoft	U.S.A	Software	12
7	Roche	Switzerland	Healthcare	10
8	Novartis	Switzerland	Healthcare	9.5
9	Johnson&Son	U.S.A	Healthcare	9
١٠	Toyota	Japan	Automotive	8.8
١١	Apple	U.S.A	Computing	8.1
12	Phizer	U.S.A	Healthcare	7.7
13	GeneralMotors	U.S.A	Automotive	7.5
14	Merck	U.S.A	Healthcare	6.7
15	Ford	U.S.A	Automotive	6.7
16	Daimler	Germany	Automotive	6.6
17	Cisco	U.S.A	Computing	6.2
18	AstraZeneca	U.S.A	Healthcare	6
19	Bristol-Myers	U.S.A	Healthcare	5.9
20	Oracle	U.S.A	Software& Internet	5.8

Source: The Global Innovation, Fortune Global 500 companies .

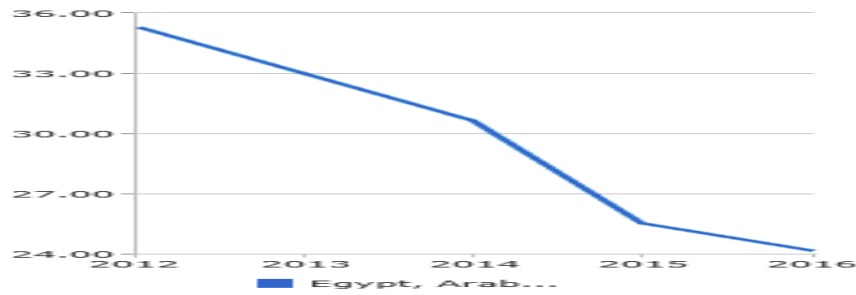
شكل رقم (١-٣): معدل نمو التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٤ %



Note: Significant slowdown in global trade growth 2009.

Source : OECD Economic Outlook database.

شكل رقم (٢-٣) : نسبة الصادرات السلعية % الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦



Source : WITS - UNSD Comtrade <https://wits.worldbank.org><https://unstats.un.org>

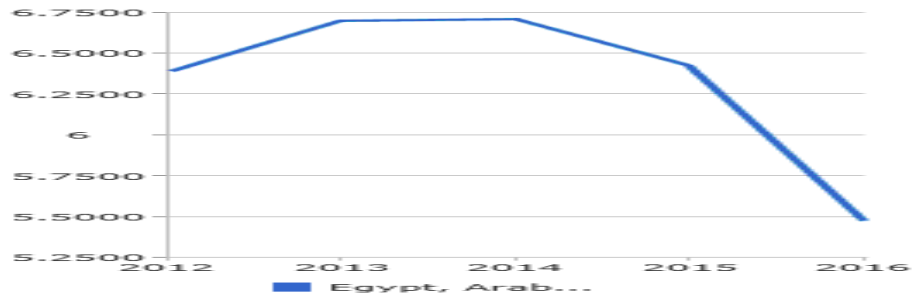
شكل رقم (٣-٣) : مؤشر التركيز السلعي للصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦



Source : WITS - UNSD Comtrade <https://wits.worldbank.org><https://unstats.un.org>

سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

شكل رقم (٣-٤) : مؤشر النفاذ للأسواق التصديرية- لمصر خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٢



Source: WITS - UNSD Comtrade <https://wits.worldbank.org> <https://unstats.un.org>

ملاحق الفصل الرابع

جدول رقم (٤-١) تطور الهيكل النسبي لحجم التبادل التجاري - للصادرات وفقا للقطاعات الاقتصادية ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٦/٢٠١٥

قطاع خاص	قطاع عام	قطاع استثماري	
٢٠١١/٢٠١٠	٤٦.٤% من اجمالي الصادرات السلعية	٢٠.٤% من اجمالي الصادرات السلعية	١١.٢% من اجمالي الصادرات السلعية
تمثلت أهم الصادرات في: الأسمدة، ملابس جاهزة، منسوجات قطنية، منتجات كيمياوية، مصنوعات من حديد وصلب، حديد زهر، صابون ومحضرات غسيل وشموع، وورق.	تمثلت أهم الصادرات في: بترول خام ومنتجاته، ألومنيوم ومصنوعاته، قطن وغزل، منسوجات قطنية، حديد زهر، فحم.	مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ٤٧.٤%، ومجموعة السلع تامة الصنع ٣٧.٥% من اجمالي صادرات القطاع. وتمثلت أهم الصادرات في: منتجات بترولية، أسمدة، ملابس جاهزة، منسوجات قطنية، منتجات كيمياوية، سجاد وأغطية، القطن، حديد زهر، منتجات خزف.	
٢٠١٦/٢٠١٥	٧٢.٤%	١٣.٧%	١٣.٩%
انخفاض صادرات البترول الخام ١٤.٧% من اجمالي صادرات القطاع (بنحو ١.٢ مليار دولار) مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥. وأهم صادرات القطاع غير البترولية: ذهب، أجهزة كهربائية، ملابس جاهزة، أقمشة.	وتمثلت أهم صادراته في: الذهب، مركبات عضوية وغير عضوية، حديد صب زهر خام.	وأهم صادراته: البوليميرات، البروبيلين، أقمشة منسوجة، ملابس جاهزة، مركبات عضوية وغير عضوية.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة www.cbe.gov.eg

جدول رقم (٢-٤) : تطور الأهمية النسبية لهيكل الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٦/٢٠١٥

تطور الأهمية النسبية لهيكل الواردات %						تطور الأهمية النسبية لهيكل الصادرات %				
أصناف غير موزعة	وقود وزيوت معدنية	مواد خام	سلع استهلاكية	سلع وسيطة	سلع استثمارية	وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	مواد خام	سلع نصف مصنعة	سلع تامة الصنع	
٠.٧	٩.٢	١٤.٥	٢٤.٠	٣١.١	٢٠.٥	٤٦.٧	٥.٢	٧.٧	٤٠.٢	٢٠١١/٢٠١٠
٤.٩	١٦.٤	١١.٠	٢٥.٧	٢٥.٠	١٦.٨	٣٠.٨	٨.٦	١٤.٤	٤٦.٢	٢٠١٦/٢٠١٥

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصرى، التقرير السنوي، أعداد مختلفة www.cbe.gov.eg